

مركز وثائق وأبحاث مصر المعاصرة

مصر النهضة

مصر الفتاة جمعية سياسية وثيقة إصلاحية ١٨٧٩

د. علي شلش



الأخراج الفني : مراد نسيم

مَصْرُ الْفَتَاةِ

جمعية سياسية وثيقة إصلاحيّة

١٨٧٩

د . علي شلش



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٠

نشر النصوص الهامة التي قدمت دلالات عميقة على نهضة مصر جزءاً من الدستور ، الذي وضعته « مصر النهضة » في إصداراتها .

وتأسيساً على ذلك فقد جاء العدد الخامس من هذه السلسلة نشرًا لنص ناب « رسالة الكلم الثمان » للشيخ حسين المرصفي بكل الدلالات التي يحها هذا الكتاب في حركة الفكر السياسي المصري .

أيضاً فإن المزيد من الكشف عن مزيد من نشاط المؤسسات الشعبية مصرى كان يشكل جانباً آخر من هذا الدستور .

ومن هنا جاء العدد الحادى والعشرون من « مصر النهضة » ليكشف عن الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ [جمعية الانتقام] .

والعدد الجديد من « مصر النهضة » اثما يجمع بين المهدفين ، النشر لنص تاب له دلالاته العميقة في حركة التاريخ المصري والكشف عن جمعية مصر فتاة ، وهى من أولى المؤسسات السياسية ذات الطابع الشعبى الذى عرفته مصر .

والدكتور « على شلش » صاحب هذا العمل شخصية ثقافية غنية عن
التعريف وله إسهاماته العديدة في مجالات الثقافة عموماً ويسعد مصر النهضة
أن يشارك بهذا العمل في عدد من أعدادها .

والله ولي التوفيق ، ،

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مقدمة

في أواخر عهد الخديو إسماعيل [١٨٦٣ - ١٨٧٩] ظهر في مصر عدد من الجمعيات ذات الطابع السياسي ، كان أشهرها جمعية حلوان ، وجمعية مصر الفتاة . وإذا كانت الأولى قد أسسها بعض السياسيين من الساخطين على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فقد أسس الأخرى بعض المدنيين المتخفين . وإذا كانت الأولى ، أيضا ، قد اقتصرت على العناصر المصرية ، والتركية والشركسية ، فقد انفتحت الأخرى . أمام العناصر الشرقية بصفة خاصة ، ولا سيما الشامية واليهودية ، حتى أصبح المصريون فيها أقلية ملحوظة . وإذا كانت الأولى ، أخيراً ، قد تطورت إلى حزب أو ما يشبه الحزب ، فقد طوردت الأخرى ، وأغلقت صحيفتها . وما هنا ذكرنا هذه الصحيفة فلا بد أن نذكر أنها شكلت فارقاً رئيسياً بين الجمعيتين ، لأن جمعية حلوان لم تصدر صحيفة ، وإن كانت أصدرت منشورات غير معروفة الكاتب أو الطابع . ومع ذلك كانت الجمعيتان ، في النهاية ، أشبه بجناحي طائر . وكان الطائر اسمه الدعوة إلى الإصلاح والتغيير ، بعد تدهور أوضاع مصر الاقتصادية ، ابتداء من منتصف سبعينات القرن الماضي .

وربما تحتمل المقارنة بين الجمعيتين الكثير من أوجه التشابه والاختلاف ، ولكن ليس في نيتنا أن نغوص في هذه المقارنة ، وإنما نريد أن نقتصر على جمعية مصر الفتاة ، وأن ندرس ما تبقى من تركتها وأخبارها ، وأن نفحص دورها في تلك الفترة . ومن المؤسف أن صحيفة الجمعية لم يثبت منها عدد واحد ، ولا حفظ الزمن صفحة من أحد أعدادها . ولا مفر من الاعتماد في تصور هذه الصحيفة على ما بقي من أخبارها المتناثرة في كتب تاريخ الصحافة والكتابة . ومن المؤسف أيضا أن منشورات هذه الجمعية كاد الزمن والنسيان والإهمال أن يطويها ، لولا أن تتبعها باحث ألماني في تاريخ مصر ، هو ألكساندر شولش . وكان قد أعد بحثاً للدكتوراه في سبعينات هذا القرن ، وظهرت له ترجمة انجليزية عام ١٩٨١ بعنوان « مصر للمصريين : الأزمة السياسية والاجتماعية في مصر من ١٨٧٨ إلى ١٨٨٢ » وفي هذا البحث الجليل ، الذي نقله الدكتور رعوف عباس إلى العربية عام ١٩٨٣ ، ألقى شولش أضواء جديدة على جمعية مصر الفتاة ، وتتبع أخبارها في المصادر العربية والأوربية ، ورجع إلى ما تبقى في أوروبا من تركتها . وأهم ما وجدته في هذه التركة المبعثرة المضطربة الأخبار كتاب بالفرنسية نشرته الجمعية بمدينة الاسكندرية ، في أوائل سبتمبر ١٨٧٩ ، وقدمته إلى الخديو توفيق كبرنامج للإصلاح . ويحمل الكتاب عنوان « مشروع إصلاحات مقدم إلى صاحب السمو توفيق الأول ، خديو مصر ، من اتحاد فتیان مصر » . ويقع في ٨٧ صفحة ومقدمة من ثلاث صفحات .

غير أن ما لم يذكره الباحث الألماني هو أن هذا الكتاب له ترجمة عربية ، إذا صح أن مؤلفيه ، أو مؤلفه ، كتبه أصلا بالفرنسية ، وهذا هو الأرجح ، وأن هذه الترجمة ظهرت مع الأصل في وقت واحد في الغالب ، وقدمت معه إلى الخديو توفيق . وإذا كانت المصادر العربية لتلك الفترة لم تشر إلى أصل الكتاب وترجمته فلم يشر إليها باحث عربي معاصر إلا بعد ظهور كتاب

شولس المذكور بالإنجليزية . ففي عام ١٩٨٢ نشر الدكتور عبد المنعم الدسوقي الجميى كتاباً فى القاهرة بعنوان « الثورة العرابية فى ضوء الوثائق المصرية » وضم إليه الترجمة العربية الأصلية للكتاب الفرنسى عن نسخة محفوظة بجامعة القاهرة ، وهى بعنوان « لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق الأول خديو مصر ، خذمة من جمعية اتحاد مصر الفتاة » وذكر الباحث - نقلاً عن عبد الرحمن الرافعى - أن هذه اللائحة ظهرت فى ٤ فبراير ١٨٧٩ ، وطبع منها ٢٠ ألف نسخة وزعت فى أنحاء البلاد ، مما أثار حتى الخديو توفيق ورئيس نظاره رياض باشا فحاولوا معرفة أصحاب ذلك المشروع ونفيهم إلى أقاصى السودان ، وأنها لم يتمكنوا من ذلك .

ولكن الدكتور الجميى فاته أن يتشكك فى هذه الرواية المثيرة للشك . فإذا كانت اللائحة مقدمة إلى توفيق بصفته خديو مصر فإن هذه الصفة لم تبدأ تاريخياً إلا بعد عزل أبيه اسماعيل . ومع أن فرمان ولاية توفيق لم يصل إلى مصر إلا فى ٧ أغسطس ١٨٧٩ فقد تولى توفيق الحكم - فعلياً - فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ ، أى أن اللائحة لم تقلم إليه إلا بعد هذا التاريخ . ولذلك يكون التاريخ الذى جاء به شولس - لا ندرى ما مصدره فيه - هو الأقرب إلى المعقول ، فضلاً عن أن توزيع ٢٠ ألف نسخة من كتاب أمر غير معقول فى ذلك الوقت ، لا من ناحية متوسط توزيع الكتب فى بلد مرتفع الأمية فى ذلك العصر وحسب ، وإنما من ناحية الإمكان أيضاً . وبالرجوع إلى كتاب « الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى » للرافعى الذى أشار إليه الباحث يتبين أن الرافعى أشار إلى أن وزارة رياض أنذرت جريدة مصر الفتاة ، وأن سبب الإنذار كان نقد الجريدة للحكومة بسبب توسيع اختصاص الرقبين الماليين . ثم عطلت الجريدة نهائياً لنشرها مقالات معادية . أما رقم العشرين ألف نسخة فقد أورده الرافعى فى معرض حديثه عن أول بيان سياسى أصدره

الحزب الوطنى فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ ، بعد أن كان يسمى « جمعية حلوان » . ومعنى هذا أن البيان طبع فى شكل منشور وزع على الناس ، وإن كان الرقم نفسه [٢٠ ألفاً] مبالغاً فيه على عادة ذلك العصر .

غير أن الباحث أورد النص العربى للألمحة الإصلاح هذه دون التحقيق اللازم حول الجمعية التى أصدرته ، ومدى شموله ، والفكر السياسى الذى يحمله ، والمصطلحات المستخدمة فيه ، فضلاً عن شرح الألفاظ والكلمات التى لم تعد مفهومة اليوم بحكم التطور . بل إن طباعة النص بالبتن الصغير لا تتيح له فى النهاية قراءة ميسورة . وللهذا الأسباب رأيت أن أعيد النظر فى هذا النص الخطير ، سياسياً وفكرياً ، على ضوء ما أشرت إليه . واعتمدت فى ذلك على نسخة أخرى محفوظة بال مكتبة البريطانية فى لندن . وتقع هذه النسخة فى ٦٧ صفحة من القطع المتوسط ، ومقدمة من صفحتين آخرين . وقد طبعت فى الإسكندرية - كما جاء على غلافها البسيط - بمطبعة موريس المعروفة بالمطبعة الفرنسية « عام ١٨٧٩ ، دون إشارة إلى تاريخ آخر تفصيل .

ونظراً لوقوع بعض الأخطاء النحوية فى النص فقد صححت ما يتعلق بالإعراب فيها ، تاركاً الركائز اللغوية والألفاظ العامة كما هى دون تغيير ، وإن كنت شرحت الألفاظ والمصطلحات التى تستلزم الشرح . كما تركت الهوامش الأصلية على حالها ، ولم أشأ أن أضيف إليها هوامش أخرى لشرح الألفاظ والمصطلحات ، مفضلاً أن يأتى ذلك منفصلاً ومستقلاً . بل أضفت إلى النص علامات الترقيم التى خلا منها ، مثل النقطة والفاصلة . وبهذا كله أرجو أن يجد الباحثون والقراء فى هذا النص - الوثيقة - ما يشجعهم على تقييم العصر ومعرفة تياراته المختلفة ، فكرياً وسياسياً .

د. على شلش

جمعية سياسية ووثيقة إصلاحية

تميزت الحياة الثقافية والفكرية في مصر - خلال النصف الأخير من سبعينات القرن الماضي - بالحركة والنشاط الدائنين ، غير المسبوقين على جميع المستويات . وإذا كانت تلك السنوات الخمس - من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية - علامة سقوط عهد الخديو اسماعيل الذي انتهى في صيف ١٨٧٩ ، ومقدمة للثورة التي بدأت في خريف ١٨٨١ ، فقد كانت هذه السنوات - من الناحية الثقافية - سنوات ازدهار وحيوية ، مثلما كانت - من الناحية الفكرية - سنوات تخمير للأفكار الجديدة التي أدخلها الانفتاح الأسمايلي على أوروبا ، وتخصير للثورة المقبلة .

أما مظاهر الازدهار والحيوية الثقافية فأمهمها ذلك التطور الكبير في وسائل الاتصال بالجمهور ، ولا سيما في الصحف والمسارح والجمعيات :

١ - الصحف

قدر بعض الباحثين عدد الصحف التي صدرت خلال عهد اسماعيل

كله [١٨١٣ - ١٨٢٦] ، أى خلال ١٦ سنة ، بنحو ٢٣ صحيفة^(١) . ومع ذلك كان عدد الصحف الصادرة في السنوات الخمس الأخيرة من عهده لا يقل عن ١٥ صحيفة . بن أن هذه الصحف الخمس عشرة كلها ظهرت خلال أربع سنوات فقط ، من ١٨٧٦ إلى ١٨٧٩ . ومن الملاحظ أن معظم هذه الصحف أصدرها شاميون مهاجرون شجعهم اسماعيل على البقاء ، وأن معظمها أيضاً كان أسبوعى الصدور ، صدر في الاسكندرية . وقد روى أحد معاصري تلك الفترة حكاية طريفة حول اهتمام الجمهور بالصحافة ومتابعة ما جريات الأمور في ذلك الوقت ، فقال - نقلاً عن مأمور مدينة المحلة الكبرى :

١ : لما صدر الكوكب اجتمع عشرون سوريا من نزلاء المحلة الكبرى ، ودفع كل منهم فرنكاً واحداً ليشتروا جميعاً في نسخة واحدة من الكوكب ، لأن قيمة الاشتراك كانت عشرين فرنكاً . وجعلوا ينتظرون يوم الجمعة من كل أسبوع انتظار هلال العيد . ولما يحضر القطار ، ويوزع البريد ، يقف نبيه القوم عند دار البريد ، ويبقى المشتركين وراءه على صف طويل ، وينادى أبعدهم عن القوم سائلاً بلى فيه « ما أجا الكوكب ؟ » فإذا أجابه المتقدم سلباً ينهال المشتركون على المسكين « الحموى » بالسباب وأنواع الشتائم^(٢) .

والكوكب هنا هو الاختصار الشعبى لصحيفة « الكوكب الشرقى » ، التى أنشأها سليم الحموى وأخوه عبده ، في الاسكندرية عام ١٨٧٣ ، سياسية أدبية أسبوعية . وإذا كان ذلك موقف جمهور الصحف في مدينة صغيرة عام ١٨٧٣ فلنا أن تنخيل الموقف في مدينة كبيرة مثل القاهرة أو الاسكندرية عام ١٨٧٥ ، أو ١٨٧٩ .

١ - ساسى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزي . دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٨ .

٢ - فليب دى طرازى : تاريخ الصحافة العربية ، ج ٣ . المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٩١٤ ، ص ص ٤٩ - ٥٠ .

لم تكن هذه الصحف مطلقة الحرية على أى حال ، فقد كانت تخضع لزواج إسماعيل ورضاه ، فهو المانع والممنع فى آن واحد . فقد منح سليم وبشارة تقلا - على سبيل المثال - ترخيص إصدار صحيفة « الأهرام » فى الأسكندية ، بعد أن مدحه سليم - عام ١٨٧٥ - بقصيدة شعر ، ولكن حين أشارت الصحيفة ذات يوم إلى مال صرف من الخزينة دون أن يعرف مصيره غضب إسماعيل ، وسجن سليم ، وأوشك أن يفك به ، لولا أن تدخلت فرنسا لحمايته^(٣) . كما منح يعقوب صنوع ترخيص إصدار صحيفة « أبو نظارة زرقاء » فى القاهرة عام ١٨٧٧ ، ولكن حين تعرض له صنوع فى صحيفته ذات يوم أمر بنفيه . بل إنه أغلق صحيفة « الكوكب الشرقى » ، التى أشرنا إليها ، مع زميلتها اليومية « شعاع الكوكب » عام ١٨٧٤ بلا ذنب ولا سبب ، فلما تظلم إليه صاحباهما سليم وعبد الحموى نثراً وشعراً استدعى أولهما ، وأثنى عليه ، ثم قال له : « ولكن بما أن حالة البلاد لا تستوجب انتشار جرائد عربية فيها بالوقت الحاضر رأيت أن ألغى جريدتيك بلا ذنب ولا إثم يستوجبان هذا القصاص . ولكن ما قلر كان ، فاطلب ما شئت عوضاً عما خسرت »^(٤) وبهذا كله يصدق حكم جرجى زيدان بأن إسماعيل « لم يكن يقاوم حرية الصحافة ، لكنه لم يكن يصبر على من يشقده »^(٥) وربما كانت حالة الحموى من قبيل الخوف ، وقتها ، من الصحف اليومية ، أو من قبيل الاستجابة إلى تقرير ضده .

ومع ذلك كان الهامش المتروك لحرية الصحافة واسعاً ، مادامت لا تمس ذات الحديد أو أحد رجاله المقربين . ومن هذا الهامش تسلتت وظيفة الصحافة الحقيقية بالتدريج ، ابتداء من نقل المعلومات والأخبار إلى تجميع

٣ - فليپ دى طرازى : المصدر نفسه ، ص ٥١

٤ - المصدر نفسه ، ص ٤٨ - ٤٩ .

٥ - جرجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ . مطبعة الهلال ، القاهرة ، ١٩١٤ ، ص ٦٨ .

الرأى العام وتوجيهه بالرأى والتعليق . ولو أننا أخذنا الصحف الثلاث التى صدرت تحت رعاية الأفغانى كمثال على القيام بالواجب نحو المجتمع لوجدناها من أهم دلائل ازدهار الصحافة وحيويتها فى تلك الحقبة . ومع أنه لم يبق من هذه الصحف فى دار الكتب المصرية إلا القليل - بعد التهرؤ والتمزق وعدم العناية - فهذا القليل يكفى ، مع ما سبق أن جمعته الدراسات المعاصرة ، فى رسم صورة شبه واضحة - على الأقل - لما كان عليه الوضع فى السبعينات الأخيرة من القرن الماضى .

فى الفترة من ٢١ سبتمبر ١٨٧٨ إلى ٢ سبتمبر ١٨٧٩ نشرت جريدة « مصر » التى ظهرت عام ١٨٧٧ طائفة من الأخبار والموضوعات والمقالات المتصلة بحقيقة الأوضاع المتردية فى البلاد . وكذلك فعلت زميلاتها « التجارة » التى ظهرت عام ١٨٧٨ و « مرآة الشرق » التى ظهرت عام ١٨٧٩^(١) . وقد بدأت الصحف الثلاث حياتها بالاعتدال ، ثم تحولت ، شيئاً فشيئاً ، إلى المعارضة ، واتخاذ خط وطنى صارم ، معاد للتدخل الأجنبى وامتيازات الأجانب ، مناصر للعدل والحرية والشورى . وكانت مقالات الأفغانى ، وتلاميذه محمد عبده وأديب اسحق ، وإبراهيم اللقانى وعبد الله نديم وسعد زغلول ، متنوعة الموضوع والأسلوب ، متحدة الهدف ، وكان الهدف تخليص مصر من التبعية والاستبداد ، وإقامة الحكم فيها على دعائم الحرية والديمقراطية والعدل . وحول هذا الهدف ، ووراءه ، تحرك تيار فكرى ضم الكثير من شباب المثقفين .

٦ - راجع : إبراهيم عبد : « دور الصحافة المصرية » ، ط ٣ ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ص ٢٩ - ١٣٤ . وراجع أيضاً : رمزي ، « تأثيل جند : تطور الخبر فى الصحافة المصرية » ، هيئة الكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢٧٢ ، ١٧٨ ، ٢٠٨ - ٢١٠ ، ٢١٧ - ٢١٨ .

ولعل أديب اسحق [١٨٥٦ - ١٨٨٤] خير ممثل لهذا التيار الذي علا صوته في أواخر السبعينات ، واتخذ الأفغان إماماً . وقد جاء اسحق إلى مصر عام ١٨٧٦ ، أى أنه كان في العشرين من عمره وقتذاك . وانضم إلى صديقه سليم نقاش الذي نزح إلى الاسكندرية من قبله ، وعمل في مجال المسرح . ولما عرف اسحق الأفغان في القاهرة في العام التالي بدأ يفكر في الكتابة والصحافة . وشجعه الأفغان على فكرته ، وساعده على استصدار صحيفة « مصر » التي بدأ بها حياته الصحفية مع صديقه نقاش . فلما نجحت الصحيفة عند صدورها في ٢ يوليو ١٨٧٧ ، أصدر صحيفته الأخرى « التجارة » في ١٣ مايو ١٨٧٨ ، أى بعد أقل من عام . وكان قد بدأ « مصر » في القاهرة ، ثم نقلها إلى الإسكندرية بعد قليل ، حيث تلاها بزميلتها ، وعاش قريئاً من مركز العمل الصحافي والمسرحي . ووجد من الأفغان وتلاميذه الآخرين كل تشجيع وعطف ، حتى أصبحت صحيفته من أهم صحف الفترة .

إذا كان الأفغان أكثر اهتماماً بالكليات فقد كان اسحق أكثر تلاميذه اهتماماً بالجزئيات . وساهم عمله في الصحافة واشتغاله بالفن في تقوية هذه الخاصية التي لازمتها إلى آخر حياته ، وطبعت كتاباته بالحوية والعاطفية . والاسترسال ، ولا سيما ما كتبه في مصر عن مصر . ومع أنه لم يس ذات اسماعيل المصونة فقد استطاع - أكثر من مرة - أن يقول كل ما أراد بأسلوب غير مباشر . فكتب عن « مصر الفتاة » التي تبحث عن حق الحاكم إزاء رعيته ، وكيف يقوم الحاكم بمقام الخادم لأمته ، وكيف ينبغي على نائب الأمة في البرلمان ألا يفرط في الحرية ، وألا يجعل من نفسه آلة تنطق بما يميل عليها . ولم يعجزه أن يطالب بحضور مندوبين عن الصحف في البرلمان ، أو أن يشير إلى « رهبة النواب وخلل الانتخاب » (٧) .

٧ - انظر : ناجي علوش : الكتابات السياسية والاجتماعية لأديب اسحق . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ص ١٩٨ - ١٩٩ ، ٢٧٠ - ٢٧٤ .

وقد ظل اسحق ، ومعه تيار الأفغان وتلاميذه يظهرن الولاء والاحترام
لذات اسماعيل التي لا تمس ، ويتقدمون بعد ذلك ما شاء لهم الانتقاد ،
بأسلوب غير مباشر أحياناً ، وبالإسقاط على التاريخ العربي القديم أو تاريخ
أوروبا أحياناً أخرى . وظلوا - في الوقت ذاته - يؤيدون فكرة عزل اسماعيل
وتولية ابنه توفيق ، من البداية إلى النهاية . فلما تولى الأخير الخديوية في ٢٦
يونيو ١٨٧٩ أسرع اسحق - ومعه جميع رموز التيار - بتهنئته ، وشجب عهد
أبيه علانية . وبدأ في نشر سلسلة من الافتتاحيات القصيرة بجريدة
« التجارة » ، بتوقيع « مصر الفتاة » . وفي هذا السلسلة تغيرت لهجته غير
المباشرة ، وأصبحت مباشرة وجادة ، فطالب الخديو بالإصلاح في جميع
النواحي ، وناداه أن يرفع الظلم عن المصريين ، وأن يعيد إليهم كرامتهم في
الحياة ، وفي مناصب الدولة التي يتولاها الأوروبيون . وطالب بمجلس نيابي
قوى منتخب ، وآخر للمشيوخ بالتعيين . كما طالب بأن يتولى المجلس النيابي
محاسبة الوزراء ، وأن يعد لموظفي الدولة قانون يحدد حقوقهم
وواجباتهم (٨) .

غير أن توفيق مالبت أن غدر بهذا التيار كله ، ابتداء من زعيمه الأفغان
الذي أبعد عن مصر في ٢٦ أغسطس ١٨٧٩ ، أي بعد أقل من شهرين من
توليته الحكم ، إلى اسحق واللقاني اللذين عطلت صحفهما الثلاث : نصر ،
التجارة ، مرآة الشرق ، بعد طرد الأفغان بقليل . وبذلك أسدل الستار على
هامش الحرية الذي تمتعت به الصحافة المصرية حتى ذلك التاريخ ، ودخلت
الصحف مرحلة جديدة مع بداية الثورة في خريف ١٨٨١ .

٨ - رمزي ميخائيل جيد ، مصدر سابق ، ص ١٧٤

افتتح اسماعيل دار الأوبرا عام ١٨٦٩ . ومع أنها تخصصت في العروض والفرق الأوربية بشكل عام فقد كانت - من جهة أخرى - نواة لحركة مسرحية تطورت بالتدريج في عهده . وأنشئت بعض المسارح في القاهرة والاسكندرية ، مثل مسرح حديقة الأزبكية الذي قدم عليه يعقوب صنوع بعض عروضه في أوائل السبعينات ، ومسرح زيزينيا في الاسكندرية التي قدمت عليه عروض الفرق الشامية النازحة أو الزائرة . وكان من أثر هذا الاهتمام المسرحي غير المسبوق أن نشطت المدارس - في القاهرة والاسكندرية - في تقديم العروض المسرحية . وهكذا انتقلت صناعة التمثيل من الخاصة إلى خدمة العامة كما قال جرجي زيدان^(٩) ومع ذلك عامل اسماعيل المسرح ، كما عامل الصحافة ، بمبدأ : لا أساس بذات الحاكم المصونة ، ولو من بعيد . فقد حضر عرضاً ذات مساء لفرقة يوسف خياط الشامية . وكان العرض بدار الأوبرا ، والمسرحية بعنوان « الظلوم » ، ف شعر بأن فيها تعريضاً به ، وأمر على الفور بطرد خياط وفرقة من البلاد وإغلاق الأوبرا ، التي ظلت مغلقة حتى عام ١٨٨٢ . وتصادف - بعد ذلك - أن حضر عرضاً في الاسكندرية قدمه عبد الله نديم على مسرح زيزينيا ، ومثل فيه مسرحيته : الوطن ، العرب . وأعجب الخديو بالعرض فمنح نديم مائة جنيه مكافأة وتشجيعاً^(١٠) .

ومع ذلك فمن المتوقع أنه كانت هناك عروض مسرحية لم تنلها يد الخديو بالبطش ، إما لأنه لم يحضرها ، وإما لأن كتاب التقارير لم يحضروها .

٩ - جرجي زيدان ، مذكراتي ، ص ١٥٥ .

١٠ - المذكرات ، الصفحة نفسها .

غير أن تلك المسارح ، وغيرها ، لم تقتصر على عرض المسرحيات ، وإنما أصبحت في أواخر السبعينات مراكز للخطابة والخطباء . ولعل أهم ما سجلته الصحف وقتها تلك الخطبة التي ألقاها جمال الدين الأفغاني بقاعة مسرح زيرينيا في الإسكندرية . وقد نشرتها صحيفة « مصر » في ٢٤ مايو ١٨٧٩ بعد أيام من إلقائها . وفيها أشاد الأفغاني بأعجاد ماضى الشرقيين ، ودعا إلى الغيرة الوطنية ، وإنشاء حزب وطني ، وإحياء اللغة العربية ، وتعليم المرأة . كما دعا إلى نبذ التعصب ، ومقاومة الاستبداد ، وتدعيم الشورى . وفيها أيضا ذكر أن بث الغيرة الوطنية ، وإنشاء الحزب الوطني ، وإحياء اللغة ، لا يكون إلا بإنشاء قاعات الخطابة وتأسيس الجرائد الحرة^(١) .

وما دعنا ذكرنا الخطابة ، وهي وسيلة اتصال مهمة بال جماهير ، ولا سيما في ذلك العصر ، فلا بد أن نذكر أيضاً أن المساجد الكبيرة ، في القاهرة والاسكندرية ، شهدت بدورها - خلال تلك السنوات - خطباء مثل الأفغاني . وأصبحت الخطب العامة في أهمية الصحف والمسارح . وقد أشار صحفي فرنسي عمل بمصر ، في ذلك الحين ، إلى خطبة أخرى للأفغاني ألقاها ، بمسجد السلطان حسن في حي القلعة بالقاهرة ، أمام حشد مكون من أربعة آلاف شخص . وتناول فيها السياسة الإنجليزية في مصر ، وتنبأ بأنها ستستولي على البلاد ما لم يُدْرأ خطرها ، وتكسر شوكتها . وأضاف أن الحديوثوفيق يخدمها يوعى أو يغير وعى . واختتم الأفغاني خطبته بالدعوة إلى الجهاد ضد الأجانب ، والثورة من أجل إنقاذ استقلال مصر وضممان حريتها . وبعد يومين - كما يقول الصحفي الفرنسي - قبض على خطيب مسجد السلطان حسن ، ومسيق إلى ظهر باخرة أبعدته عن البلاد ، بعد أن طلب القنصل الإنجليزي إبعاده .

١١ - جريدة مصر : ٢٤ مايو ١٨٧٩ من ص ١ - ٢ . أنظر أيضا النص الكامل لهذه الخطبة في كتابنا : الأعمال المجهولة لجمال الدين الأفغاني . رياض الريس ، لندن ١٩٨٧ ، ص ص ٧٦ - ٨٢ .

٣ - الجمعيات

انتشرت الجمعيات ، من كل نوع ، في عهد إسماعيل . وقد قسمها جرجى زيدان إلى ثمانية أقسام [جمعيات سياسية ، جمعيات نشر الكتب ، جمعيات الترجمة والتأليف ، الجمعيات العلمية الخطابية ، الجمعيات العلمية الفنية ، الأندية الأدبية ، الجمعيات الخيرية التعليمية ، جمعيات التمثيل]^(١٢) وكان لأبناء الشام النازحين إلى مصر ضلع بارز في تكوين الكثير من هذه الجمعيات . ومع أنها قامت - في مجموعها - بنشاط ثقافى وفكرى كبير ، فسوف نقتصر هنا على الجمعيات ذات الطابع السياسى ، مع التنبيه إلى أهمية دراسة دور هذه الجمعيات - بشكل عام - مما لم يحدث عندنا حتى الآن .

وقد أورد زيدان في حديثه عن الجمعيات السياسية أربع جمعيات ، منها جمعية الشبان التى أنشئت في الإسكندرية قبيل الثورة العراقية ، وهذه لا نهمنا الآن . أما الجمعيات الثلاث الأخرى فهى بنص كلامه [مع ملاحظة أنه يعنى بمصر القاهرة] :

جمعية الآداب : أنشئت بمصر سنة ١٨٧١ ، وتولى رئاستها الشيخ محمد الحشاش الفلكى . وحالما علمت الحكومة بها أقفلتها .

الجمعية العلمية الشرقية : أنشئت بمصر سنة ١٨٧٧ . ومن أعضائها أرتين باشا ، وفخرى باشا ، وسليمان باشا أباطه ، والياس حبالين ، والدكتور مهندي خان التبريزى . وعنه أخذنا خبرها ، قال : « وكانت تجمع في بيت أحمد فهمى بالسكرية » . وقد تعطلت أيام عرابى .

١٢ - زيدان : مصدر سابق ، ص ٩١ وما بعدها .

جمعية مصر الفتاة :

ذكروا من أعضائها جمال الدين الأفغانى ، وأديب اسحق ، وسليم نقاش ، وعبد الله نديم ، ونقولا توما ، من أرباب الأقلام فى ذلك العهد . وأصدروا جريدة « مصر الفتاة » باسم هذه الجمعية فى أواخر أيام اسماعيل . وأكد لنا بعض الثقات العارفين أن هذه الجمعية كانت اسما بلا مسمى . وإنما أراد أصحاب جريدة « مصر الفتاة » إيهام أولى الأمر بوجود جمعية سرية يخشى أسماها . وليست الجمعية بالحقيقة إلا محررى تلك الجريدة أديب اسحق وسليم نقاش . وكنا يكتبان بايعاز جمال الدين الأفغانى — يريدون مقاومة شدة اسماعيل . ولذلك كانوا يصدرونها بالعربية والفرنساوية ، ليوهما الخديو أنها لسان حال جمعية كبرى من الإفرنج والوطنين تسعى فى خلع اسماعيل أو قتله . وكان اسماعيل يخشاها ، ويبحث عن أعضائها فلم يمتد إليهم (١٣) .

ولم يفت زيدان أن يقدم حديثه عن هذه الجمعيات الثلاث بقوله إن ظهور الجمعيات فى مصر جاء فى النصف الثانى من القرن الماضى « على أثر تنبه الأذهان إلى الأمور السياسية فى زمن الخديو اسماعيل ، بما قام من المنافسة بينه وبين حلليم باشا . وقد تكاثرت الأجانب وتزايد الاحتكاك بالمدينة الأوربية ، ولا سيما بعد قدوم جمال الدين الأفغانى إلى وادى النيل ، وانتشار روح السياسة الحرة فى نفوس الأدباء . فمالوا إلى الاجتماعات السرية لتلك الأغراض ، فاتخذوا الماسونية وسيلة للاجتماع ، ثم أنشأوا الجمعيات السياسية » . ولكن فات زيدان — وهو يجمع هذه المعلومات من الأفواه كما أشار — أن يستقصى معلوماته وأن يحققها ، وإن كان قد اعتذر بأن أكثر هذه الجمعيات كان سرىا يستتر باسم علمى ، ولذلك كان تحقيق شؤونها صعبا

على حد تعبيره . ومع أننا لم نجد أى معلومات أخرى حول جمعية الآداب والجمعية العلمية الشرقية اللتين ذكرهما ، فلا شك أن هناك عدداً آخر من الجمعيات ذات الطابع السياسى التى فات على زيدان ذكرها ، وأهمها المحافل الماسونية وجمعية حلوان .

المحافل الماسونية :

تعرض لها زيدان بتفصيل أكبر فى أول كتاب ألفه ، وهو « تاريخ الماسونية العام » ، وهو أيضاً أول كتاب يظهر بالعربية حول موضوعه . وقد صدر فى القاهرة عام ١٨٨٩ . ومن الواضح أن زيدان كان فى تلك الفترة ماسونياً نشيطاً ، ولكنه لم يحضر سنوات النصف الأخير من عقد السبعينات فى مصر . وكان حديثه عن تلك السنوات منقولاً عن أحد أقطاب الماسونية السابقين .

ومع أن الماسونية فكرة أوربية دخلت مصر مع الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ ، فلم تزدهر حتى سبعينات القرن التالى ، ولم تنجح فى استقطاب الأهالى إلا فى تلك الحقبة ، بفعل ظروف البلاد المتردية . وكان إزدهارها ونجاحها راجعين إلى شخصيتين لعبتا دوراً خطيراً فى تطورات الفليان فى أواخر عهد اسماعيل ، وهما الأمير عبد الحليم [١٨٢٦ - ١٨٩٤] المشهور باسم حليم ، وجمال الدين الأفغانى [١٨٣٨ - ١٨٩٧] . وكان للإثنين تلاميذ وأتباع ، أو كان لهما - بتعبير ذلك العصر - حزبان متعارضان فى الكثير ، ومتفقان على شىء واحد هو ضرورة التخلص من اسماعيل ، مع أن أحدهما - وهو حليم - لم يكن موجوداً بمصر طوال عقد السبعينات . ومع أن الماسونية فى أصولها الأوربية تزعم البعد عن التدخل فى الدين والسياسة ، فقد نجح حليم والأفغانى فى توريطها فى السياسة على النحو الذى فعله الإيطاليون بها حين دخلت بلادهم .

كان حلیم الوریث الوحید للعرش حسب نظام الوراثة القدییم عند تولی اسماعیل الحکم . ولكن الآخر نجح فی تغییر هذا النظام عام ١٨٦٦ بحيث یضمن خلافته فی ذریته . وبذلك حرم حلیم من عرش مصر . ومن هنا بدأت الحرب بینهما ، وكان حلیم قد انضم إلى الماسونية منذ عودته من دراسته بفرنسا عام ١٨٤٥ . وفي عام ١٨٦٧ انتخبه الماسونیون أستاذاً أكبر ، وهی أعلى درجة فی مرحلتها الأولى . وكان قد أنشأ علاقات طيبة مع أفراد الأسرة الخدیویة والأعیان والمثقفین ، فضلاً عن الفرنسیین ، برغم محاولات اسماعیل المتكررة لإقصائه عن طریق عملائه من الماسونیین الإیطالیین المقیمین بمصر . وعلى أثر انتخابه أستاذاً أكبر اتهمه اسماعیل بالتأثر علیه ومحاولة اغتياله . واتخذ ذلك ذریعة لطرده من مصر ، حتی أبعده عن مصر فی نهاية عام ١٨٦٨ . وذهب حلیم إلى الأستانة ، عاصمة الخلافة العثمانیة ، فعاش هناك بقية حیاته . ولكن صلته بالأحداث فی مصر لم تنقطع . فقد ظل أعموانه الماسونیون يتحركون ، ولا سیما بعد تأکید السلطان ولاية أبناء اسماعیل بفرمان ١٨٧٣ . وكان معظم هؤلاء من الأجانب المتصرین . وكان منهم أيضاً عدد من الأعیان مثل حسن موسى العقاد أحد كبار تجار القاهرة ، وعدد آخر من المثقفین مثل الشیخ علیش شیخ الجامع الأزهر بعد ذلك ، ويعقوب صنوع الذی ظل یؤیده فی صحفه بیاریس بعد طرده من مصر عام ١٨٧٨ ، فضلاً عن عدد آخر غیر معروف من ضباط الجيش .

وكان الأفغان - الذی طاب له المقام بمصر ابتداء من ١٨٧١ إلى ١٨٧٩ - بعيداً فی البداية عن الماسونیة ، ولكنه مالبت أن دخلها فی منتصف السبعینات ، وارتقى درجاتها بسرعة ، حتی أصبح من رؤسائها فی القاهرة . ویبدو أنه رأى فیها وسیلة من وسائل الإصلاح والتغیر ، مثل الصحافة والمسارح والخطابة التي كان یشجعها کما مررنا . ویبدو أيضاً أنه أعجب بشعارها الذی رفعت فی ذلك الوقت فی « الحرية والإخاء والمساواة » ، وهو ذاته شعار الثورة الفرنسیة الذی روجته المحافل التابعة لفرنسا فی مصر .

وكانت محافل الماسونية — عموماً — ذات صلة وثيقة بالمحافل الأوروبية . كما كانت فرنسا وانجلترا أبرز دولتين وريبتين ترعيان الماسونية في مصر . ومع ذلك استطاع الأفغانى ، بجاذبيته الشديدة ، أن يجمع حوله عشرات المثقفين والأعيان والضباط في المحفل الذى رأسه عام ١٨٧٨ . ولما كان هو نفسه على علاقة طيبة بولى العهد توفيق فقد عمل على الدعوة له بين أصحابه وأتباعه من الماسونيين . وفى تلك الفترة خطرت له ذات يوم فكرة اغتيال اسماعيل كحل للتخلص من استبداده وإسرافه ويؤس رعاياه . ولكن الفكرة لم تجد من ينفذها ، ولم تتجاوز الحديث عنها مع تلميذه محمد عبده . ثم أقدم — فى أعقاب ذلك — على خطوة جريئة قبيـل عزل اسماعيل بأيام . فقد ذهب معه سليم نقاش — كـمـترجم — إلى القنصل الفرنسى ، وأعلن له تأييده لسياسة بلاده الرامية إلى خلع اسماعيل ، وطالبه بالتدخل من أجل تحقيق هذا الهدف ، وتولية توفيق . ونشرت جريدة « مصر » الموضوع على صفحتها الأولى فى ٢٧ يونيو ١٨٧٩ بعد تنازل الحديو لابنه بالفعل ، وهنأت ما سمته « الحزب الوطنى الحر وأبناء مصر الفتاة » بالخديو الجديد وليست هذه التسمية إلا مجازاً يجمع بين حلفتين تحرك فيهما الأفغانى كما سنرى .

لم يمر نشر هذا الموضوع مرور الكرام . فقد أثار انقساماً فى الرأى بين الماسونيين ، وأنشب معركة بينهم ، تلتها استقالات جماعية من المحفل الذى رأسه الأفغانى . وبالرغم من التأييد المطلق لموقف الأفغانى من جانب أديب اسحق فى صحيفتى « مصر » و « التجارة » معا ، وهجومه على محاولات النيل من أستاذه ، طوال الأسابيع القليلة التالية ، انتهى الأمر فجأة بالقبض على الرجل وترحيله بعد يومين . وي بعدها تشتت « إخوانه » الماسونيون كما يطلقون على أنفسهم ، ولم يبق سوى « إخوان » حلـيم الذين أسرعوا بتقديم آيات الولاء للخديو الجديد . ومع أن الأفغانى برّر ذلك — فيما بعد — بأنه كان للرد على الماسونيين من أنصار حلـيم ، الذين ذهبوا إلى القنصل الفرنسى قبله

مطالين بأمرهم خديويا ، فقد راح هو نفسه ضحية تورط الماسونية في السياسة ، وتصوره أنها فروسية نبيلة^(١٤) .

جمعية حلوان

في ١١ أبريل ١٨٧٩ نشرت جريدة « مصر » الخبر التالي تحت عنوان جرىء ، هو : « الانقلاب الجديد في مصر » . ونظراً لأهمية الخبر المجهول نوردته بنصه :

« عقدت في أول الشهر بمثل رآغب باشا جمعية دعى إليها كثير من اللوات والعلماء والوجهاء للنظر في الأحوال الحاضرة ، ومنازع أهل الرأي فيها ، وما يفرض إلى حل إشكالاتها . فبعد المناقشة في ذلك يومين كاملين انحط رأيهم على أن يكفلوا ما هو مقصود من الهيئة الجديدة على شرط وجود وزارة مستقلة مسؤولة ، يكون رئيسها وطنياً ممن عرفوا بحبة الوطن والغيرة على مصالح الأمة . . وأن ينال مجلس النواب كمال حريته وحقوقه على الوجه المألوف في مجالس أوروبا الشوروية [كذا] ، وأن ينظر بنفسه في لائحته ، ويمرر فيها ما شاء من تقويم وتنقيح وتصليح ، ويكون مرتبطاً بمجلس الوزراء ، بحيث لا يقع نقض ولا إصرام ولا حل ولا عقد بدون اتفاقها عليه . ثم دونوا ذلك ، ووقعوا عليه . واتصل الخبر بالعلماء والوجهاء في سائر المدن والأقاليم المصرية ، فتوردوا على العاصمة أفواجا . ووقفوا على ما تقر في الجمعية المشار إليها ، فوقعوا على لائحتها ، إيماناً بالقبول . ثم رفعت اللائحة إلى الجانب الخديوي ، فأثبتها . وأرسلت صور منها إلى قناصل الدول ، فتوجهوا إلى سراى عابدين ، حيث كان أعضاء الجمعية يتوقعون قدومهم . ولما تم الاجتماع قال الجانب الخديوي ما معناه : إن الأمة قد اجتمعت على إنفاذ أحكام هذه اللائحة . ومعلوم أن الأمة إذا اتفقت

أنظر التفاصيل في كتابنا : اليهود والمسلمون في مصر . دار الزهراء ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢٢ - ٢٣٢ . وكذلك كتابنا : الألفان وتلاميذه . المركز العربي للإعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٧ - ٢٨ .

كلمتها ، وإن على خلع ملك أو سلطان فلا بد من تنفيذ إرادتها ، وإجابة رغبتها . وبناء على ذلك فأنا قد عينت دولة شريف باشا رئيساً لمجلس النظار ، فلم يجب القناصل لا سلباً ولا إيجاباً^(١٥) .

ومن الواضح أن هذا الاجتماع ، أو ما سمته الجريدة باسم الجمعية ، قد نُظِمَ تحت سمع الخديو اسماعيل وبصره . وأغلب الظن أنه تم بالتنسيق والتعاون التأمين بينه وبين المجتمعين الذين كان من بينهم وزيران من وزرائه [اسماعيل راغب ومحمد شريف] وكان اسماعيل في آخر عهده ميالاً إلى تصوير قراراته وخطواته أمام الدول الأوربية بأنها تعبير عن الإرادة الشعبية — كما نقول بلغة اليوم — ورجوع إلى الدستور والديموقراطية . وقد ذكر محرر الجريدة [أديب اسحق] في ختام الخبر أن الخديو أرسل إلى الباب العالي [السلطان] وسائر الدول إحاطة بالموضوع ، وكلف شريف بتشكيل الوزارة التي خلفت وزارة نوبار التي سميت بالوزارة الأوربية ، ووزارة توفيق التي سميت بالوزارة المختلطة وكانت الخطوة كلها مناورة من جانب اسماعيل لاستعادة نفوذه الذي قلصته تلك الوزارة الأوربية ، ولا سيما بعد أن صرح نوبار نفسه في مطلع ذلك العام بأن البلاد « تدور في حلقة جهنمية دون أن تتحرك إلى الأمام »^(١٦) وهكذا تمكن اسماعيل من إقالة الوزارة التي رأسها ابنه ، ولم تستمر أكثر من أسبوعين ، وشكل وزارة مصرية خالصة برئاسة شريف في ٧ أبريل ١٨٧٩ .

من الذي حضر ذلك الاجتماع في دار اسماعيل راغب باشا وزير المالية الأسبق ورئيس مجلس شورى النواب عند إنشائه ؟ لم يكن ذلك هو الاجتماع

١٥ — جريدة مصر : ١١ أبريل ١٨٧٩ ، ص ٢ .

A. Schölch Egypt For the Egyptians. Ithaca Press,

— ١٦

London, 1981, p 61

الأول ، فقد عقد قبله اجتماع تمهيدى فى دار السيد على البكرى نقيب الأشراف^(١٧) . أما الحاضرون فى الاجتماع الأخير فكان أبرزهم شاهين باشا مفتش الوجه البحرى الذى رأس الجلسة ، وشريف باشا [الفرنساوى] الوزير المرموق ، وراغب باشا ، والبكرى . ويضيف محمود عزمى فى مقال مجهول له - نقلا عن كاتب فرنسى وخبر نشرته جريدة « الوطن » القاهرية فى ١٢ ابريل ١٨٧٩ - أن المجتمعين استدعوا إليهم ابراهيم بك المويلحى وحافظ بك رمضان ، وكلفوهما بوضع اللائحة الوطنية التى وقّع عليها الكثيرون من الوجوه والأعيان ، معلنين أنهم يضمّنون بأموالهم ديون اسماعيل ، إلى جانب ضمانات الدائرة السنّية ، ويطالبون بإلغاء الرقابة المالية الأجنبية ، اكتفاء بما يقلّمونه من ضمانات للذّين المصرى العام^(١٨) .

ومعنى هذا بوضوح أن اسماعيل أيد فكرة نشوء المعارضة المقنّعة ، وفكرة الحركة الوطنية المرتبطة بالسلطة القائمة . فالحاضرون فى الاجتماعين معدودون من أقرب وزرائه وعماله وأعوانه . وأهدافهم مَرَضِيٌّ عنها ما دامت لا تمس ذاته للصوت . وإذا كانت الدول الأوربية - تحت ضغط الدائنين - قد نجحت فى استصدار فرمان من السلطان بخلعه فلم تخلع أنصاره وأعوانه . وبقي حزبه ، أو جماعته هذه بمعنى أدق ، على ساحة الصراع السياسى فى مصر ، فى مواجهة جماعة حلّيم المحدودة الأثر بحكم اعتمادها الأساسى على المستوطنين الأوربيين ، وجماعة توفيق الناشئة التى تضم الأفغانى ومريديه وبعض الوزراء وأعضاء المجلس النيابى المعطل . ومن الطبيعى أن يمتد الصراع بين الجماعات الثلاث فى أعقاب تحل اسماعيل عن الحكم لابنه توفيق ، وأن تتحكم فى هذا الصراع الجماعة الأولى والجماعة الأخيرة بصفتها أكبر القوى المتصارعة . ولجأ توفيق - بعد توليه - إلى ضرب جماعة

١٧ - عبد الرحمن الرافى : جمال الدين الأفغانى . سلسلة أعلام العرب ، دار الكاتب العربى ،

القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٤٢ .

١٨ - جريدة السياسة الأسبوعية : ١٤ يوليو ١٩٢٨ ، ص ١٥ .

أبيه في الصميم ، فأقال وزارة شريف في ١٧ أغسطس ١٨٧٩ ، وتولى هو الوزارة ، ثم عطل مجلس شورى النواب ، وانقلب على الأفغانى حتى يكسر شوكة المطالبة بالدمستور والشورى ، واستدعى مصطفى رياض باشا - خصم شريف القديم - من أوروبا حيث ابتعد عن سخط اسماعيل وعداء شريف - وكلفه بتشكيل وزارة جديدة في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ .

دخل رياض - الذى لم تكن له جماعة - في حرب ضد الجماعتين الآخرين فور توليه الوزارة . وكان الخديو توفيق قد اختاره - كما يقول الرافعى - لما عرف عنه « من موافقته لإياه في الميل إلى الحكم المطلق ، والرغبة عن نظام الشورى ، والإذعان للتدخل الأجنبى »^(١٩) ومع ذلك يقول محمد عبده ، وهو من أنصاره :

« إن إبطال رياض باشا للسخرية كان عدالة لا تتكر ، ولكنه أحق عليه جميع الوجهاء الذين كانوا يستغلون أبدان الرعية وأمواها . ولم يكن ذلك ضاراً لولا ما صحبه من استعلائه عليهم ، وتعريضه بسوء ماضيهم ، حتى رأوا أنه ينبغي لهم التخلص مما يمس كرامتهم ، فشكّلوا لمقاومته جمعية تسمى جمعية حلوان كان فيها م . ش باشا ، وش باشا ، وع . ل باشا ، وغيرهم . فلما خاب سعيهم تریصوا به الدوائر . وكان قد اشتد على بعض الجرائد فألغاهما بأسباب لم تكن بالقوية ، فمنع بذلك خصوصاً آلة تهيج الآراء لمقاومته ، فذهب أديب اسحق أحد محررى تلك الجرائد الملغاة إلى أوربة ، وأنشأ جريدة سماها القاهرة ، لم يكن لها موضوع سوى رمى رياض باشا بالاستبداد والظلم والرغبة في بيع البلاد إلى الأجانب ، حتى كانت تسميه « رياضستون » . وكان يتفق على تلك الجريدة الخديو الأسبق [اسماعيل باشا] ور . باشا وم . ش باشا وع . ل باشا ، وغيرهم »^(٢٠) .

١٩ - عبد الرحمن الرافعى : الثورة المصرية والاحتلال الانجليزى . ط ٢ مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ٣٩ .

٢٠ - محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام . ج ١ ، مطبعة النار ، القاهرة ، ١٩٣١ ، ص ١٨٦ .

ولننك رموز هذه الفقرة قبل التعليق عليها : م . ش هو محمد شريف ، ش هو شاهين ، وع . ل هو عمر لطفى [وزير الحربية] ور . ه وراغب ، وهؤلاء جميعا — باستثناء راغب اليوناني الأصل — من الأتراك والشراسة . وكان الخديو اسماعيل يرعى حركتهم — كما هو واضح — من أوروبا ، حيث ذهب إلى إيطاليا بعد عزله . ومع أن محمد عبده كان من المقروض أن ينضم إلى جماعة شريف ، أو جمعية حلوان كما سماها ، كنوع من الاحتجاج على جماعة الخديو الجديد الذي نفى أستاذه ، فقد انضم إلى جماعة رياض ، أى أنه أصبح من جماعة الخديو ، شكلاً على الأقل ، لأنه مالبث أن أيد العرابيين بعد ذلك . ولكن عداده — مع أستاذه — لاسماعيل هو الذى دفع به إلى جماعة الخديو فيما يبدو ، على عكس زميله أديب اسحق الذى انضم إلى جماعة شريف بعد أن أغلق رياض جريدته .

كانت هذه كلها تحيزات صغيرة في الحقيقة ، تنشأ وتزول حول الأشخاص لا حول القضية الأساسية ، وهى حرية البلاد واستقلالها وشفاؤها من الاستغلال الأجنبى . ومع ذلك استهل رياض عهده بالتضييق على الحريات ، وإرهاب الصحف المعارضة بالإنداز ، أو التعطيل ، أو منع الدخول في حالة الصحف القادمة من أوروبا مثل « أبو نظارة » . وهذا ما دفع جماعة شريف — التى سميت باسم « جمعية حلوان » منذ اجتماعها الثانى هناك — إلى الحركة . فعلى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ ، أى بعد أقل من شهرين على تولي رياض الوزارة — أصدرت الجماعة منشوراً بالفرنسية باسم الحزب الوطنى ، طبعت منه ٢٠ ألف نسخة كما يقول جون نينيه Ninet السويسرى الذى كان قريباً من أعضائها وقتها . ومع أن هذا الرقم مبالغ فيه جداً في بلد لا يقرأ الفرنسية ، ولا يحكمه الفرنسيون ، فقد ألقى المنشور اللوم على التدخل الأوروبى ورياض باشا في سوء أحوال البلاد . وبدأ كما لو كان « مماليك اسماعيل » يدافعون عن أنفسهم ، ويحتجون على ضياع سلطانهم السياسى وهيبتهم الاجتماعية ، ويتحدثون باسم الأمة ، كما قال الباحث الألمانى

ألكساندر شولش^(٢١) . ولم يكن المنشور - كما صوره شولش - يحمل فلسفة سياسية أو قانونية أو دستورية . ومع ذلك خاطب فيه كاتبه المجهول « العالم المتحضر الحر » ، ونداده لحماية مصر من حكومتها ، ونظامها الذي سيخربها مثلاً خربها النظام السابق . وأضاف إن إنقاذ البلاد لا يمكن تحقيقه إلا على يد الأمة المصرية ممثلة في حزبها الوطني . وأهاب بذلك العالم الحر أن يتدخل لمساندة الحزب في الظهور على الملأ ، وممارسة صلاحياته^(٢٢) .

وهكذا تمخض اجتماع حلوان ، الذي سمي « جمعية حلوان » بعدها ، عن حزب هو الحزب الوطني ، وإن كان من الواجب أن نتحفظ في استخدام كلمة « حزب » كما فعل شولش ، لأن الأمر كله لم يخرج في النهاية عن إطار الجماعة المتناثرة غير المنظمة ببرنامج محدد ولوائح تنظيمية . وقد سبق الأفغان في دعوتهم لتكوين حزب وطني أصحاب فكرة الحزب الوطني هؤلاء . بل إنه أطلق على جماعته في المحفل الماسوني اسم « الحزب الوطني الحر » . وكانت هذه كلها تسميات فضفاضة ، فيها من الطموح والتأؤل أكثر مما فيها من الواقع . ولكنها في النهاية كانت خطوات نحو الحيلة الحزبية .

في ظل هذه الظروف مجتمعة ظهرت جمعية مصر الفتاة . ومع أن ما كتب عنها قليل ، لا يشفى الغليل ، فمن الممكن أن نفهم منه الكثير عنها . ومن الممكن أيضاً أن نقسم ما كتب عنها إلى قسمين : قسم يمثل معاصروها ممن كانت لهم صلة بها أو بنشاطها أو ببعض أعضائها ، وقسم آخر يمثل دارسوها والمعلقون عليها . وهؤلاء وأولئك لهم شهادات وإشارات تتناولها هنا بترتيب ظهورها .

A. Schölch, Op. Cit., p 120

— ٢١

Ibid., pp 121 - 127

— ٢٢

شهادات المعاصرين

ذكر أديب اسحق في معرض حديثه عن « الحزب الوطني في مصر » أن الأمة المصرية فريقان ، يعرف أحدهما بالوطني ، والآخر بما لا نجد لتعريفه حداً ، فإنه — كما يقول — ليس بالغريب فيوصف بالأجنبي ، ولا بالفاتح الدخيل فيعرف بذلك ، وإنما هو مصري ، وليس بمصري ، ووطني وليس بوطني . فواحييرته في تعريفه . ثم علق على ذلك بقوله :

« بل القول فيه ما جاء في [مصر الفتاة] على حين صدورهما ، مفوضاً تحرير جانبها العربي إلى هذا العاجز ، وهو تعريف الحزب الوطني بالاستقلايين والآخر بالتدخليين » (٢٢٢) .

وفي هذه الإشارة إلى صحيفة « مصر الفتاة » التي أصدرتها الجمعية اعتراف يؤكد ما ذكره زيدان من أن اسحق كان من أعضائها . ولكنه هنا يزيد على ذلك أنه كان محرر القسم العربي في صحيفة الجمعية . وقد مرّ بنا أنه استخدم تعبير « مصر الفتاة » كثيراً في أواخر عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق ، دون أن يشير إشارة صريحة إلى الجمعية .

وذكر ابراهيم اللقاني ، تلميذ الأفغانى ومحرر جريدة « مرآة الشرق » بعض التفاصيل المجهولة في رسالة شخصية وجهها إلى أستاذه من منفاه في بيروت . وفي هذه الرسالة المؤرخة في ١٥ فبراير ١٨٨٣ روى اللقاني أخبار البلاد بعد نفى الأفغانى ، ومنها هذه الفقرة حول أخبار الأشهر الستة بعد أغسطس ١٨٧٩

٢٢ — كانت هذه في الأصل مقالة نشرها اسحق بجريدة « مصر القاهرة » في باريس عام

١٨٨٠ . انظر : فلجى علوش ، مصدر سابق ، ص ٢١٠ .

« وقد ظهر سر مولانا خلال الستة الأشهر هذه بمظهر عجيب . وذلك أن جماعة اسكندرية الذين ظهر فيهم أثر خطبة المولى [يقصد خطبة زينبيا التي سبق أن أشرنا إليها] وهم آل بيت سرمق وقطة وزغيب والمخلع اجتمعوا على القيام بإعلاء كلمة السيد [والنداء] بما كان ينادى به . وضموا إليهم عصابة من المسلمين ، وتعاونوا على إصدار جريدة نصفها عربى ، والنصف الآخر فرنساوى ، ينشرون فيها ما جمع السيد عليه كلماتهم فى خطبته . فأخذت تلك الجريدة من أول يوم صدرت فيه شهرة لم تأخذها أشهر جرائد أوربا بعد عدة سنين . على أنها جانبى التهور والحلة فوق ما يوجبه عليها الأدب والاعتدال ، حتى لقد تهافتت على تسويتها سائر الجرائد المحلية ، عربية وافرنجية ، حقدا عليها ، وتملقا إلى رياض باشا ، إذ حسبوا أن تلك الجريدة صنيعة شريف باشا ، فأخسرستهم جميعاً بما أوجب الثناء عليها ، وحببهم فيها رغم أنفهم . ولم يكن عمل هؤلاء الجماعة مقصوداً على تلك الجريدة ، بل كانوا دونوا لائحة إصلاح . وجاء بها وفد منهم إلى مصر [يقصد القاهرة] ورفعها إلى الخديو ، وسأله عن لسان الجمعية العمل بها ، فتنقص الخديو من ذلك ، ولكن لم يستطع الاحتمال والصمت .

« ثم أخذوا أيضاً فى تدوين لوائح غير تلك ، بما يرون وجوب إجرائه فى القطر . ولكن من سوء البخت أن رياض باشا ، الذى كان وقتئذ ناظر النظار يرى أن المصريين ليسوا أهلاً لمثل هذه الحرية ، وهى عقيدته التى يعلمها فيه سيدى ، والتى هى عيبه الوحيد ، فتصدى لتلك الجريدة . وكلف ناظر المطبوعات الذى كان وقتئذ إيتاليانيا [يقصد إيطاليا] بتعطيلها ، فاستعصم ، فكلف نفس ناظر الخارجية بذلك ففعل على غير العادة ، فلم يكن من الجمعية إلا أن رفعوا على الحكومة قضية ففضى لهم . وهما باصدار الجريدة ثانياً ، لولا أن المسلمين الذين كانوا فى جمعيتهم تفرقوا عنهم ، بل

وتصلدوا لإيذائهم نفاقا ، فعجبوا ، وسخطوا ، قائلين : إنما نحن نخدم بذلك المصريين ، لا نخدم أنفسنا ، إذ ما من أحد منا إلا وهو رعاية دولة أجنبية ، وفي مأمن من استبداد الحكومة المصرية ، وفي غنى عن حريتها ، فحيث أبى المصريون الاشتراك في هذه الخدمة فمالنا وهذا العناد الذى ليس لأشخاصنا منه فائدة . ومن حيثئذ كفوا عن مشروعهم (٢٤) .

وقبل أن نعلق على هذه المعلومات غير المعروفة بحسن أن نمضى في عرض شهادات معاصرى الجمعية .

كتب محمد عبده وهو يعلق على مشروع اللائحة ، أو الدستور الذى وضعه شريف باشا عند تكوين جمعية حلوان :

« وتظاهر الأجانب بالرضاء عن الإصلاح المشروع فيه ، وأنشئت جمعية في الاسكندرية باسم [مصر الفتاة] لم يكن فيها مصرى حقيقى ، بل كان أكثر أعضائها من شبان الاسرائيليين الملتصين إلى الأجانب . وقد رفعت هذه الجمعية لائحة إلى الخديو فيها من مطالب الحرية ما يستحق الاعتبار ، وأنشأت بعد ذلك جريدة [مصر الفتاة] فكانت تنشر فصولا حادة الانتقاد ، شديدة الموعظة » (٢٥) .

وكتب شبلى شميل عن صحيفة الجمعية أنها كانت « تحرر باللغتين الفرنساوية والعربية ، وتنشر في الاسكندرية ، أنشأها في ذلك العهد بعض رجال الحرية من وطنيين وأجانب تحت إدارة أديب اسحق صاحب جريدة مصر والمحروسة . وكان من أنصارها العاملين المتحمسين « غوسيو » اليونانى ، أحد عمال بنك « الأنجلو إيجيپسيان » قبل أن يرقى إلى رئاسة

٢٤ — أنظر كتابنا : الأفغان وتلاميذه ، ص ٩٠ — ٩٢ .

٢٥ — رضا ، مصدر سابق ، ص ١٦٣ .

إدارته . وكان ينشر مقالاته فيها بالفرنساوية فترجم إلى العربية « (٢٦) » وكان شميل من كتابها . وقد جمع ما نشره فيها من مجموعة مقالاته .

وكتب الصحافي الفرنسي إرنست فوكيلان الذي عاصر تلك الفترة ، في معرض حديثه عن ذكرياته إبان الثورة العرابية ، وما عرفه عن الأفغانى ، أن الأخير ارتبط في الأستانة - قبل هجته إلى مصر عام ١٨٧١ - بأعضاء جماعة تركيا الفتاة . وعن طريقهم عرف الماسونية ومحس لها . « ولما جاء إلى مصر أسس عفوياً بلغ عدد أعضائه نحو ثلاثمائة . وخرج من هذا المحفل حزب ، أو على الأقل جنين حزب سمي نفسه « مصر الفتاة » ولهذا الجماعة نفسها صحيفة اتخذت اسم الحزب » (٢٧) .

هذا ما أمكن الحصول عليه من شهادات معاصري الجمعية وصحيفتها . وهذه تطلعنا على بعض الحقائق الأساسية :

١ - قام أديب اسحق بتحرير القسم العربى من صحيفة « مصر الفتاة » . ومع أن أحداً لم يُشر إلى عضويته في الجمعية صراحة فمن المفهوم ضمناً أنه كان عضواً بها . وقد وضع زيدان اسمه على رأس المتتبعين إليها .

٢ - تكونت الجمعية بعد خطبة الأفغانى السابقة الذكر على مسرح زيزينيا في الاسكندرية . ويبدو أن دعوته - في الخطبة المذكورة - إلى تأسيس حزب وطنى وجدت صدى لها على الفور . ومعنى هذا أن الجمعية تكونت بعد طرد الأفغانى ، أى بعد أغسطس ١٨٧٩ على الأرجح . وبعدها تأسست الجريدة ، وأعدت لائحة الإصلاح التى قدمت إلى الخديو ، وكذلك بعض اللوائح أو المنشورات الأخرى . ومن الواضح أن هذا كله كان نشاطاً علنياً ، لا سرية فيه ولا خفاء .

٢٦ - شبل سَميل : مجموعة مقالات . ج ٢ ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩٠٨ ،

٣ - أسست الجمعية وساندتها مالياً مجموعة من الأسر الشامية واليهودية الغنية بمدينة الاسكندرية ، وهى - كما ذكر اللقانى - سرسق وقطه وزغيب والمخلع . ولم يكن لشريف باشا صلة بتأسيسها أو تمويلها . ومع ذلك ضمت بعض المصريين المسلمين مثل عبد الله نديم .

٤ - لم يستلمح الخديو توفيق فكرة لائحة الإصلاح التى قلمتها الجمعية إليه ، ولكنه لم يستطع أن يرفضها ولا أن يضطهد أصحابها ، بسبب انتهاءهم إلى جنسيات غير عثمانية .

٥ - كانت الجريدة من نوع صحف المعارضة المعروفة فى بلادنا اليوم ، ترضى بالحاكم وتسخط على عماله ووزرائه . وحين وقعت فى خلاف مع الحكومة بسبب هجتها العنيفة ، وأمر رياض باشا بتعطيلها لجأت إلى المحاكم المختلطة وأوقفت قرار التعطيل . ومع ذلك جاءت الضربة القاضية من جانب أعضائها المصريين المسلمين الذين بدأوا فى الانفضاض عنها ، خوفاً من الحكومة أو تملقاً كما قال اللقانى .

ولكن ، ما صلة الأفغان الحقيقية بالجمعية ؟ .

لقد أشار إلى هذه الصلة - كما رأينا - اللقانى وفوكيلان . وإذا عدنا إلى خطبته السابقة نجد فى تقديم جريدة « مصر » لها ، يوم نشرها ، بعض الضوء المهم . فقد كتب المحرر [أديب أسحق] مقدمة طويلة حافلة بالثناء . والتكريم لأستاذه بعنوان « حكيم الشرق » . ومنها هذه الفقرات :

« فى عشية يوم الجمعة الماضى وفد على الاسكندرية سيدنا فهرست كتاب الكمال ، وفذلكة حساب الجلال ، أستاذنا الأجل ، الفيلسوف الأكبر ، السيد جمال الدين الأفغانى ... »

وأعد له وجهاء الثغر ، وفى مقدمتهم جناب الفاضل الوجيه الحريص على حب العلم ورجاله ، جبرائيل أفندى المخلع ، وجناب الوجيه المكرم نجل الوجيه ذى منشى ، مآدب فائقة الحسن والظرف ... »

« ثم اتصل ببعض شبان الاسكندرية الوجهاء النبلاء خبر قلوب سيدنا الأجل ، المشار إليه ، إلى الاسكندرية ، فوفدوا عليه ليمتعوا الأبصار بأنواره كما تمتعت الاسماع بأخباره ، ثم سألوه أن يخطب فيهم خطبة عمومية يستفيدون من بيانها حكمة وأدبا ، فلجأهم إلى ذلك ... »

« ثم رأى [الأفغانى] أن يجعل لهذا السعى أثراً مفيداً حسياً ، فضلاً عن أثره الأدبى المعنوى ، بأن يكون الدخول لللك المحفل [المسرح] بأوراق تعين قيمتها لإعانة فقراء الاسكندرية ... » (٢٨) .

تضيف هذه الفقرات التى خلصناها من بعض إنشائها إلى جبرائيل المخلع التاجر الشامى وزميله اليهودى دى منشه ، وكلاهما كان من مؤسسى الجمعية فيما يبدو . كما تضيف احتمال أن يكون شبان الاسكندرية هؤلاء قد فاثموا الأفغانى فى إنشاء الجمعية وحصلوا على موافقته وتشجيعه لهم ، قبل الخطبة وبعدها ، ولا سيما أنه نص فى هذه الخطبة على بعض أسس الإصلاح مثل تأسيس المدارس والصحف والمسارح ، وتعليم المرأة ، وإنشاء حزب وطنى . ويوحى هذا كله بأن الأفغانى كان أباً روحياً للجمعية حتى لو كان تأسيسها قد تم بعد طرده . فقد ترك البنين الذى أشار إليه فوكيلان ، وروح العمل من أجل الوطن التى ألحت عليها خطبته .

إشارات الدارسين :

كانت إشارة جرجى زيدان إلى الجمعية وصحيفتها مقتضبة ، تقوم على السماع ، كما مر بنا . ولهذا لم تخل من الهنات ، مثل قوله إن جريدة « مصر الفتاة » صدرت فى أواخر أيام اسماعيل ، فى حين أنها صدرت بعد خلعه ، وإن الجمعية كانت سرية ، وهذا غير صحيح لأنها وضعت اسمها صراحة على غلاف اللامحة التى قدمتها إلى توفيق . ولكن الأقرب إلى الصحة أن

الجمعية لم تكن بذلك البأس الذى صوره أنصارها ، على أى حال . ومع ذلك ربما حدثت محاولات من بعض أعضائها فى أواخر عهد اسماعيل لتخويفه وإرهابه . وربما تكونت الجمعية ذاتها — قبل ظهور صحيفتها — فور انتهاء الأفغانى من زيارته للاسكندرية فى أواخر مايو ١٨٧٩ ، أى قبل شهر من خلع اسماعيل . وربما كانت بدايتها سرية ، بمعنى أنها بدأت فى نطاق ضيق ، وهذا أقرب إلى الصحة . ولكننا — بالقطع — كانت علنية سافرة منذ بداية عهد توفيق .

وقد تلت إشارة زيدان هذه إشارة أخرى إلى صحيفة الجمعية ، أوردها فيليب دى طرازى وهويؤرخ للصحافة العربية ، قال :

مصر الفتاة جريدة أسبوعية شعارها « البحث عن حقوق كل إنسان فاكرك » [يقصد : عاقل] برزت لعالم الوجود عام ١٨٧٩ بعد اعتلاء توفيق الأول مسند الأريكة الخديوية . فصدرت باللغتين العربية والفرنسية . وكان أدهب اسحق يحمرر فيها ، ويعرب الفصول التى كانت تنشر فى القسم الأفرنسى منها . وقد أصدرتها « جمعية مصر الفتاة » المؤلفة من أذكياه أبناء وادى النيل والنازلين بساحته . وغرضها تنبيه الغافل من الأمة المصرية ، وتوثيق عرى الألفة بين أفرادها ، ودفع ما ألم بها من الأضرار المادية والمعنوية فى آخر أيام الخديو اسماعيل . وبعبارة إجمالية كانت تروم حفظ الحقوق الوطنية وكف يد الأجنبي عن استقلال الوطن ، والسعى وراء ضالتهم المنشودة ، وهى أن تكون « مصر للمصريين » . وقد تعطلت بعد ظهورها بوقت قصير ، بمساعى مصطفى رياض باشا رئيس الوزارة المصرية ، الذى كانت تطعن فى سياسته طعنا موجعا ، فأقام صاحب « مصر الفتاة » فى شهر كانون الثانى [يناير] سنة ١٨٨٠ الحججة على الحكومة المصرية فى المجلس المختلط ، وقاد إليه وكيلها صاغراً . وكان المحامى المشهور « وريغوس » وكيلاً للمدعى فى المحاكمة فأطلق لسانه الفصيح فى مجال الدفاع . وأظهر من

معاييب الإدارة ومفاسد الوزارة ما تقشعر منه الأبدان ، حتى خيل للسامعين أنهم يرون الإدارة متقمصة جسم انسان ، منحطف اللون ، بادي النحول» (٢٩) .

لا تختلف هذه الإشارة - في صلبها - عن شهادة ابراهيم اللقاني السابقة ، إلا في كون الصحيفة صدرت في أواخر عهد اسماعيل مما لا يستند إلى دليل . وقد كان اللقاني أقرب إلى الصحيفة من دى طرازى [١٨٦٣ - ١٩٥٦] الذى كان وقتها في بيروت شابا صغيرا في الثامنة عشرة .

ومن جهة أخرى كانت إشارة عبد الرحمن الرافعى إلى الجمعية وصحيفتها مقتضبة ، لا تزيد على الإنذار الذى وجهه المسئولون إلى جريدة « مصر الفتاة » بسبب هجومها على الحكومة وانتقادها لتوسيع اختصاص الرقبيين الماليين الأوربيين ، مما أدى إلى تعطيلها نهائياً بعد ذلك نشرها مقالات عدائية (٣٠) . وكانت إشارة ابراهيم عبده أكثر تفصيلا . فقد ذكر أن الجريدة هى أول الصحف التى استهدفت للإرهاب في عهد رياض ، وأنها لسان حال حزب بدأ يولد في آخر حكم اسماعيل من بعض اليهود ، وأن جريدة « مرآة الشرق » أيدته ودعت له التوفيق يوم عزل اسماعيل ، وأن الصحف الأوربية اهتمت به ، ولا سيما جريدة « التايمز » البريطانية التى ذكرت أن مبادئه صورة من مبادئ الثورة الفرنسية ، وأن معظم أعضائه من أبناء الإسرائيليين الشرقيين الذين صاروا في مصر أغنياء . وأضاف أن جريدة « الوقائع » نشرت في ١٧ نوفمبر ١٨٧٩ خبراً عن تعطيل « مصر الفتاة » بدعوى أنها نشرت « مقالات وأخباراً عدتها الحكومة مهيجة للخواطر والأفكار » (٣١) .

٢٩ - دى طرازى ، مصدر سابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .

٣٠ - الرافعى : الثورة العربية والاحتلال الانجليزى ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .

٣١ - ابراهيم عبده ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ .

كانت هذه حدود الصورة التي رسمتها الدراسات التاريخية والصحفية لجمعية مصر الفتاة وجريدتها . وظلت على هذا النحو دون أن يقوم أحد بدراسة مفصلة للموضوع ، حتى جاء الباحث الألماني شولش فاعتم به ، واستعان ببعض المصادر الأوربية ، فضلاً عن بعض المصادر العربية التي مرت بنا . وذكر شولش في نحو صفحتين مركزيين من كتابه « مصر للمصريين » أن الجمعية تكونت في أواخر عهد اسماعيل ، وتحت تأثير جمال الدين . ولاحظ أن سليم نقاش لم يذكرها في كتابه المعروف بعنوان « مصر للمصريين » أيضاً ، مع أنه كان في طليعة من ذكروا من أعضائها . كما لاحظ أن عبد الله نديم انضم إليها ، ولكنه تركها بعد قليل غير راض عن طابعها السرى . ولم يذكر شولش مصدره في ذلك ، ولكن أغلب الظن أنه اعتمد على رواية لعل الحليدي في كتابه عن النديم . فقد أشار الحليدي إلى أن النديم عاد إلى الاسكندرية في أوائل عام ١٨٧٩ ، وانضم فور وصوله إلى « جمعية مصر الفتاة السرية » ذات الأغلبية اليهودية ، التي كان من أعضائها الأفغان وتلاميذه . ولكن هذه الرواية لا تتناقض مع ما ذكره الحليدي أيضاً من أن النديم أسس « الجمعية الخيرية الإسلامية » في ١٨ إبريل ١٨٧٩ ، أي أن انضمامه للجمعية الأولى لم يزد على بضعة أسابيع . وقد اتضح لنا حتى الآن أن « جمعية مصر الفتاة » نشأت في وقت قريب من عودة النديم إلى الاسكندرية ، وأن نشأتها كانت سرية ، أي في نطاق ضيق كما أشرنا من قبل ، ولكن هذا لم يكن سبب ابتعاد النديم عنها ، وإنما جاء ابتعاده بسبب سيطرة غير المسلمين عليها ، مما جعله يؤسس في مواجهتها جمعية إسلامية خالصة وعلمية ، أي ذات نشاط معروف للناس ، ويحافظ في الوقت ذاته على صلته بالكتابة من خلال جريدتي أديب اسحق في الاسكندرية (٣٧) .

٣٧ - على الحليدي : عبد الله نديم ، سلسلة أعلام العرب . المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة

والنشر ، القاهرة ، د . ت ، ص ص ٦٨ - ٨٣ .

ومضى شولش - على أى حال - فيذكر شهادة محمد عبده عن الجمعية ، ووصف بعض التقارير الأوربية لها بأنها جمعت خيرة الشباب في الاسكتلندية من الأسر المسيحية واليهودية الشرقية العاملة في النجارة والمحمية من الدول الأوربية ، وأن هؤلاء كان فيهم ستة أو سبعة من اليونانيين ، ومالطى ، وأن غالبيتهم من الشام . ويعرض لاختلاف التقارير حول راعى الجمعية ، فبعضها يذكر شريف باشا الذى أيد ولاية توفيق ، وبعضها الآخر يذكر الأمير حلیم . ويبدو - كما يقول - أن سر هذا التناقض يرجع إلى خيبة أمل أعضاء الجمعية في توفيق مما جعلهم ينتقلون إلى تأييد حلیم . ومع ذلك ظل أديب اسحق على ولائه لشريف وجماعة حلوان . وهذا - كما يقول أيضا - سر خلط هذه الجمعية أحيانا بجماعة حلوان . ولكن المعروف أن شريف نفسه اختلف مع توفيق ، بسبب الدستور ، بعد أسابيع من توليته ، وأقبل من منصبه كرئيس للوزراء ، وتولى الوزارة توفيق نفسه ، ثم سلمها لرياض ، عدو شريف ، الذى أطاح بصحيفة الجمعية كما مر بنا . ومعنى هذا أن تعاون الجمعية وجماعة حلوان ظل قائما ، من خلال أديب اسحق الذى كان ضابط اتصال بين الاثنتين فيما يبدو ، حتى كف أعضاء الجمعية الكبار أيديهم عنها بعد انسحاب المصريين المسلمين منها كما ذكر اللقائى . وهذا هو الأرجح .

غير أن شولش يفتن إلى المبالغة في إضفاء طابع السرية على هذه الجمعية وغيرها ، ويضيف أن الجمعية كشفت عن نفسها في أوائل سبتمبر ١٨٧٩ حين قدمت برنامجها الإصلاحى ، أو لائحة الإصلاح كما أسمتها . ولكنه لم يفتن إلى أن هذه اللائحة لها نسخة عربية ، ربما تكون قدمت إلى الخديوم مع الأصل الفرنسى ، وهذا هو الأرجح . ثم يفتن مرة أخرى إلى أن هذه اللائحة شديدة الشبه بتقارير لجنة تقصى الأحوال الأوربية التى جاءت مصر في أواخر عهد اسماعيل ، وأنها تضمنت تحليل تلك اللجنة للوضع العام في

البلاد ومقترحاتها للإصلاح ، فضلاً عما تضمنته من أفكار ومبادئ دستورية ومطالب خاصة بالتعليم ، والحقوق السياسية ، وحرية الفرد ، وحرية الصحافة وممثل الشعب . أما صحيفة الجمعية فكان قسمها الفرنسي هو الأصل الذي ينقله أدب إسحق إلى العربية . وحين اضطرها رياض وعطّلها قاضاه مديرها م . جوسيو M. Goussio . ولكن الباحث لم يطلع على ما كتبه اللقائ وشبل شميل ، فيما يبدو ، وإلا عرف حقيقة جوسيو هذا ، وعرف أيضاً أن الحكومة خسرت القضية ، وليس بغير جدوى كما قال ، لولا أن المتقاضين كفوا أيديهم عن مشروعهم بعد ذلك . ومن الواضح هنا أن توفيق لم يستطع ، هو أو رياض ، أن يمس جوسيو ، الذي ترقى حتى أصبح مديراً لبنك انجلو إيجسيان كما ذكر شميل .

ويضيف شولش ، مرة أخرى ، بعض المعلومات التي تؤكد ما سبق أن ذكره اللقائ حول المنشورات الأخرى التي أصدرتها الجمعية ، ومنها ما ردت به في أواخر ديسمبر ١٨٧٩ على الإجراءات التعسفية التي اتخذت ضد صحيفتها . فقد نشرت في ذلك التاريخ كتيباً [بالفرنسية والعربية] في ١٦ صفحة بعنوان « حرية الصحافة » طالبت فيه بهذه الحرية التي سبق أن طالبت بها في لائحة الإصلاح ، ولكن على مستوى ملح ومتشدد في هذه المرة . وكان الكتيب « بحثاً فلسفياً يستند إلى ثقافة أوروبية كلاسيكية . وكان القسم الثال فيهِ ، الذي ضم مناقشة لحرية الصحافة من وجهة النظر القانونية ، أقرب إلى أن يكون بحثاً في القانون الدستوري ، وكان كاتبه كان يكتبه وعند مرافقه بحث فرنسي في الفقه القانوني . . . وكان توزيع كتيب حرية الصحافة آخر نشاط علني للشرقين الشبان . ويبدو أنهم تعرضوا للنفي بحلول ربيع عام ١٨٨٠ ، أو نفى بعضهم على الأقل ، خارج البلاد ، بدعوى أنهم من أتباع حلليم » (٣٣) .

عند هذا الحد ينتهى حديث الباحث الألماني عن جمعية مصر الفتاة ونشاطها ، وهو أوفى حديث عنها من جانب الدارسين . وقد ألقى - كما لمسنا - أضواء مهمة على نشاط الجمعية ، وإن كنا اختلفنا معه حول بعض النقاط التي نضيف إليها اختلافاً آخر حول النقطة الأخيرة الخاصة بنفى أعضاء الجماعة أو بعضهم . فليس هناك دليل على هذا النفى من ناحية ، ومن ناحية أخرى تنفيه إشارة شميل السابقة إلى تولى جوسيو اليوناني منصب إدارة البنك المذكور . والأرجح أن هؤلاء الأعضاء ابتعدوا عن النشاط السياسى الداخلى شيئاً فشيئاً ، وشجعوا سفر أديب اسحق إلى فرنسا وإصدار جريدة « مصر القاهرة » من باريس . فمن الثابت أن إرهاب الصحافة في عهد رياض أوقف جريدتى « مصر » و « التجارة » أيضاً ، وأن محرريهما أديب اسحق « حاول الحصول على رخصتى صحيفتين جديدتين هما « العصر الجديد » و « المحروسة » ، فلم يتم له ذلك بالسرعة المطلوبة . . . ولذلك سافر أديب إلى باريس ، وظل سليم النقاش ليدبر أمر الصحيفتين الجديدتين » (٣٤) اللتين ظهرتتا بالفعل في ٥ ، ٨ يناير ١٨٨٠ على التوالي ، في حين صدرت « مصر القاهرة » في باريس في ٢٤ ديسمبر ١٨٧٩ ، أى بعد أسابيع قليلة من إغلاق الصحيفتين الأوليين ، فضلاً عن صحيفة « مصر الفتاة » في منتصف نوفمبر ١٨٧٩ .

وبعيدنا ذلك إلى موضوع الصلة بين جماعة حلوان ، أو الحزب الوطنى ، وبين صحيفة « مصر القاهرة » . وقد أخذ الدارسون بهذه الصلة التي أُلح إليها محمد عبده في حديثه السابق عن جمعية حلوان حين أورد اسم شريف باشا في قائمة بمواليا . وأجمع هؤلاء الدارسون ، ابتداء من إبراهيم عبده إلى سامى عزيز ، على أن الحزب الوطنى كان وراء إصدار الصحيفة في باريس ، بغرض الدعاية لنفسه من ناحية ومهاجمة رياض من ناحية أخرى (٣٥) .

٣٤ - علوش ، مصدر سابق ، ص ١٤ - ١٥ .

٣٥ - إبراهيم عبده ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ ، سامى عزيز ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

ولا نعتقد أن هذا صحيح ، فثمة شواهد تدل على أن أديب اسحق ظل على صلة بجماعة مصر الفتاة ، وهو في باريس ، وأنه كان يرسل بعضهم ، ولا سيما صديقه جبرائيل المخلع^(٣٦) ، الذي عرف عنه التحمس للصحف ومساعدة أربابها بالمال ، فضلاً عن أن الانتاحية العدد الأول من « مصر القاهرة » لا تشير - من قريب أو بعيد - إلى خطة الحزب الوطني الرامية وقتها إلى تخليص مصر من الاستبداد والوصاية ، وأنها - على العكس - تطرح مفهوماً قومياً عربياً مبكراً في قول اسحق : « مقصدي أن أثير بقية الحمية الشرقية ، وأهيج فضالة الدم العربي ، وأرفع الغشاوة عن أعين الساذجين ، وأحصح الغيرة في قلوب العارفين ، ليعلم قومي أن لهم حقاً مسلوباً فيلتمسوه ، ومالاً متهوباً فيطلبوه ، وليخرجوا من خطة الخسف »^(٣٧) فإذا أضفنا إلى هذين الشاهدين أن سفر اسحق جاء بعد إغلاق « مصر الفتاة » وصحيفتيه بقليل ، وأن للمخلع ساعده على هذا السفر ، وأن الجميع كانوا يريدون الانتقام من رياض باشا ، لأدركنا استمرار الصلة بين هذه الجماعة وأديب اسحق من ناحية ، وتحويلها لسفره وإصداره « مصر القاهرة » من ناحية أخرى . وقد كان من الممكن أن تستمر « مصر الفتاة » في الصدور بعد الحكم لها من المحكمة المختلطة ، ولكن كان من الصعب أن تواصل حملتها الإصلاحية والمهجومية على الحكومة ، فضلاً عن أنها لم تكن باسم اسحق ، وإنما كان مديرها وصاحب امتيازها م . جوسيو اليوناني المذكور .

لم يمكث اسحق في باريس أكثر من تسعة أشهر عاد بعدها إلى بيروت مريضاً بالصدر . وربما كان مرضه سبباً في إيقافه الصحيفة ، وربما كان السبب تحريم دخولها إلى مصر ، أو فراغ يده من المال ، أو كل هذا مجتمعا . وحين عاد إلى مصر بعد سقوط رياض ، وتولى شريف الوزارة في سبتمبر ١٨٨١ ، عينه الأخير ناظراً لقلم الإنشاء والترجمة بديوان المعارف ثم مكثتيراً

٣٦ - علوش ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

٣٧ - المصدر نفسه ، ص ص ١٦ - ١٧ .

ثانياً المجلس شورى النواب ، ومنحه الخديوتبة البكوية ، وسمح له بإصدار صحيفته « مصر » ، كل ذلك على مدى شهرين من عودته . وبهذا تلقى ثمن الاعتدال مقدماً . ولم يعد إلى سابق عهده في الحلة والسخط . وكانت الجمعية نفسها قد صارت أثراً بعد عين .

وهكذا نخلص — مما سبق — إلى أن « مصر الفتاة » جمعية سياسية نشأت في خضم أحداث النصف الأخير من سبعينات القرن الماضي ، وكان ظهورها في الإسكندرية — حيث تركزت الجاليات الأوربية والشرقية المهاجرة — بتأثير روح العمل من أجل الوطن التي نشرها الأفغان في سنوات الاتصال الجماهيري في ذلك الوقت . ومع أن معظم أعضائها كانوا من أبناء الشام وحوض البحر المتوسط فقد كانت تساوى بين المصري باليلاد وغير المصري الوافد في حقوق المواطنة وواجباتها ، كما سنرى عند الحديث عن لائحته الإصلاحية . ومع أنها بدأت على نطاق ضيق في آخر عهد اسماعيل ، قبل شهر تقريباً من عزله ، فقد توسعت بعد ذلك ونزلت إلى ميدان العمل الجماهيري بصحيفة خاصة ، وبعض البرامج الإصلاحية ، دون أن تنكر حق توفيق في الحكم أوتهامه شخصياً . ومع أنها — أخيراً — كتبت يديها بسرعة عن النشاط السياسي ، بعد إيقاف صحيفتها ، فقد قدمت للمستوطنين والمهاجرين أداة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم ، بالفرنسية والعربية ، دون أن تتعالى على الواقع الذي نبتت فيه وتوجهت إليه .

لائحة الإصلاح :

يعد برنامج الإصلاح ، أو لائحة الإصلاح كما سمته الجمعية ، أهم أعمالها بعد صحيفتها غير المتاحة . وقد كتبت بالفرنسية على الأرجح ، ثم ترجمت إلى العربية ، بطريقة منهجية ، منظمة ، موثقة بالمعلومات والإحصاءات . وقسمت إلى ثلاثة فصول : تركز أولها حول بيان سوء أحوال البلاد ، ولا سيما في الريف ، وقداحة الظلم الواقع على الفلاحين منذ عهد

اسماعيل وحكوماته الفاسدة ، وانحطاط الإدارة ، وفساد القضاة ، وانتشار الفقر . وتركز ثانيها حول بيان أسباب شقاء البلاد وأولها « اجتماع السلطة في يد واحد » على حد تعبيرها ، ولكنها قسمت هذه الأسباب إلى رئيسية أو « أولية » ، مثل السبب السابق وغياب الدستور ، وأخرى ثانوية متفرعة عنها مثل عدم وجود قانون انتخابي وقانون للموظفين وفساد أسلوب تحصيل الأموال . وتركز الفصل الأخير حول طرق الإصلاح المقترحة ، مثل توزيع السلطة ومساءلة الوزراء .

وقد رحبت اللائحة في مقدمتها بعهد توفيق ، وعدته بادرة خير ، « إذ رأيت زمام البلاد — على حد قولها — بيد أمير فقي ، فإن عمر الشباب من بين الأعمار هو أحسنها قبولاً لمبادئ العدل والاستقامة والحرية » ولكن ما يلفت الانتباه في هذه المقدمة ، المعتدلة القصد المهلبة العبارة ، أنها أُرِخَتْ للجمعية ببداية عهد توفيق ، فقالت :

« لما كان اليوم السعيد الذي ولتم به الخديوية السنية أيقن سكان البلاد عموماً وفتيانهم خصوصاً بإمكان الإصلاح وتيسر النجاح . فاجتمع كثير من أولئك الفتيان ، وألفوا جمعية للبحث في الأحوال الراهنة بما استفادوه من الدروس ، وما عرفوه من أحوال البلاد التي هم من أبنائها ، وما علموه بممارسة الإدارة ، ومباشرة الأعمال وما هداهم إلى معرفته مركزهم في الهيئة الاجتماعية » (٣٨) .

وهذا — في الحقيقة — شاهد آخر يؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن الجمعية تكونت بعد خطبة الأفغان في الاسكندرية في أواخر مايو ١٨٧٩ ، ويتأثير مباشر منه .

٣٨ — لائحة إصلاح ، مطبعة موريس ، الاسكندرية ، ١٨٧٩ [نسخة المكتبة البريطانية رقم

[21] 1452.0. ، ص ب .

لقد أظهر الفصل الأول من هذه اللائحة قتامة الصورة التي كانت عليها أحوال مصر في عهد اسماعيل وأوائل عهد ابنه . وكشف الفصل الثاني سر هذه القتامة ، وهو الحكم الاستبدادي ، الذي يأتي على رأس أسباب شقاء البلاد . ولم يغفل عن الإشارة إلى أن « رعية الحكومة الاستبدادية يكونون كالعييد الأرقاء ، يرهبون سيدهم ولكن لا يجيبونه ، ويخافون الحكومة ولكن لا يحترمونها ، ويتمكن فيهم أقبح الطبائع ، إذ يفرحون بما ينزل بحكامهم من المصائب ، حقدا عليهم بما كانوا يظلمونهم » (٣٩) .

كما تنبه إلى غياب الدستور الذي يعد في المحل الثاني من أسباب الشقاء الأساسية بعد حكم الفرد . بل تنبه إلى سببين آخرين رئيسيين بعد هذين ، وهما عدم وجود عدالة وقانون ونقصان المعارف العمومية . وأشار إلى ضرورة توزيع السلطة واستقلال القضاء . وإذا كانت هذا الأسباب الأربعة الرئيسية فهناك أسباب أخرى ثانوية تنتج عنها ، وعللها هنا تسعة أسباب هي بترتيب ورودها :

- ١ - عدم وجود قانون انتخابي وعدم استقلال النواب مع ما يضمن حرية مداولاتهم وتنفيذ قراراتهم .
- ٢ - عدم وجود قانون للموظفين يبين حقوقهم وواجباتهم .
- ٣ - سوء الترتيب والإدارة في مصالح المالية خصوصاً .
- ٤ - فساد أسلوب تحصيل الأموال .
- ٥ - عدم ملائمة أوقات تسديد كوبونات الدين الموحد .
- ٦ - تسليم أمور المطالبين بالأموال إلى المرائين .
- ٧ - عدم وجود قانون ثابت لرى الأراضي .
- ٨ - عدم المساواة في تكاليف الحكومة ونفقاتها .
- ٩ - ضالة رواتب صغار الموظفين .

٣٩ - لائحة إصلاح ، مطبعة موريس ، الاسكندرية ، ١٨٧٩ [نسخة المكتبة البريطانية رقم ١٠٠] .
[21] ، 1452.0. ، ص ٦ .

ولم ينس واضح اللائحة ، وهو يفصل هذه وتلك من الأسباب ، أن يشير في ثنايا التفصيل إلى عشرات المبادئ والأفكار النظرية في الفقه الدستوري والقانوني الأوربي ، وكذلك ما تراعيه الدول الأوربية الحديثة في تطبيق هذه الأفكار والمبادئ . ومن ذلك ، مثلاً ، قوله إن نواب الأمة المنتخبين ليسوا موظفين في الدولة ، ولا يحق لهم أن يتقاضوا الرواتب ، وإنما تصرف لهم المكافآت كمصروفات انتقال . وكذلك قوله باستقلال القضاء والقضاة ، وتقدير ثمن الأراضي على أساس ما يصرف لها من مياه ، وتوزيع أعمال الحكومة على أساس المساواة بين المواطنين .

وإذا كان الفصلان الأول والثاني يشكلان تمهيداً أو مدخلاً للإصلاح فإن الفصل الأخير— وهو أكبر الفصول الثلاثة — يشكل صلب الموضوع . وقد قسم إلى عشرة بنود تتدرج من الأهم إلى المهم ، وتشمل مختلف الجوانب العملية في الدولة . ومن الواضح أن واضح اللائحة تعامل مع هذه الجوانب كما لو كان يتعامل مع دولة أوربية علمانية حديثة . ويضع نصب عينيه تحقيق أكبر قدر ممكن من الديمقراطية الأوربية الغربية ، فهو يدعو إلى الفصل بين السلطات الثلاث للدولة : التنفيذية وسميها الإجرائية ، والتشريعية وسميها القانونية ، والقضائية . كما يدعو إلى توزيع [تفريق على حد تعبيره] السلطة بحيث تصان حقوق رئيس الحكومة وتصبح الأهالي أمة حقيقية . بل يدعو إلى عدم المساس بذاات رئيس الحكومة الذي لم يحدد المقصود منه ، وهل هو الخديو أم رئيس الوزراء ، وإن كان الواضح أنه يقصد الأول . وينادي بتكوين مجلسين ، أحدهما للنواب والآخر للشيوخ ، يكون للأخير حق محاكمة الوزراء ، وهما معا يشتركان مع الخديو في السلطة التشريعية ، ويتعاونان مع رئيس الوزراء في وضع القوانين . أما التصديق على القوانين وانتشارها فممنوط بالخديو ، ولكنه لا يقدر أن يوقف القوانين المنشورة أو يمنع تنفيذها . وأما الناخب فلا بد أن يكون مصرياً ، والمصري هو

و كل عثمانى مولود في مصر أو مقيم بها منذ ثلاثة أعوام على الأقل من غير تميز بين الأجناس والمذاهب^(٤٠) ، فضلاً عن ضرورة صيانة الحرية الفردية .

نادى هذا الفصل أيضاً بوضع قانون للجنسية ، وتميز للانتخاب المباشر ، وأخذ بمبدأ مساواة الوزراء أمام مجلس النواب في حالات الخيانة والرشوة واستغلال الوظيفة واقترح الاستعانة بالقضاة الأوربيين إلى أن تتم كفاية القوانين والمعارف عند قضاة المحاكم الأهلية . ودعا إلى تحصيل ضريبة للتعليم الابتدائي مع حرية التعليم وإنشاء المدارس ، ما دام الأمر لا يمس الآداب العامة . وطالب بإنشاء مدرستين عاليتين للزراعة وأخرى للمقوق مع إنشاء مجلس عالٍ للمعارف ، ومجالس ثانوية في المديرية . كما طالب بمساواة المصريين والأجانب في الضرائب بحيث لا يعفى الأجنبي منها . ثم طالب أخيراً بحرية المطابع والمجامع ، وحرية إصدار الصحف والكتابة ، مع الالتزام بالقانون .

وفي نهاية الفصل تمنى واضعه أن يصرف الخديو عنايته إلى هذا الإصلاح ، فيحصل له الحق الشرعى — كما يقول — في ممنونية أهل هذه البلاد في الحال والاستقبال^(٤١) .

لقد لاحظ ألكساندر شولش — كما سبق أن ذكرنا — أن اللائحة أفادت من تقرير لجنة تقصى الحقائق الأوربية في عهد اسماعيل . ونلاحظ أيضاً أنها استفادت — من ناحية أخرى — بما عبرت عنه صحافة الأفغانى — إذا صح التعبير — من مقترحات للإصلاح في الستين الأخيرين من سبعينات القرن . كما أنها أفادت بعد ذلك برامج الإصلاح التى أعلنها العرباؤون ، ثم الإنجليز من بعدهم . بل إنها ضمت بعض المعلومات النادرة عن سكان مديريات مصر ، والمساحة الزراعية ، والمحاكم ، وغيرها مما يعسر على الباحث

٤٠ — لائحة إصلاح ، مطبعة موريس ، الاسكندرية ١٨٧٩ [نسخة المكتبة البريطانية رقم

. ٢٩ ، 1452.0. [21]

٤١ — المصدر نفسه ص ٦٧ .

إنجاده . ومن هنا تكتسب اللائحة قيمة الوثيقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لعصرها . أما مترجمها إلى العربية فليس هناك تحديد لاسمه ، وإن كنا نرجح أنه أديب اسحق الذي تولى ترجمة القسم الفرنسى فى جريدة « مصر الفتاة » وتحرير القسم العربى ، ففى نص اللائحة العربى عناصر كثيرة تنم عن أسلوبه ، بالرغم من تدنى هذا الأسلوب أحياناً إلى الركافة فى التعبير أو العامية فى المفردات . وربما كان صليقة سليم نقاش هو المترجم الحقيقى للنص مع بعض العون من جاتبه .

مفردات تحتاج إلى شرح بترتيب ورودها في الوثيقة

- ١ - المسألة : السقى ، الرى .
- ٢ - المغايرات : المخالفات .
- ٣ - الحقائقية : العدل ، القانون ، نسبة إلى الحق .
- ٤ - الخنعة : الموظفون ، أجمع خدام .
- ٥ - الضبطية : حكمندارية الشرطة ، إدارة الأمن .
- ٦ - وكيل الشرع : المدعى العام ، وكيل النيابة .
- ٧ - تفريق السلطة : توزيع الاختصاص .
- ٨ - المذاكرة : المداولة ، من يداول : يذاكر .
- ٩ - نفوذ : تنفيذ .
- ١٠ - ملائمة : ملازمة .
- ١١ - أفريل : إبريل .
- ١٢ - ملاحظة : إزالة .
- ١٣ - شوروية : شورية ، من الشورى ، وهذا هو الصواب ، ولكن الكلمة بشكلها الوارد هنا كانت شائعة في صحف العصر .
- ١٤ - القانون الأساسى : الدستور .
- ١٥ - ينصب : نصب ، تنصيبا : يعين ، عين ، تعيينا .
- ١٦ - دفعيات : أقساط ، الصواب : دفعات .
- ١٧ - مداخلة : تدخل .
- ١٨ - الإجرائية : التنفيذية بمعنى الحكومية ، مقابل السلطة القانونية أى : التشريعية .

- ١٩ - غرش : قرش .
- ٢٠ - الأجزاجية : المشتغلون بالصيدلة ، الصيادلة .
- ٢١ - المتحاكمون : المتقاضون ، المتداعون
- ٢٢ - الماهية : الراتب .
- ٢٣ - مصر ، المحروسة : القاهرة .
- ٢٤ - أودة : غرفة .
- ٢٥ - المحكمون Jury : المحلفون في بعض أنظمة التقاضي الأوربي .
- ٢٦ - المجالس : المحاكم .

لائحة اصلاح

مرفوعة

الى جلالة الامير توفيق الاول خديو مصر

خدمة من

جمعية اتحاد مصر الفتاة



طبع في الاسكندرية

بمطبعة موريس المعروفة بالطبعة الفرنسية

--

١٨٧٩

* (التقدمة) *

إلى جلالة الأمير المنعم توفيق باشا

خديو مصر المعظم

مولاي

إن الله سبحانه وتعالى حقق آمال مصر، إذ رأت زمام أحكامها بين أمير فتى، فإن عمر الشبَاب من بين الأعمار هو أحسنها قبولاً لمبادئ العدل والاستقامة والحرية، تتعادل به القوة المادية مع القوة الفكرية المعنوية، فتتحدان وتتساعدان على مقاومة الشر، وإزالة الشقاء، وجلب الخير، ولا يحول دونها ما يناقض هذه العواطف الخيرية القادرة على إصلاح أظھر البلاد واختلالاً وإيقاظ أسوأها حالاً.

ولذلك قد أظهرت مصر بجلالتها منريد السرور لما تشرفت بارتقاء جلالكم إلى عرش الخديوية العالی، وأناطت بعنايتكم آمالها الوطيدة المبنية على ما تميزت به ذاتكم الكريمة من صفاء الماضي، وحسن الحاضر، واستقامة القلب، وحب الخير .

ولقد رأينا حباً في الانتفاع بهذه المزايا ورغبة في تحقيق آمال الرعا أن نتجاسر على أن نبسط لدى جلالكم بيان المصائب الحائرة بالبلا وأن نظهر على قدر الإمكان الوسائل التي نحسبها موجبة لإصلاح أحوال الرعية الراتعة في ظلكم كلها أو بعضها، فإنه لا يمكن تخصيص الدواء إلا بعد تشخيص الداء، ومعرفة أسبابه البعدة والقربية باستمعا

البلاد خصوصا قوة الشبوية ملتصين من مراحم جلالكم
بما يظهر في كلامنا من الحرية، فما ذلك إلا من دلائل صفاء
أتم حسن الطوية .

لما كان اليوم العيد الذي وليتم به الخديوية السنية أيقن
بـد عموما وفتيانهم خصوصا بإمكان الإصلاح وتيسر النجاح .
كثير من أولئك الفتیان، وألفوا جمعية للبحث في الأحوال
بـا استفادوه من الدروس، وما عرفوه من أحوال البلاد التي
نائماء، وما علموه بممارسة الإدارة ومباشرة الأعمال وما هداهم
بـم مركزهم في الهيئة الاجتماعية .

بـة تلك الدروس والأبحاث زرفعها الآن إلى جنابكم العالي
أنكم ستشملونها بعين العناية والاهتمام، وإن لم تكن بالغة
ال والتمام، ولا قصد لنا في ذلك إلا خدمة جلالكم ووطننا .
بـهـدنا في هذا القصد رجاء أننا بزعايتكم وعنايتكم نكون
لإصلاح الجديدة والتدابير المفيدة قائمين بما هو متعين
على الفتیان، والله المستعان .

جمعية اتحاد فتیان مصر

الفصل الأول

ملاحظات

على حالة البلاد العمومية

إن حالة البلاد الراهنة لا تخفى على أحد، بل كل يعلم أنه مع خصب تربتها وثروة أرضها المستمرة وسداجة معيشة أهل الفلاحة فالعدد الكثير من هؤلاء في حالة الفقر والشقاء .

ومن المعلوم أن فئة الفلاحين الكبيرة المتجملة ما يزيد على ثلثي ضرائب الحكومة تكون على الغالب عاجزة عن وفاء ما ضرب عليها من الأموال الكثيرة في أوقات الزروم، وحتى إن أحسنهم حالا وأقلهم فقرا يضطرون إلى التظاهر بعدم المقدرة على الأداء، فلا يؤدون المطلوب إلا بشديد المأمورين المختلف قسوة وعنفا، ولا يبيتون على يقين من حفظ بقية أموالهم، ولا يستطيعون الانتصاف من الإدارة مع رغبة الحكومة في إحقاق حقوقهم ولقد يبق على الفلاحين في كل سنة جانب من الأموال المتأخرة المتعسرة الحصول، وهذا الشر يزداد يوما فيوما حتى نرى كثيرا من أصحاب الملك يقساهلون في ترك أراضيهم، بل رأينا الكثير منهم تخلوا عنها جبرا فانتقلت إلى من لا يستطيع أن يسفخرج من خيراتها ما يستطيعه الفلاح مع جهله بجمركة تقدم الصناعة الزراعية .

ولا شك أن انتقال الأرض على هذه الصورة يوجب نقصان الثروة العمومية والإيرادات الميرية، بل يوجب اضمحلال الفلاح الفقير، فإنه

في أي حال كان لا يأمن اعتداء جاره القوي، سواء كان شيخاً أو عدة أو ملاً كبيراً، بل إن ذلك الجار يحسب أنه له الحق في استخدام قوة جاره الضعيف البدنية واستعمال حيواناته. وذلك عند ما يتكرم عليه برعاية أرضه وغلتها، ولا يستطيع الضعيف أن يرفع صوته بالشكوى من ذلك الاعتداء والجور علماً أنه بما سبق له وأولغيره من التجربة أن أقل عواقب تلك الشكوى أنها لا تسمع، ولكنه يحقد على ظالمه، وتؤثر في أفكاره أعمال ذلك الجائر فيتربى الفرصة ليعامله بمثل عمله، فتنتقل طبيعته من حالة الطهارة والبساطة إلى حالة الكذب والخداع والسرقة وإهمال الواجبات، وعدم وفاء الديون، فينشأ عن ذلك حال المراوغة التي أصبحت متمكنة في كثير من الفلاحين، مع صحة عقيدتهم، وحسن ذمتهم التي لا توافقها هذه الأحوال.

وفضلاً عن تأثير ذلك في الهيئة الأدبية والاجتماعية فإن حالة ذوى الضرائب لم تكن أقل منه تأثيراً في أحوال البلاد المدنية والسياسية. فإنه من المقرر المعلوم أن لو كانت العدالة شاملة لجميع الناس، والتكاليف موزعة بالتساوي والإنصاف، والإدارة أحسن ترتيباً وأحكاماً، لما كانت الثروة المصرية في هذه الدرجة من الاضمحلال، ولم يكن علينا بضعة مليونات من الدين السائر، مع كثرة ما علينا من الدين المنتظم الذي خفض مقامنا السياسي، وجعلنا على نوع ماتحت إدارة أرباب الديون أو تحت حكم الدول التي ينتمى إليها الدائنون. فإوا هتدت حكوماتنا السالفة إلى الصواب لحفظت على الناس ما يوفرون من أموالهم، ولو كانت الحقوق العمومية معروفة ومرعية والعدالة محفوظة عمومية، والحكومة سالكة مسلك المساواة بين الناس، لوجد الآن لاشك عند أكثر سكان القطر من الثروة ما لم يكن الحريصون منهم

على منفعة وطنهم بخلون به لوقاية استقلاله المحفوف بالأخطار .
ولقد ذكرنا العدالة فلا بد لنا من التوقف عليها برهة فإنه مامن ينكر
أن المحاكم المحلية المكلفة بالقضاء بين الخصوم الوطنيين محتاجة إلى
الإصلاح سواء كان ذلك من حيثية نظاماتها أو من جهة المكلفين
بإجرائها ، ولأن اختلال هذه المحاكم قد نشأ عنه المصائب الذي
وإن لم يكن عموماً إلا أنه أسمى وموجب لفساد أحوال البلاد ،
وفي الواقع أن أكثر الضعفاء من أرباب الحقوق يتجنبون المحاكم المحلية
خوفاً من أن تضيق حقوقهم باختلال القوانين أو بوجداع خصومهم
أوبقرة سطوتهم، ويفضلون على ذلك أن يتراضوا معهم، ولو فقدوا جانباً
من حقوقهم، بل ربما فضلوا فقدها برمتها على تحمل الأتعاب والنققات
في دعوى غير ظاهرة النتيجة، ولا منفعة في هذه الحالة إلا للخونة
والمخادعين. ولقد رأينا كثيراً من أرباب الدين يتنازلون عن حقوقهم
لبعض الأوروبيين لتخرج بذلك عن خصائص المجالس المحلية
وتكون من متعلقات المجالس المختلطة ،
ولا زبد أن نزيد الإسهاب في بيان مصائب القطر المختلفة. وكذا يمكن
لنا إيضاح أحواله العمومية على الوجه الآتي من غير غلو ولا مبالغة
فنقول :

إن عامة ذوى الضرائب، وهم الفئة الكبيرة، منجولون مالا يطبقون
حبا بمنفعة الفئة القليلة . وإن الفاقة في كل يوم على ازدياد والزراعة
باقية على ما كانت عليه من الإهمال . والتنازل عن الأملاك متواصل
متتابع والمساقاة بأيدي الأقوياء ونصيب الفلاح منوط بالمغبنة
المفسدة، والمغايير تتركب بغير قصاص، والمظلومون لا يستطيعون
بيانها ولا الانتصاف من الظالمين، وذلك فضلا عن اختلاط الوظائف

وعدم مسئولية الموظفين، وفقدان المحاسبة والملاحظة، وتقصان القوانين، والتهباس الأحكام، وإهمال جانب العدل والجور في التحصيل، وعدم وجود الاستقلال الذاتي، والخوف من التصريح بالشكوى، والفساد المنتشر حتى عند ذوى المقامات العالية، والخذاع العمومي للوثر في أحوال خدمة الحكومة مع تناقص الإيراد، واختلال المالية وارتباك الأحوال السياسية .
هذه حالة البلاد الظاهرة لكل باحث خبير وكل ناقد بصير، وستفصل هذه المصائب بعد بيان أسبابها .

الفصل الثاني

في

أسباب شقاء البلاد وتأثيرها

إن أسباب شقاء البلاد عديدة لا تحصى، وكثيرة لا تستقصى، ولذلك فإننا
نقتصر على بيان أكثرها، غير ناسين المهم منها :

الباب الأول

في الأسباب الأولية

الأول : اجتماع السلطة في يد واحد .

الثاني : عدم وجود قانون يبين الحقوق والواجبات للمواطنين
والمحكومين .

الثالث : عدم وجود حقانية مستقيمة الأحكام جيدة التوزيع بالتساوي
بين الأنام .

الرابع : نقصان المعارف العمومية .

أما الأول فقد كان في الحقيقة أشد تلك الأسباب تأثيرا في أحوال
البلاد وحتى يمكن أن يقال إن سبب الشقاء الحالي إنما هو الحكومة
الاستبدادية .

وذلك أن الرعية التي تكون حكومتها استبدادية لا تستطيع النظر
في أقرب الأشغال إليها وأشدّها اتصالا بها، فيفرض بها ذلك إلى أن

لاتبالي بحالة البلاد وشقائها إلا إذا كان ذلك متعلقا بمصالحها الشخصية .
ولا يحب في ذلك فإن رعية الحكومة الاستبدادية يكونون كالعبيد الأرقاء ،
يرهبون سيدهم ولكن لا يحبونه، ويخافون الحكومة ولكن لا يحترمونها ،
وتتمكن فيهم أفعج الطبائع، إذ يفرحون بما ينزل بحكامهم من المصائب
حقداً عليهم بما كانوا يظلمونهم. وبذلك انتفت المحبة الوطنية، وألغيت
العناية الذاتية، وتوقفت حركة الخواطر، وانتشرت الرذائل والقبائح ،
وعظم أمر الخداع والنفاق بسقوط دولة الاستقامة والاستحقاق ولم ير
للظالم رداً ولم نجد للبور حدّاً. فهذا مع اختلال أحوال المالية وفساد
الأمر الإدارية وسوء الأحكام وتخسير الأنام والإسراف والأعمال
التي لا فائدة فيها، وحصول اليأس عند عموم الناس، كل ذلك من آثار
الحكومة الاستبدادية حيثما تمكنت .

ولاشك أن الاضمحلال لينزل عاجلاً أو آجلاً بالبلاد التي يكون لها مثل
هذه الآثار المضرة بالملك كما تضر بالأمّة .

وأما الثاني أى فقد القانون المبين لحقوق وواجبات الحاكم والمحكومين
فإن عواقبه السريعة ونتائجها القريبة أن المحكومين لا يعرفون واجب
واجباتهم، ويدعوهم الاستبداد إلى الظن بأن الحكم بذاته غير عدل
وغير حق فلا يخافونه إلا حذراً من قوته، ولا يطيعون أوامره حتى
العادلة منها إلا جبراً واضطراً .

ومن الجهة الثانية أن أرباب الإدارة لا يعرفون لحقوقهم حدّاً فيحسبونها
غير متناهية، فيتصرفون في الأمور تصرف المالك في ملكه يتجاوزون
الحد في السلطة للمسلة إليهم، ويحتقرون الرعية، فلا يعتبرونها بمنزلة
أعضاء جمعية ثابتة الأصول، ولكن بمنزلة أناس أدنى منهم محكوم
عليهم بالظلم الدائم .

وكذلك المأمورون الثانويون، فإنهم لقلّة معرفتهم بالنسبة لرؤسائهم، ولرغبتهم في اقتفاء آثارهم طمعا في الحصول على توجهاتهم أو إنعامهم يكونون على الغالب أشدّ عسفا منهم. وذلك أنّ المديرين بعدهم عن مركز الوزراء لا يبالون كثيرا بالرأى العمومى. بل يتصرفون في الأمور كيفما شاؤوا علما منهم بججز المظلومين عن مقاومتهم وعن التصريح بظلمهم .

أما صفار الموظفين فهم أشدّ المأمورين ضرراً، وذلك أن عددهم كثير وماهياتهم قليلة، فاجابتهم ومطامعهم تكون أوفر وأكثّر بالنسبة إلى جلتهم . ولعدم وجود المحاسبة والملاحظة يرتكبون أعظم الموبقات وأوجبها للقصاص . ولأنّهم لم يثق كل الثقة بما يتمون به من عدم الأمانة وضعف الأنفس إلا أنّنا مع اقتراض المبالغة في ما شتهر عنهم لانستطيع إنكار كثير مما ينسب إليهم، فإنه من الأمور المعلومة الواقعية أن كثيرا من هؤلاء المأمورين يعيشون من مال الفلاحين، وأنّ الذى يملك منهم قطعة أرض لا يبالى بتكليف الفلاح حراؤها وسقيها بل زرعتها أحيانا ومعلوم أيضا أنّهم على الغالب لا يتولون الوظائف إلا بالمال . ولا ريب أن هذا المال لا يدخل خزينة الحكومة. بل ربما كان كبار مأمورى المديرىات أبرياء منه. ولكن مهما تكن اليد الظالمة التى تأخذ فلا شك أن الزارع الضعيف هو الذى يؤديه وأنه مكلف أيضا بتأدية الكسب الذى تصوره المأمور عندما أدى ثمن الوظيفة، غير متيقن بالبقاء فيها .

وكذلك المشايخ والممد فهم من مصائب الفلاح الضعيف ولهم القوة والسطوة عليه، لأنّ الحكومة توسطهم في تحصيل المطالب والأموال، ولأنّ الموظف الصغير يستعين بهم على نوال مقاصده، فيتم لهم باتكالهم

تارة على صغار الخدمة، ومرة على المأمورين الثانويين، وحيناً على التمييزين أن يظلموا الفلاح بما لم تسمع بمثله أذن ولم تره عين، حتى ألف أكثرهم الظلم والجور وخلوا عن الذمة والرحمة والأدب، فلا يأتون عن ارتكاب المعاصي المضرة بالحكومة والرعية معاً، وأكثر ما يقع لهم ذلك عند جمع العساكر وجمع الأنفار للعمليات، وعند تعداد النفوس لتعيين الضرائب الشخصية، وليس ذلك فقط بل هم يرتكبون هذه الجرائم بجرأة ووقاحة لا تماثل ويفعلون ذلك علناً بغير خوف ولا تردد. وقلما يقدر المسكين الضعيف على التظلم أو الشكوى، وعلى فرض أن يتجاسر على ذلك فعلى أى حق يعتمد في شكواه؟ وليس له قانون أو نظام يبين له حقوقه، فإن صغار حكامه يسترون بحماية المأمورين الثانويين. وهؤلاء بمسئولة الوزراء التي هي اسم بغير جسم والوزراء بذاتية رئيس الدولة. ومن المعلوم أن الوزراء إلى الآن لم يكونوا مسؤولين عن سوء أعمالهم ولا عن إهمالهم إلا أمام رئيس الحكومة الذي ينصبهم أو يعزلهم متى شاء. فإذا وصلت المسؤولية إلى منتهىها أى إلى ذلك الرئيس فإنها إما أن تكون عديمة وإما أن تكون في غاية الجسامة. فهي عديمة إزاء شعب مجرد عن جميع الحقوق نال من المراقبة لا يستطيع أن يطلب من رئيس الحكومة حساباً عن إرادته، وأمام وزراء تملقهم أو فر من صداقتهم وحرصهم على مناصبهم أشد من حرصهم على الواجبات، وهي في غاية الجسامة إزاء أرباب الدين الذين لهم حق المراقبة على حفظ ضمانات أموالهم، وما هي إلا الثروة العمومية، فربما وقع أحياناً أن رئيس الدولة يؤدي حق هذه المسؤولية بنفسه ولكن الشر يقع ولا ييسر إصلاحه إلا بعد أعوام.

وأما الثالث أى عدم وجود حقانية مستقيمة الأحكام جيدة الإدارة فهو أيضاً من الأسباب الأولية في شقاء هذه البلاد. إن ذلك يقوى الأُميال

الذميمة ويعلم إنكار الحقوق ويطغى أنوار السجيا الجيدة عند أفراد الناس، ويوجب اختلال الهيئة الاجتماعية .
وهذا السبب ناشئ عن عدم كفاءة القوانين في المجالس المحلية وقلة الاستعداد العلمي والأدبي والاستقلال الذاتي الذي ينبغى وجوده في من يتولون أمور القضاء وخصوصا في الكتاب والموظفين الذين هم تحت إدارة القضاء .

وليس من قصدنا أن نتهم جميع القضاة والمستخدمين في المحاكم الأهلية فإنا نعرف بأن كثيرا منهم من ذوى النزاهة والاستقامة لا يصل إليهم الطعن والتهمة، ولكننا نرى بعين الأسف أن هؤلاء المستقيمين ليسوا أو فر أهل المحاكم ذكاء، وأنهم على الغالب يتقادون لآراء رفقاتهم .
وفضلا عن ذلك فإن كيفية تقديم الدعوى يمكن أن تكون من أكبر أسباب الاختلال القانوني، فإن نتيجة الدعوى كثيرا ما تكون متعلقة بالكيفية التي يحسن للكتاب أن يقدمها بها إلى القضاة ويكون من حسن البخت أن يستطيع القضاة فهم شيء مما يرفعه إليهم الكتاب الأول أو أحد رفقاته .

فوضع المجالس وكيفية تقديم الدعاوى وعدم أهلية القضاة وقلة رواتب المستخدمين ، وعدم وجود مراقبة تتوجه رأسا إلى أحوال الكتاب خصوصا من نظارة الحفائية، كل ذلك ينبه عند أكثر هؤلاء الخدمة قابلية للترج لا يمكن شفاؤها إلا بمخالفة العدل . وعن ذلك ينشأ ما نراه كل يوم من الشر والضرر، وهو أن أحسن المدعين استقامة وأشدّهم يقينا يثبت الحق له يسأل قبل تقديم الدعوى: هل يستطيع تعضيدها بسطوة شخصية أو قوة ماله ثم يسأل عما يكون له علاقة حسنة ومودة أكيدة مع المستخدمين أو القضاة يسلم إليه قضيته ، وكذلك

يفعل خصمه إذ يلجأ إلى مثل هذه الوسيلة فتتنازع في أمرها قوى
 السطوة المتناقضة ولا ينشأ عن ذلك إلا ضياع العدل .
 أما الأمور الجنائية التي تهم الأهالي عموماً فإن في هيئة مجالسها وكيفية
 تقديم دعاويها من المغايرات ما يزيد عما يقع في الأمور المدنية
 والتجارية، فإن قوانينها غير منظمة وكيفية النظر في دعاويها غير
 محكمة، وكفى في بيان هذا الخلل أن نثبت أن التحقيقات تكون
 على الغالب في مكاتب الضبطية يتولى بإيضاحها أحد كتبة البوليس
 ممن ليس لهم مرشد من أهل القانون، وليس لديهم نظام يتبعونه
 إلا الذكاء الغريزي والأدب الاكتسابي، إن كان هناك ذكاء أو أدب،
 مع أن هذا الفرع من الدعاوى الجنائية هو أهم فروعها وأدقها، وعليه
 يتوقف بيانها، وعلى مقتضاه يكون النظر فيها، وليس في هذا الفرع
 وكيل ولا نائب عن الشرع أو عن العموم، ولا من يعتنى بالدعوى
 أو يراجعها لإصلاح الخلل. بل كل ذلك موكول إلى الشاكي والمشكو.
 وما من فصل للشاكي وظيفته في الدعوى إذا شاء جعلها عمومية أو شخصية
 أو أجمع بين الأمرين. وكيف كان مركز المتحاكين فلخدمة الضبطية
 الشأن الكبير، فهم يوجهون القضية كيف شاؤوا ويكيفونها بالكيفية
 التي ترشدهم إليها معرفتهم وآدابهم، أو بالأولى منفعتهم الخصوصية .
 وفضلاً عن هذا الخلل في النظام والإدارة فإن الخلل واقع في نفس
 وضع الحقائق، بل نقول ولا تخاف معترضا أن ليس في القطر المصري من
 حكم قضائي إلا في المجالس المختلطة، فإن القوة القضائية تستلزم
 شرطين لا يوجدان في المجالس الأهلية، وهما تفريق السلطة واستقلال
 القضاء الذي لا يثبت له الإبقاء في وظائفهم طول الحياة. وما دام
 هذان الشرطان غير موجودين فلا فائدة في الإصلاح القضائي، فإنه

من اللازم الضروري أن يكون التقاضى عارفا باستقلاله وغير مشؤل
عن أعماله إلا أمام ذمته وشرفه وإزاء شريعة ونظام صارمين. وسنبين
عند إيضاح الدواء كيفية التوفيق بين استقلال القضاة ووسائل
أصلاح المجالس الموجودة والحالة هذه في البلاد .

وأما الرابع أى نقصان المعارف العمومية فهو لاشك من الأسباب
التي أخضت بنا إلى مانعنا عليه، وما من يناقضنا في ذلك، فإنه من المعلوم
المقرر أن المعارف هى أساس كل نجاح، وأن البلاد التي تتوفر فيها
أسباب العلوم تكون قابلة للإصلاح من أى نوع وأى شأن كان، إذ
يكون فيها العدد الكافى من الذين يدركون فوائد الإصلاح، ويولعون
به، ويخرجونه إلى عالم الفعل، ويحافظون عليه، ويدبرون أموره فتسهل
طرقه، ويتيسر إجراء أحكامه بغير تردد ولا عدول .

أما مصر فليست لسوء البخت حائرة على هذه الشروط فإن الذين
في إدارتها السياسية والإدارية والمالية والقضائية هم على الغالب
منحطون عن درجة أهمية الوظائف المسلة إليهم، وما ذلك إلا من
نقصان المعارف العمومية، ولا تنكر ما حصل في ذلك من الاجتهاد من
عهد ساكن اللجنة محمد على الكبير، إلا أن هذا الاجتهاد لم يكن مستمرا
في كل وقت على ما تقتضيه أحوال البلاد، بحيث إننا لا نجد الآن بين
المصريين العدد الكافى من العارفين القادرين على تأييد الإصلاحات
بوجه السرعة. فلابد والحالة هذه من سد هذا الخلل بنشر
المعارف العمومية على قدر الإمكان وتنويع الدروس على حسب
حاجة البلاد. وهذه هى الغاية التي يجب أن تنوجه إليها مساعى الجميع،
لأنها الدعامة التي تتوقف عليها مثلثة بناء الإدارة المصرية الجديدة.

الباب الثاني

في الأسباب الثانوية

إن الأسباب الأولية التي أوجعناها في ماتقدم قد ينتج منها أسباب ثانوية قريبة نبينها كما يأتي :

أولاً - عدم وجود قانون انتخابي يضمن حرية الانتخاب مهما قل عدد المنتخبين، وعدم استقلال وكلاء الأمة مع فقدان ما يضمن لهم حرية المذاكرة وفقود ما يقررون .

ثانياً - عدم وجود قانون يبين واجبات ومسئولية أرباب الوظائف .

ثالثاً - سوء الترتيب والإدارة خصوصاً في مصالح المالية .

رابعاً - فساد أسلوب تحصيل الأموال .

خامساً - عدم ملائمة الأوقات المعينة لدفع كوبونات الدين الموحد .

سادساً - تسليم أمور المطالبين بالأموال إلى أصحاب الربا .

سابعاً - عدم وجود قانون ثابت للساقاة .

ثامناً - عدم المساواة في تكاليف الحكومة .

تاسعاً - قلة ماهيات الصغار من الخدمة والموظفين .

فهذه الأسباب ينشأ عنها بالضرورة التأثيرات الآتية وهي :

أولاً : ليس في أرباب الانتخاب من يجرى ذلك بحرية، فالانتخابات فاسدة

والذين يقع عليهم الانتخاب يعلمون أن ذلك لم يحصل لهم إلا من نقوذ

أرباب الإدارة فيراعون ذلك في وظائفهم .

ولقد أخطأنا في قولنا وظائفهم فإنه لا وظيفة للتواب، وإنما يحصل انتخابهم

رسماً لاحقيقة. فمن أنكر ذلك منهم فليبين لنا ماهى الوظيفة التى كلفه
 بها موكلوه . . . فإن النواب بعد انتخابهم يجتمعون لكى . . . لارىبه أنه
 يعبر بيان سبب اجتماعهم . . . فإن سألنا ماهى وظائفهم كان الجواب هى
 ما يلائم الحكومة أن تعينه لهم مراعاة لظروف الأحوال أو ماهى المسائل
 التى يجب على الحكومة أن تضعها موضع بحثهم وقرارهم، فالجواب هو
 ما تزوم الحكومة أن تبينه لهم. وبالجملة إنهم لا يباشرون شيئاً من القانون.
 ولهم حق رفع الشكوى إليهم غير موجود وإنه لا يحق لمجلسهم أن يقرر
 نظاماً أو يسأل الوزراء عن شئ من أعمالهم. بل ليس له صفة ولا حقوق
 ولا واجبات. فإذا اختضى الحال أن يكلف النواب بالنظر فى أمر بهم
 البلاد سرى بينهم أمر خفى مبدئاً لهم الوجه الذى ينبغى تقريره فلا
 حرية لذا كرتهم ولا حرمة لقراراتهم، إلا إذا كانت ملائمة لمقاصد الحكومة.
 بل إن مجلس النواب منذ وجد لم يستعمل إلا قليلاً كآلة بيد القوة
 الإبرائية التى لم تكن محتاجة إلى آلة لإجراء إرادتها. وبناء عليه فلم
 يكن لتشكيل هذا المجلس غير فائدة واحدة وهى ما استقر فى أذهان
 الأمة، وإن لم يكن ذلك على وجه التمام والكمال من التداخل فى إجراء
 الأحكام العمومية، وإنه سيكون لها حق الاهتمام بأشغالها الذاتية.
 ثانياً: ليس فى مصر قانون يبين وظائف المأمورين ومسؤوليتهم، حتى إن
 رؤساء المأمورين، بل الوزراء أنفسهم لا يعرفون حقيقة وظيفتهم
 ولقد كانوا إلى الآن بمنزلة الآلة لإدارة واحد لا يستطيعون التظاهر
 بأدى استقلال فكرى، ولا قوة لهم إلا على من دونهم. ولذلك لم يكن من
 العدل أن تلقى عليهم المسؤولية إلا أن كانت مجازية، وهى المسؤولية التى
 يلقيها عليهم الشرف أو الفتنه المتنبهة من الأمة.
 وكذلك سائر مراتب أرباب الوظائف الإدارية والقضائية. فإنهم تعودوا

الانقياد وعدم الحزبية. فكانت حركة جميعهم مسببة عن المنفعة الذاتية ،
لا عن الواجبات، واتسعت بذلك دائرة المخادعة والتجسس والأفتراء
وحلّ الدهاء مكان الاهلية، واستولى الانقياد على الشهامة. فحلت الخيانة
محلّ الاستقامة، وعمّ الفساد بالنظر الى الحاسيات الموجبة لشرف
الأخلاق بل بالنظر الى أخصّ واجبات الانسان.

ولذلك أمثلة وأدلة لا تحصى، فكم رأينا من دخل الخدمة كما دخل عالم
الحياة عاريا عن الثروة ثم صار من خلفاء قارون بسعة أحواله وكثرة أمواله.
وأمثال هذا موجودة في جميع مراتب الخدمة، دلالة على أن الفساد
غير منحصر في واحدة منها. ولا ينبغي أن ننسى أن قلة الماهيات قد كانت
سببا في زيادة الفساد إلا أن معظمه إنما نتج من عدم تعيين الواجبات، ومن
عدم وجود المراقبة والتفتيش، ومن عدم مسؤولية المأمورين ومن الإغضاء
عن قضاةهم وذوئهم.

فإن مع تواتر أغلاط المأمورين، وظهور ضعف نفوسهم، قلما رأيناهم تحت
المحاكمة الإدارية أو القضائية. وربما عاقب الرئيس مرئوسه بغير حكم ولا
محاكمة، إلا أن هذا العقاب يكون قصير المدة. فإن تغير وزارة ما يتكفل
بإعادة غالب المعزولين في مدة الوزارة السابقة. إذ يدعون بوقوع الظلم
عليهم، ولا يجزون عن إثبات البراءة لأنفسهم، ومع ظهور مغايراتهم فلا نجد
من يتجاسر على اتهامهم بل تنصّر الخيانة جهارا على رغم أهل
الاستقامة.

ثالثا: أن الإدارة المصرية بين كثرة الانحصار وقلته، وهذا من غرائب
التناقض، وهو مع ذلك عين الحقيقة. فالإدارة كثيرة الانحصار لأنه
لا يوجد الاسلطة واحدة وهي سلطة القوة الحاكمة فإن هذه القوة
الحصرية تسمّ جميع أقسام القطر بحيث إن أصغر مأمورى الإدارة له

في دائرة وظيفته الصغيرة سلطة غير محدودة، فإنه ليس للنواحي وجود
 سياسي، فلا مداخل لهم في الأعمال العمومية، حتى إن المراكز المهمة
 كمصر والاسكندرية ليس لها مجالس بلدية .
 وبالعكس هذا الانحصار الكثير نرى أن الوزراء الذين هم وكلاء السطوة
 الحاكمة ليس في إدارتهم حصر للأشغال المتعلقة بهارأسا، فهم على الغالب
 يضطرون إلى الاستعلاء عنها من إدارات الفروع، حتى إن وزارة المالية
 نفسها لا تحفظ في سجلاتها جميع القوانين والنظامات المتعلقة بإدارة
 مالية البلاد، فإذا ألزمها أن تقرّر أمراً يتعلق برسم من الرسوم فإنها تطلب
 من إحدى المديريات صورة القانون أو القرار المختص بذلك الرسم وإذا
 احتاجت أن تعلم حالة ميزانية البلاد تعين عليها أن تطلب ما يساعدها
 على بيان ذلك من فروع المالية في جميع جهات القطر، ولكن كيف
 يمكنها الحصول على ذلك بالضبط والدقة اللذين تقتضيها أهمية الأمر؟
 أليس أنها تستعلم من أرباب الحسابات والمديريات ومن دفاترهم أو ليس
 أن هذه الدفاتر غير كاملة الضبط، وأن أصحابها لا يفوقون عليها دقة
 وضبطاً . . . ولذلك فإن الكشوفات الصادرة من إدارة واحدة عن أوقات
 متساوية لا تكون دائمة متماثلة، وقد وجد بأيدي بعض أرباب الضرائب
 من الأوروبيين كشوف مختلفة المقادير عن ملك واحد ومدة واحدة .
 وما ذلك إلا نتيجة عدم أهلية المأمورين أو فساد الطريقة الحسابية .
 أو نتيجة الأمرين معاً، ولعل ذلك هو الأقرب إلى الصحة . ولا فائدة من
 الإسهاب في بيان سوء نتائج هذه الحال التي من أوجبها للأسف عجز
 المالية عن معرفة حقيقة أحوال إدارتها عند الحاجة إلى ذلك .
 وبالإجمال إن حالة الحكومة يمكن تعريفها بكثرة الإنحصار في السطوة،
 وعدم الإنحصار في الإدارة، وهو عكس الواجب . .

رابعا: لاشك أن أشنع أحوال الإدارة المالية هو كيفية تحصيل الأموال . فإن ميزانية الإيرادات التي ينبغي نظمها قبل الشروع في التحصيل لا تنظم مطلقا إلا بعد مضي عدة أشهر من مباشرته. وقد ينقضي عام المالية ولا تنظم تلك الميزانية فيؤخذ في التحصيل على حكم الاتفاق؛ بلا بيان للمطلوبات، ولا بإيضاح للدفعات، حتى إن المطالب بالمال لا يعلم في الغالب مقدار الضرائب المتنوعة المطلوبة منه، ولا يعلم قط أوقات استحقاقها، فإذا كان مظلوما لا يستطيع السكوى لأنه لا يرى من يسمع له شكواه وينصفه من ظالمه، فهو يدفع اضطرارا، ثم استطاع - جميع ما يطلبون منه - ثم يعطونه كشفا بذلك، غير أن هذا الكشف يكون على الغالب غير كامل، وغير مشتمل على ما دفعه المطالب في أوقات الدفع، ولا يستطيع هذا الضعيف أن ينظم أو يشكو. فإذا رام مأمور التحصيل أو الصراف اختلاس دفعة منه، فلا يمكن إقامة الدعوى عليه لعدم وجود الدليل أو البينة. وليس ذلك بأمر نادر الوقوع. وهذا الاختلاس يعود بالضرر على الحكومة كما يضرب بأرباب الضرائب.

وفي كيفية التحصيل خلل آخر، وهو أن المأمورين يتصرفون في تعيين قيودها كما يريدون، فربما حصلوا من رسم المقابلة، ثم خطر لهم أن ينقلوا ذلك إلى رسم الخراج أو غيره. وقد يحصل هذا النقل بعد قيد المحصل في الدفاتر. ولا يكون ذلك بإرادة صغار المأمورين بل بأمر رؤسائهم الذين يوقعون بين التسوية الوقتية والقيود الرسمية. ولا شك أن ذلك من موجبات الارتباك الدائم والاختلال الذي يكون من نتيجته حصول الغش في الكتابة الرسمية .

خامسا: إن الأوقات المعينة لدفع فوائد الدين العمومي غير ملائمة لأحوال البلاد فهي موجبة لارتباك الحكومة ومضرة بذوى الضرائب، فإنها

لا تتفق مع أوقات المواسم، ولذلك لا تكون الحكومة متيقنة بحصول المطلوب، فلذا جاء الوقت فإنها تضطر إلى الوسائل المضرة لتحصيل المال اللازم للكوبون، وكذلك الذين عليهم الأموال فإنهم لا يستطيعون دفعها قبل المواسم فيلتزمون لأخذها من الصيارفة بالفوائد الهائلة الموجبة للخراب والدمار، وقد كان تقريب استحقاق فوائد الدين الموحد من فوائد الممتاز مما زاد الأمر صعوبة.

ومن العجب أنهم قربوا أوقات الاستحقاق بدلا من تأخيرها إلى ما بعد المواسم، فجعلوها في أول مايو وأول نوفمبر بعد أن كانت في ١٥ يوليو و ١٥ يناير، مع العلم بأن الحكومة لاقت في ١٥ يوليو سنة ٧٧ صعوبة كلية في تحصيل الكوبون، لأن مواسم الشتاء التي يدفع الفلاح منها جانبا من المال كانت غير مجموعة في بعض الجهات وغير ميسرة البيع في الجهات التي حصدت فيها.

وكذلك كان معلوما أن استحقاق الدين الممتاز في ١٥ أبريل لم يمكن دفعه من واردات السكة الحديد وحدها، بل أخذ له من الأموال المعينة للدين الموحد، وبناء عليه فقد زادوا الصعوبة بكونهم غيروا أوقات الاستحقاق على عكس ما يلائم المصلحة العمومية، وسبب في الإصلاحات الأوقات التي تكون أقل صعوبة وأكثر سهولة لقيام الحكومة بمعالجتها.

سادسا: إن عدم وجود بنك عقارى هو أيضا من أسباب أضرار الفلاح، فانه من المعلوم أن هذا الفلاح واقع تحت ظلم الصيارفة كبارا وصغارا، وأن أكثر هؤلاء لا يراعون جانب الشرف والالفة، وأنهم على جانب عظيم من الطمع، حتى أن وجودهم في البلدان والمراكز المهمة أغنى من أكبر المصائب لأنهم يعلمون بحاجة الفلاح إليهم فيكافونه باللاطيق

من الفوائد التي لا تتحمل لبوغ ٥ و ٦ و ٧ و ٨ بالمائة في الشهر، ولا شك أن أية ثروة وأى خصب كان لا يتخذ من عواقب الديون المأخوذة على هذه الشروط وأن هذه العواقب تؤدي إلى خراب البلاد إن لم يدرك دأؤها بالدواء النافع .

سابعاً: من المعلوم أن خصب الأرض المصرية متوقف على ماء النيل وأن أحسن الأراضي إذا بقيت مدة من الزمان محرومة من الماء تتغير طبيعة تربتها حتى قيل إن ثمن الأرض ما هو إلا ثمن الماء الذي لها، ولما كانت الثروة العمومية في مصر محصورة في الزراعة، وكانت الزراعة متعلقة بالماء كما تقدم، لزم من ذلك أن تكون هذه الثروة عظيمة أو حقيرة وكثيرة أو قليلة على حسب العدل أو الظلم في المساقاة أو تقسيم المياه .

ولا يخفى أن ذلك إلى الآن كان متروكاً لرأي أصحاب الأراضي، فكان الحق فيه للقوة لا ليناؤه إلا ذو السطوة أو الشفاعة، وبما أن أكثر الفلاحين لاسطوة لهم ولا نصير قترى أرض الضعفاء محرومة من الماء الكافي ومع اجتهدهم في زرعها وحسن عنايتهم بها لا تغل ما تغله أرض الأغنياء مع إهمالها واختلال أحوالها .

فإذا لم يكن في جهة ما قوى أو غنى ينال امتياز الماء فإن عدم وجود القانون المبين للحقوق يوجب وقوع النزاع بين الفلاحين المتساوين بالقوة، وربما أفضى ذلك إلى الضرب والقتل .

فلو وضع لذلك قانون منظم وعيّن له إدارة تحفظ الحقوق لأربابها لما حصل شيء من هذه المفاسد .

ثامناً: إن عدم المساواة بين الناس في التكاليف يوجب النفور من الإدارة والمقد على أصحاب الامتياز واضمحلال الضعفاء الذين يحملون من ذلك ما لا يطيقون حتى كثرت عدد المعسرین منهم وهم الذين يتأخر عليهم

في كل عام من أموال الميرى ما لا يقدرّون على دفعه، ولا شك أن عددهم يزداد في كل يوم إذالم يؤخذ أمرهم بالاحتياط. بل الحكمة تقضى بأن يرعى فيهم أمر العدل وأن تجعل تكاليفهم على قدر قوتهم، كما تقتضى بأن يزداد رسم بعض الأراضي التي لا يؤخذ منها الرسم الكافي من غير أن يكون ذلك مخالفا للقوانين أو مغايرا للحقوق الممنوحة إلا عند الضرورة المبرمة، وعند وقوع البلاد في خطر ينبغي إتخاذها منه .

على أن العدل يقتضى أن توزع تكاليف الحكومة بالمساواة من غير تمييز بين الأصول والأجناس. فإن الملاك الأوروبيين الذين لا يدفعون شيئا على أملاكهم المدنية ولا يدفعون جميع رسوم الريفية هم متكروهون من هذه الحالة التي تسقطهم من نفس أعينهم، وتجعلهم بغضاء عند سائر الناس. بل يرومون أن يجرى عليهم حكم المساواة العادل، ولصكّن يشترطون على ذلك تنظيم إدارة تحفظ العدل في تعيين الرسوم وتصرّفها في مصارفها الحقيقية وتضمن حقوق ذوى الضرائب .

تاسعا: لقد ذكرنا أن قلة رواتب بعض الخدّمة والمأمورين هي أيضا من أسباب الفساد، وزيد على ذلك أنها من أسباب فقد الآداب العمومية، لأنها تمس الرأى والمرتضى، ويعظم ضررها بانصاله بالأنفس المستقيمة . وفي الواقع فإنرى كثيرا من الناس الجديرين بالاحترام والإكرام يضطرون إلى الوسائل الدنيئة لإنجاز أشغالهم المتأخرة في بعض الإدارات .

ولا نجهل أن قلة الرواتب ليست هي العلة الوحيدة في الفساد اللاحق أيضا ببعض ذوى الماهيات الكافية، ولكن لاشك أن تعديل الماهيات لصغار المأمورين يوجب رفع الهمة وإعزاز النفس في كثير منهم، ويجعل من حق الحكومة أن تكون أشد قسوة في معاقبة من يستمر منهم على غيّه وفساده .

الفصل الثالث

الإصلاحات

قد توخينا أنواع الشقاء التي حلت بالبلاد والأسباب التي نشأت عنها، ولا نذكر أن تعداد هذه الأنواع يؤثرناثيرا محزنا في القلوب، وأن كثيرين يستولى عليهم الخوف والجزع من تفكرهم في عظم ما يحتاج الأمر إليه من بذل الهمم لإنهاض البلاد المصرية من عثرتها، على أننا نعتقد أن الوطنيين المحبين لأوطانهم وفي مقدمتهم الجناب الحديوي المعظم لا يجمعون أمام هذه الصعوبة بل يبتدون للتغلب عليها بهمة وعزيمة تعدلان عظم المصائب الحالية بالبلاد، وبناء على اعتقادنا هذا نرى من الواجب علينا أن نعين الطرق اللازمة للإصلاح
فهي

١ — توزيع السلطة

إن توزيع السلطة هو أحسن وسيلة للوصول إلى إصلاح البلاد، ففيه تصان حقوق رئيس الحكومة وتشترك البلاد في مسائلها السياسية، وتكس جميع قواها لخدمة الحكومة، ويؤكد حصر التبعية والمسئولية على الوزراء، فتصير أهل البلاد أمة حقيقية، ولذلك لجميع الوطنيين الأذكاء يعرفون أن الحكومة المطلقة ربما تكون عاقبتها وخيمة لتعلقها بصفات الحاكم الشخصية لوحده ورجوعها إليه وأنه ليس إلا بالحكومة التي تكون فيها السلطة موزعة يمكن تهذيب الأفكار العمومية ونشر

التنذيب والعلوم وتأليف القلوب على حب الوطن وحب الحرية والعدل .
فإنه بذلك تيسر الصلة بين الحكومة والمحكومين فيمكن هؤلاء بواسطة
القوة النيابية التي لهم لدى الحكومة أن يرفعوا أصواتهم بالشكوى عند
الازم ، بدون وجل ، ويصترحوا باحتياجات البلاد ، ويكلفوا الحكومة أن
تصلح خلل إدارتها ، فينتأكد بذلك نجاح البلاد وتقدمها حسا ومعنى .
ولقد اعترض البعض واختلفت اعتراضاتهم على إقامة حكومة نيابية
في هذه البلاد . فن قائل أن بلاد مصر ليست كقوى لذلك من جهة تمدن
أهلها وتهذيبهم ، وأنه لا يوجد في سكانها ذوى أهلية لأن يكون لهم حكومة
نيابية . وقال آخرون أن الدول الأجنبية أو بعضها غير راضية بإقامة مثل
هذه الحكومة ، وإنها ترغب في حصر التبعية والمسئولية في رئيس الحكومة
وحده ، وإن لا تعرف سواه .

فنجيب على الاعتراض الأول أنه مهما يكن عدد أذكاء المصريين
قليلا فهو عدد يؤخذ به ، يزدد وينمو يوما فيوما . وإن الأوروبيين أنفسهم
يعترفون أن بين المصريين من الفتىان من يعتمد عليهم ويرجع إليهم في المعارف
والدراية والأهلية . وما من يشكر أن فيهم العلماء والأساتذة وذوى النباهة
والذكاء والدراية ، ففيهم إذاً من هم أهل لأن تمتينهم البلاد فيرفعوا
شأنها وينشروا فيها خواطر العدل والاستقلال بشرط أن يكونوا هم
أففسهم في حى ومأمن من السلطة الاستبدادية ، ومن البديهى الذى
لا يقبل الدحض أن آراء جملة أصح وأثبت من رأى واحد فقط ، ومعارف
جملة أكل وأتم من معارف واحد مهما يكن رفيع المنزلة غزير المعرفة .
ومن المحقق أن عدم وجود الإنشابات النظامية الأساسية ، بل عدم
وجود الحرية في البلاد أوجب تأخر المعارف فيها ولخفاء نور ذوى
النباهة والذكاء من أهلها . وإذا كان من المؤكد أن الرجال هم الذين

يشيدون تلك الإنشاءات فمن المؤكد أيضا أن الحوادث والظروف بل الإنشاءات نفسها هي التي نصيّر الرجال رجالاً وأنه خير للمالك أن يسعى بنفسه بإفناذ الإصلاح على ما تقتضيه حاجات البلاد وحالة الرعية من أن يكل إلى الحوادث أمر إنفاذه .

أما الاعتراض الثاني فنحجب عنه: إننا لانصدق بما ينسب إلى الدول أو بعضها من هذا القبيل. بل في معتقدنا أن هذه الدول لم تحصل ما حصلت عليه من العظمة والنجاح والثروة إلا بانتشار العدل والحرية فيها. وأن رجال أوروبا لم يكفهم غيرهم بأن بلادهم بلاد العدل والحرية، بل سعوا أبدا في إدخال هذه المبادئ الحقّة في كل محل تسببوا في تقدّمه وفلاحه. ولا تشك بأنّه من المستحيل أن أناسا عرفوا واشتهروا بمثل هاته المبادئ يسعون بتأييد الاستبداد والحكم المطلق وأن يطفئوا شعلة الحرية التي أخذت بالانتشار في البلاد المصرية. ومن المستحيل أيضا أن الذين حكموا أمس بملاشاة الاستبداد يسعون اليوم في توطيد أركانها .

ولمعترض أن يقول أن سعى الدول أو بعضها في تأييد الاستبداد يعذر بالنظر إلى حالة القطر المصرى تجاه أوروبا فيما استلّف منها من القروض الكثيرة المقدار فنحجبه أن في ذلك تأييدا لقولنا من أنه يجب بإبداء حالة الحكومة الماضية التي أوجبت وقوفنا أمام أوروبا في الخطة التي نحن فيها بحكومة يترتب على وجودها عمران البلاد وزيادة ثروتها. ولا يتصور أن أحد أن إقامة حكومة نيابية أو شوروية تكون سببا أو حجة لتنع الحكومة من القيام بتعهداتها لأصحاب الديون. فليست مصر ذات قوة كافية لأن تعارض الدول وتنفيذ واجباتها بحجة بحث أو مفاوضة جرث في مجلس نوابها. فضلا عن ذلك فإن القانون الأساسى الذى بموجبه تنوزع السلطة سيكون حاويا لما من شأنه أن يضمن للدائنين قيام

الحكومة بتعهداتها ووفاء ديونها، وأن يكون من أحكامه أن لا يقدر البتة مجلس النواب على رفض ما يتقرر من المبالغ اللازمة تحصيلها من الرسوم والضرائب لتسديد الديون .

وبعد إزالة هذه الاعتراضات لم يبق فيما نظن ما يمنع من سنّ قانون شوروى يكون من أحكامه توزيع السلطة وتحديد شروط كل من الحاكم والمحكوم .

وليس من نيتنا الزعم بأننا ننظم لائحة تتضمن هذا القانون الأساسى إلا أنه لا بد لنا من أن نبين بعض المبادئ اللازمة لأفكار العموم وآرائهم التى يجب أن يبنى عليها أساس نظام حكومتنا العتيدة. ولذلك نرى أنه يجب أن ينطوى القانون الأساسى على المبادئ الآتية ذكرها وهى :

أن يكون شخص رئيس الحكومة مقدسا، وأن تحدّد حقوقه .
أن توزع السلطة إلى إدارية وقضائية .
أن يكون الوزراء مسئولين أمام الجناح الحديوى وأمام السلطة النيابية، وأن يكون عزهم ونصهم متعلقا بالحديوى .
أن تحصل المساواة بين عموم المصريين أمام الشريعة، وأن يؤهلوا إلى الاستخدام فى أية مصلحة أو وظيفة كانت فى الحكومة بدون فرق بينهم فى الدين والأصل .

أن تحصل المساواة فى توزيع الضرائب والرسوم على كل فئة من الشعب حسب اقتدارها وتمكّنها .

أن تصان الحرية الشخصية بمعنى أن لا يوقف أحد أو يقبض عليه أو يسجن أو ينفى إلا بمقتضى القانون وتعريفه وأحكامه
أن يسان المنزل وتراعى حرمة إقامته ويحميه القانون .

أن تصان الأملاك إلا فيما فيه منفعة عمومية تثبت شرعاً وقانوناً وحينئذ تعرض على صاحب الملك مجعلاً قيمة ما يؤخذ منه بعدل وانصاف (١) .
 أن تصان حرية الأديان وتراعى بالعدل والمساواة.
 أن تعطى الحرية التامة الحققة للطبوعات والاجتماعات العمومية إلا فيما إذا صارت هذه الحرية سبباً أو مدرجة لإخلال القانون والنظام.
 أن لا يعزل القضاة من مناصبهم وذلك إلى أجل مسمى (٢)
 أن تنظم الجندية وتجمع الجنود بطريقة تبين بقانون مخصوص (٣)
 أن تصان ديون البلاد وتصان تعهدات الحكومة أمام دائئيتها
 أن لا يصير قسصيل ضريبة إلا بمقتضى القانون ماعداً فيما إذا أيت السلطة الثبائية أن تحصل المبالغ اللازمة للقيام بأمر الديون .
 أن يراعى إستقلال السلطة الثبائية وتحدد حقوقها وواجباتها وامتيازاتها

(١) ليس من يتنا في طلب صيانة الملك أن تنفى حقوق الحكومة في نزع ملكية الاراضى الخراجية. فإن هذه الحقوق يلزم أن تكون مرعية ماعداً في ما إذا أبطل الفرق الكائن بين الأراضى الخراجية والعشورية، فيجب حينئذ على أصحاب الأراضى الخراجية أنفسهم أن يشترؤا من الحكومة مالها الآن من الحقوق المقررة لكي تصبح الأراضى المذكورة من مطلق ملكيتهم .

(٢) سنين عند التكلم في مجالس الحفائية سبب تفضيلنا عدم عزل القضاة إلى أجل مسمى فقط من عدم عزلهم طول حياتهم .

(٣) لا يمكن تجنب الخلل الذي يحصل عند جمع العساكر الجهادية وما ينشأ عنه من الضرر بمصلحة الحكومة وأفراد الرعية إلا بوضع قانون محكم يسن لذلك .

وحرية البحث والمفاوضة لها .

أن يكون لرئيس الحكومة حق فرض مجلس النواب .

أن تراعى حرية الانتخاب .

تلك هي المبادئ العمومية التي نرى وجوب إثباتها ومراعاتها في القانون الأساسي . أما المبادئ الأخرى التي ليست إلا تفصيل هذه فيستحق لها نظمات خصوصية تثبتتها وتوجب مراعاتها وحفظها ، وعلى هذا النمط يكون تحديد الانتخاب وشروطه وتنظيم مجالس الحقائقية ومسئولية الوزراء وغيرهم من أرباب الحكومة وجمع العساكر للجهادية وتوسيع دائرة التهذيب العمومي وحرية التعليم ، وحرية المطبوعات والاجتماعات وحرية الأديان .

السلطة — إن تشكيل السلطة هو الأمر المتمم لمبدأ توزيع السلطة . فمن المؤكد أنه لا يكفي أن تصدر الأوامر بتوزيع السلطة ، بل يجب أن يجرى ذلك بالفعل بتوطيد كل سلطة في مركزها وتحديد حقوقها وواجباتها . ولا تنكر ما في ذلك من الصعوبة في الديار المصرية . وليسائل أن يقول : هل يجب تشكيل مجلسين لذلك أو يكفي بمجلس واحد فقط ؟ فنرى راعى أهلية أهالي البلاد في الحال الراهنة يستصوب الإكتفاء بمجلس واحد هو مجلس النواب ، مع أننا لو رجعنا إلى التاريخ ، وطالعنا أحوال البلاد التي تشكل فيها مجلس واحد في مثل هذه الظروف لرأينا أنه نشأ عن ذلك مصاعب ومتاعب شتى ، وأن خسر السلطة القانونية في مجلس واحد كان سيئاً لتقوية الظلم والظالم وتوطيد أركان الاستبداد مستترا . نعم إن النواب المصريين ليسوا الآن بمثابة أعضاء المجالس التي أشرنا إليها في الديار الأجنبية ، ولكفنا نراعى أمر أمهما ، وهو أن المقصود من ذلك جميعه أن تكون الإنشآت ثابتة الأساس ، ولذلك يجب إختيار ما يناسب منها لأن تكون طويلة العمر ثابتة القدم ، وخلا ذلك فإن

جعل الوزراء مسئولين بوجوب تشكيل مجلس عال يحكم على الوزراء عند اللزوم .

وإذا راعينا هذه الأسباب نرى أنه من اللازم تشكيل مجلسين بمجلس نواب ومجلس سناو (سيوخ) يتقاسمان السلطة القانونية بالاشتراك مع رئيس الحكومة، ويكون للسناو دون سواه السلطة في محاكمة الوزراء. أما مجلس السناو فيشكل من عدد أقل كثيرا من عدد النواب ورئيس الحكومة هو الذى ينتخب أعضائه وينتقيهم أناسا مديرين محنكين خبيرين من بين فرق معينة محدودة .

ويسمح تجديد انتخاب نلت الأعضاء فى كل ثلاثة أعوام، وذلك بسحب القرعة. وهذه الوسطة يتمكن رئيس الحكومة من أن يدخل فى كل ثلاثة أعوام رجلا جديدين جديرين بهذه المهمة، وبعد خمس عشرة سنة أو عشرين رعا يصير ممكنا جعل أعضاء السناو دائمين طوال حياتهم .

ومع كل هذا، بل بالرغم من تفضيلنا تشكيل مجلسين فإننا نصرح أننا يوم يقرر أهل الخبرة والدراية، ومن هم أكثر اعتبارا منا فى أحوال البلاد، أنه لا يمكن تشكيل مجلسين لانتأخر عن اتباع آرائهم فى هذا الأمر، ونكتفى بمجلس واحد، واثقين بأنه لا يترتب على أفراد هذا المجلس فى هذه البلاد ما يترتب على أفراد أمثاله من المجالس فى البلاد الأجنبية، ويجب حينئذ أن يكون لرئيس الحكومة الحق فى توقيف أحكامه إذا استصوب ذلك .

ولنبعث الآن فى الحقوق والسلطة الواجب إعطاؤها لمجلس النواب أول كل من المجلسين .

مجلس النواب أو المجلسان معا يشتركان مع الجناح الهندى

في السلطة القانونية .

لرئيس الحكومة ومجلس النواب أو لكل من المجلسين المبادرة في وضع القوانين .

الآراء في المجالس تؤخذ بأكثرية الأصوات .
التصديق على القوانين وانتشارها منوط بالخديو ولكنه لا يقدر أن يقف القوانين المنشورة أو يمنع نفوذها .

برنامج الدولة وكل قانون يتعلق بالضرائب وتحصيلها يصدر عليه قرار من مجلس النواب إلا أن هذا المجلس أو المجلسين معا لا يمكن لهما ألبتة أن يتعنا من تقرير ما يجب تحصيله لسد ما يقتضيه دين الحكومة .
وإذا تمنعنا فيحق للسلطة الإجرائية أن تحصل رسوم الضرائب اللازمة لدفعيات الدين وذلك بكل حق وعدل .
لمجلس السناتو وحده حق محاكمة الوزراء .

يمكن لأي كان أن يرفع لأي المجلسين شاء تظلمه أو تشكيكه .
هذا وعلينا أن ننظر الآن في أمر مهم وهو علائقنا العتيقة مع أصحاب الدين أو وكلائهم أو حكوماتهم . ولنا نعرف أنه يسبق إلى الوهم أن هذه المسألة لا تدخل لها في بحثنا ، فإنها خارجة عنه ، ولكن من أمعن النظر عرف أن الحوادث الأخيرة مع اختلاف آراء الأشخاص أو الحكومات المتداخلة في أمورنا تجئنا إلى ذلك لاعتقادنا بأنه لا بد من مداخلة تلك الأشخاص أو الحكومات في أمورنا الداخلية ، فعلياً إذاً أن نبحث وننظر في هل أن هذه المداخلة توافق مصلحتنا وتكون مفيدة فيما نودّ بإجرائه من الإصلاح في بلادنا أم لا . وبناء على ذلك نقول :

ما من أحد يجهل أن المفاوضة جارية بشأن إرجاعه أو بالحرى تشكيل
فتيش عمومي تكون سلطته أكثر من السلطة التي كانت محدّدة
عام ١٨٧٦ لفتيش الإدارات والدين العمومي والحسابات .
ولانجهد أيضا أنه يستحيل علينا الآن أن نعرف حقيقة هذه السلطة
وحدودها إلا أنه بالنظر إلى مركزنا بصفة المدينون، وبالنظر إلى مالا أصحاب
الدين من حق المراقبة علينا، وإلى ما أجرتة الدول أخيرا، لاسيما فرنسا
وانكثرة، يمكن لنا والحالة هذه أن نبعث في كيفية هذه السلطة
وتعديدها فنقول :

إن أصحاب الدين يهمهم أن تقوم بما نتعهد به أمامهم والدول يهمها
(كما صرحت به) أن تنتظم إدارتنا فيتعين بذلك إذاً على المفتشين
العموميين أن يسهروا على قيامنا بتعهداتنا وعلى انتظام إدارتنا فيكون
إذاً توجه أعمالهم نحو السلطة الاجرائية. وبما أن وظائفهم
ستعين باتفاق الدول مع سلطتنا الاجرائية، فينتج عن ذلك إذاً ما يشبه
أن يكون اتفاقا دوليا لادخل فيه البتة للسلطة القانونية ويكون
محيا بقوة القانون الأساسي، فلا يمكن إذاً بهذه الواسطة أن يقع
خلاف بين المفتشين العموميين والسلطة النيابية. وليس هذا فقط،
بل يحصل بينهما اتفاق ووثام تامان، وتكون مصلحة الفريقين
واحدة وغايتها واحدة لأننا لانجهد أن خلاصنا متوقف على القيام
بتعهداتنا وحسن انتظام إدارتنا (وهذا ما انتدبنا أنفسنا إلى بيانه
وتفصيله في مشروعنا) فتحسن واثقون إذاً أن المفتشين لاتقفنا
أعمالهم في سبيل الإصلاح، بل تساعدنا على قطع عقباته وعلى الوصول
إلى الغاية المقصودة منهم ومنا .

ولنتنقل إلى بيان مجمل الشروط لصلاحية الانتخاب لمجلس النواب فنقول إنه لا يصح وقوع الانتخاب إلا على من اجتمعت فيه الشروط الآتية، وهي:

أولاً- أن يكون مصرياً. ونريد بالمصري كل عثماني مولود في مصر أو مقيم بها منذ ثلاثة أعوام على الأقل من غير تمييز بين الأجناس والمذاهب. وهذه الصفة نعرفها لكل أجنبي يتجنس بالجنسية المصرية (١)

ثانياً- أن يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة كاملة ولا يمنع حساب هذه السنين بالأشهر القمرية أو بالأشهر الشمسية. ولكن لا بد من بيان ذلك في القانون .

ثالثاً- أن يكون متمتعاً بإجراء حقوقه السياسية والمدنية .

رابعاً- أن وظيفة الوزارة ووكالة الوزارة تمنع من النيابة، أما الوظائف الأخرى في خدمة الحكومة فإن كانت لا تمنع من صلاحية أربابها لوقوع الانتخاب عليهم إلا أنه إذا وقع ذلك فإنما أن يستبقوا الوظيفة فلا نيابة لهم وإنما أن يقبلوا النيابة فلا وظيفة لهم .

خامساً- أن الضباط الخاضعين من الخدمة يصبح انتخابهم، ويتعين على ناظر الجهادية أن يمنح لهم الرخصة مدة انعقاد المجلس على أنه يستطيع استرجاع تلك الرخصة عند الضرورة المبرمة وحينئذ تبطل نيابة الجهادي سادساً- يصبح انتخاب النواب بعد انتهاء مدة انتخابهم .

سابعاً- أن تحقيق صحة الانتخاب يكون من خصائص مجلس النواب

(١) حيث أنه لا نظام للجنس في مصر فمن اللازم أن يكون لذلك قانون خصوصي لم يستطيع الأجانب أن يعدلوا عن جنسيتهم سواء كانت أصلية أو مكتسبة ويصيروا مصريين لتكون لهم الحقوق السياسية بمصر .

ولا للكلام في امتيازات التواب فإن ذلك قد ورد بالاستيفاء في لائحته الحكومة التي عدلها المجلس الحالى، ولكن لا بد لنا من إبداء الملاحظة على البند الخامس عشر من تلك اللائحة فقد جاء فيه ما يستفاد منه أنه في مدة انعقاد المجلس لا تقع على النائب محاكمة قضائية من أى نوع كانت، والذي نراه أن الذين وضعوا ذلك لم يقصدوا هذا القصد، وإنما قصدوا صيانة النائب من المحاكمة الجنائية بغير إذن المجلس أو من وقوع القبض عليه لأمنع إقامة الدعاوى المدنية والتجارية عليه، فإن ذلك يكون مناقضا للمصلحة.

وهذه ملاحظة نشير بها إلى الذين سيكلفون بالنظر في قوانين المجلس، مع اعتقادنا بأنهم سيضعونها على الوجه الملائم للقانون والعدالة. ثامنا - لا يكون لوظيفة النيابة ماهية ولكن تصرف للتواب مصاريف الانتقال (٢)

ولا نرى من لزوم زيادة الإسهاب في بيان شروط صلاحية الانتخاب.

(٢) نرى من العدل أن يكون مقدار هذه المصاريف ١٠٠ جنيه.

٢- في قانون الانتخاب

عند ذكر هذا القانون يعرض للفكر مسألتان مهمتان :
الأولى : هل يلزم إعطاء هذا الحق لجميع المقتعين بالحقوق المدنية ؟
وبعبارة ثانية : هل يحسن تقرير الانتخاب العمومى أو أن يكون لأناس
دون آخرين ؟

الثانية : هل يجزى الانتخاب رأساً أى مرة واحدة أم يكون بالواسطة
على درجتين أو أكثر ؟

فعلى السؤال الأول نجيب : إن أحكام المساواة والعدل المطلق توجب
أن يكون الانتخاب عمومياً ، وفى الواقع أننا لانفهم لماذا يحرم فريق من
الوطنيين حق الانتخاب ماداموا مشاركين فى الواجبات ، إلا أنهم
يدفعون من الضرائب أقل من الملاك الأغنياء ، أولئك منهم يدفعون
أكثر من غيرهم بالنسبة إلى مقدرتهم ، بل إن الصغار من ذوى الضرائب
يتحملون أثقل التكاليف لأنهم يخدمون الأشغال العمومية بأبدانهم ،
وفضلاً عن ذلك فإن النواب لا ينوبون فى المجلس عن مصالح الذين
يفضونهم ، وإنما ينوبون عن مصالح الأمة والبلاد عموماً .

فيلزم من ذلك بالضرورة أن جميع أفراد هذه الأمة ينبغي أن يكون لهم
الحق المتساوى فى انتخاب الذين سينوبون عنهم فى أعمالهم ، فإن قيل
أن كبار ذوى الأملاك هم بأحوال النظام ، وأشدّ محافظة عليه
من غيرهم قلنا إن هذا التعليل فاسد من وجهين : الأول أنه ينبغى من
ذلك كون النيابة غير كاملة ، والثانى أن جميع أرباب الملك فى مصر

سواء كانوا بكارا أو صغارا هم من أهل السكينة والمحافظة. ولأنك فإننا لا نميل بالرضى إلى حصر حق الانتخاب في بعض الناس على أننا نظن أن هذه الطريقة ستستقر غالباً في بلادنا بدعوى أنه لما كانت المعارف الساسية غير منتشرة عندنا كان تكثير عدد المنتخبين الغير المتأهلين لذلك أوفر عيباً من حصره في عدد قليل فإذا كان لابد من هذا الحصر فينبغي فيما نرى أن يكون حق الانتخاب ممنوحاً للتمييزين بالأستحقاق والذكاء مع قطع النظر عما يدفعون من الأموال كما تعين ذلك في لائحة الانتخاب التي قدمتها الحكومة إلى المجلس الحالي (١) بل نزيد على نص تلك اللائحة أن يكون هذا الحق لكل من يعرف القراءة والكتابة العربية بشرط أن لا يكون في حيز الاستخدام.

-
- (١) هذا بيان ماورد في اللائحة المشار إليها :
 - البند الخامس يكون حق الانتخاب مع عدم دفع شيء من المال :
 - ١- للعلماء سواء كانوا متوظفين أو من غير وظيفة .
 - ٢- للقسس وغيرهم من أى مذهب كانوا من النصارى .
 - ٣- للصاخامين .
 - ٤- للمدرسين سواء كانوا بالتدريس أو بغير تدريس .
 - ٥- لأرباب الوظائف البالغة ما هيتهم ألف غرش سواء كانوا بالخدمة . أو خارج الخدمة .
 - ٦- لأصحاب النباشين العثمانية أو المجيدية .
 - ٧- للأفوكاتية المقيدة أسماءهم في دفاتر مجلس الاستئناف .
 - ٨- للذين معهم إجازة بعلم ما أو من جمعية علمية .
 - ٩- للأجراجية والأطباء البياطرة ذوى الشهادات .

ثم نوافق اللائحة المذكورة على أن يكون عمر المنتخب ٢٠ سنة، وأن يكون مقداره ما يدفعه من المال المبرى ٥٠٠ غرش من أى نوع كان ولكن نرى أن إقامة العثماني ثلاثة أعوام لائحة تكون كافية لحصوله على الجنسية المصرية إذا لم يكن ذا حامية أجنبية، فإنه لا بد من الملاحظة بأن إقامة هذه المدة في كثير من الممالك الأوروبية تكفي لنوال جنسيتها فإن لم تكن كافية للعثماني في القطر المصري يكون ذلك من الغرائب .

أما المسئلة الثانية، أى الانتخاب رأساً أو بالواسطة، فإننا نرى شطرها الأول أقرب إلى العقل رغماً عما يوردون عليه من الاعتراضات، فإن المعارضين يزعمون أن الشعب لا يحسن انتخاب النواب، كما يحسن ذلك الوجهاء الذين ينتخبهم الشعب، لأن هؤلاء أعرف من سائر القوم بحاجات البلاد، وأقدر منهم على معرفة مقادير الذين سينوبون عن الأمة، ويمتحنون بأموالهم لذلك فإن الانتخاب على هذه الصورة يكون أوضح طريقة وأظهر حكمة مع خلوه من الإرتباك الذي ينشأ عن الاجتماعات الكبيرة، ثم يقولون أن تسلم مهمات المستقبل إلى الجمهور بأن يفوض إليهم انتخاب وكلاء أعمالهم ظاهر الخطر في بلاد لم تنتشر المعارف بين جمهور أهلها .

إلا أن هذه الاعتراضات يبدها البحث فإنه من المقرر أن الجماهير لا يتقادون إلا لقلّة العدل ولهم ينحرفون بحكم الذوق الطبيعي عن الأهواء الذاتية، كما لو اعلی ذلك في كل مكان وزمان، وكلما أعطيت لهم الحرية في الانتخاب على أنه إذا كان الجمهور غير جدير بانتخاب عدد قليل من الناس يبلغ عددهم مائة أو نحو المائة فبالأولى لا يكون جديراً بانتخاب عدداً أكثر من ذلك العدد بأربعين أو خمسين مرة، أى الأربعة أو الخمسة آلاف الذين يتولون انتخاب النواب، وبناء عليه فإن زيادة عدد المنتخبين في الدور الأول تزيد الأمر إشكالا وصعوبة .

وللانتخاب على درجتين مفسدة ثانية ليست بقليلة، وهي أن الأهالي لا يعرفون نوابهم ولا ينظرونهم، فالجمهور يجهل أفكار النواب ولا يستطيع أن يسألهم عن أداء الوظيفة، لأنهم لم يسألهم كأنه لا يستطيع أن يسأل عن ذلك المنتخبين في الدور الثاني لأنهم لم يتولوا النيابة في المجلس، ولم يقوموا بأنفسهم بأداء وظيفة النيابة، ولا يكافأ المرء بالمسئولية عما لم يفعل وبالجملة إن طريقة الانتخاب بالواسطة على درجتين يمكن تعريفها بما يأتي . - لا علاقة بين المنتخبين في الدور الأول وبين النواب ولا مسئولية على النواب إزاء الأمة . فالانتخابات تكون نتيجة بعض الأهواء . والأمة تحرم من إجرآء حقوقها السياسية فتبقى جاهلة بحقوقها وتتأخر عنها المعرفة السياسية إلى زمن غير معين .

وقد ذكرنا فيما تقدم أضرار حصر الانتخاب، مع العلم بأن هذه الطريقة هي الرائج اتخاذها في هذا القطر فيكون من موجبات الأسف أن تزداد تلك المضار بإجرآء الانتخاب بالواسطة، فإن الانتخاب رأسا يزيد الجمهور تنبها ويستلقت الأفكار إلى النظر في المصالح العمومية .

ولهذا القصد عبثه نرى من الواجب أن تعطى حرية المذاكرة للاجتماعات الانتخابية، فإنه لا يصح الانتخاب بدون هذه الحرية بل البحث والمجادلة على لوائح الآراء وبيان المقاصد، مما يجعل المنتخبين والمنخبين على بينة من مهمات الأمور، ويظهر الآراء بأجلى بيان، ويسمح لأولئك أن يبينوا احتياجاتهم، وطولاء أن يعرفوها، وترتبط بذلك مسئولية وشرف الذين يقدموناً أنفسهم للانتخاب وطلبون تعيينهم. للنيابة عن وطنهم وبنهائه عليه نرى أن قانون الانتخاب ينبغي أن يكون على الوجه الآتي:

أولاً- يكون الانتخاب منحصرا إذا لم يمكن مطلقا إجراء الانتخاب العمومي .
ثانيا- أن الانتخاب المنحصر يكون مبنيا على الأحكام المتقدم بيانها من

دون أن يحرم منه ذوو الاستحقاق الذين ذكرناهم وإن كانوا لا يدفعون شيئا من المال.

ثالثا- يجرى الانتخاب رأسا أى بغير واسطة.

رابعا- تتقرر حرية المذاكرة في مجامع الانتخاب.

وفي ظننا أن الانتخاب على هذه الشروط يكون ذاتيجة مرضية بالنسبة لدرجة المعارف العمومية.

٣- في مسئولية الوزراء وغيرهم من ذوى الوظائف

ما من ينكر وجوب مسئولية المأمورين في أى حكومة كانوا.

ففي الحكومة الشورية تكون مسئولية الوزراء لازمة مجلس النواب ورئيس الحكومة أيضا، فله الحق في تغيير الوزراء ولكن لما طمئنت به دون غيره يمكن أن لا تكون كافئة لخروجها في كل حال عن دائرة السطوة القضائية، ولذلك فلا بد من حفظ حقوق هذه السطوة بأن يكون لمجلس النواب حق إقامة المحمة على الوزراء، وأن لا يستطيع هؤلاء أن يتسروا من ذلك بالارتكان على أمر شفاهى أو أمر مكتوب من رئيس الحكومة.

فإنه من العدل أن يكون من يجرى العمل مسئولا عما يرتكب فيه من المغايرات، ومن ذلك يلزم ألا تكون المسئولية قاصرة على الوزراء، بل ينبغى أن تتم جميع مراتب الإدارة، فإن المأمورين من غير الوزراء لا يصبح أن يكونوا بمنزلة الآلات، والرجل الذى يدخل في خدمة الحكومة لا يتجرد عن قوة الإدارة والتمييز، نعم إنه يتعهد بالطاعة لرؤسائه، ولكنه لا يتجرد من عقله الذى يعين له حدود هذه الطاعة، بل هو الحكم فى ما يجرى من الأعمال، وإن أمره به رئيسه، ولهذا يجب عليه أن يتحمل نتيجة حكمه.

ولكى تكون مسئولية المأمورين من غير الوزراء بالفعل لا بالاسم

ينبغي أن تستطاع محاكمتهم في المجالس الاعتيادية من غير طلب
الرخصة في ذلك من السلطة السامية، لأنه إن كان لابد من تلك الرخصة
فإن مسؤولية المأمورين تزدل عنهم، حيث تحول الرخصة بينهم وبين
المظلومين وتمنع من نقود العدل .

أما الأحوال التي تقع فيها المسؤولية على الوزراء فلا يمكن يلبسها، وإن أمكن،
فلا يخلو من الخطر . ولا يزيد النظر إلى المعايير التي يمكن للوزير
ارتكابها كغيره من الأفراد مثل التعرض لحرية غيره أو لمأمنه أو ملكه،
فإن هذه الذنوب لا تتغير باختلاف درجات مرتكبيها، وليست كذلك
الذنوب أو المعايير التي يرتكبها الوزير بصفة كونه وزيراً وبالقوة التي
ينبئها إياها منصبه .

وقد تقدم أنه لا يمكن ألا يخلو من الخطر أن تبين تلك المعايير أو تجعل
لها قانوناً معين الأحكام بنصوص مقررة. وذلك لأن الوزير لا يجهز عن
ارتكاب الضرر مستتراً في ذلك بالمحافظة على ألفاظ القانون فينجو
بذلك من المسؤولية، ولهذا نرى من الملائم أن يعطى لمجلس النواب حق واسع
في شكواه وفي إقامة الدعوى، وللمجلس الشيوخ أو غيره من المجالس التي
تعين لمحاكمة الوزراء حق واسع في الحكم .

وبناء على ذلك تقتصر على الإشارة إلى بعض الأمور التي توجب مسؤولية
الوزراء وهي :

الخيانة أو الرشوة

مجاوزة حقوق الوظيفة أو سوء استعمالها .

الأعمال الغير القانونية المضرة بالمصلحة العمومية .

مخالفة القوانين والنظامات أو عدم إنفاذها .

الإسراف أو سوء الاستعمال في الأموال المعينة لمصاريف الوزارة .

أما التعرض للحرية أو للأمن أو للملك الخصوصي فذلك لا علاقة له بمنصب
الوزارة، فإذا ارتكب الوزير شيئاً من ذلك كان ذنبه تحت حكم القانون
العمومي وكان هو يحكم الضرورة تحت أحكام المجالس الاعتيادية .

٤- الإصلاح القضائى

قد أظهرنا فى الفصل السابق بعض المفاصد الموجودة فى إدارة القضاء الحالية، وهذه المفاصد يمكن جمعها فى أمرين :
الأول : عدم كفاية القوانين المسجلة للقضاء فى المجالس الوطنية .
الثانى : عدم كفاية الاستقلال والمعارف عند بعض القضاة .
ويمكن أن يزداد على ذلك عدم كفاية المجالس فإنه أيضا من أسباب اختلال الادارة القضائية .

فهذه الحالة تقتضى الإصلاح التام فى إدارة القضاء الوطنية .
وأول شروط هذا الإصلاح أن يكون لتلك المحاكم الوطنية مجموعة قوانين تساعد على الحكم الصحيح فيما يعرض لهم من القضايا المدنية والتجارية والجنائية من أى نوع كانت، وهذا الشرط يسير الحصول ، فإنه لا بأس فى أن القانون المصرى المتبع الإجراء فى المجالس المختلطة يكون نافذ الحكم فى المجالس الوطنية، ولا يمنع من ذلك ما يعرض من الصعوبة فى أول الأمر وخصوصا من قبيل قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون التحقيقات الجنائية، فإن هذه الصعوبة لا ينبغي أن تؤخر الحكومة عن إزالة ما يمكن أن يسمى بالاختلال القضائى وعن المسارعة إلى الإصلاح الذى تقتضيه مصالح العموم كما يستلزمه اعتبار الحكومة وحفظ شأنها .

فلأربب عندنا والحالة هذه أن الحكومة لا تتأخر عن تعميم إجراء هذه القوانين فى المجالس الوطنية الجديدة مع تعديلها فيما بعد على حسب الضرورة، أو ليوضح ما يمكن أن يكون فيها من الإشكال، وتبين مظهر بهامن النقص مما يمتته أعمال المجالس المختلطة مدة أربعة أعوام .

ولكن إذا كان أمر القوانين سهلاً متيسراً فليس كذلك ترتيب المجالس الجديدة، وتشكيلها. فإن في هذا الأمر صعوبتين عظيمتين منشأهما قلة عدد العارفين بالقوانين الذين ينبغي أن تتألف منهم الهيئة القضائية المستقبلية، على أننا لا نرى أن هذه الصعوبة غير قابلة الزوال، فإن فينا عدداً غير قليل من الفتيان المصريين الذي درسوا القوانين وجماعة من الرجال المتفقهين النباه الذين يجلسون الآن مع الأعضاء الأوروبيين في المجالس المختلطة وغيرهم من ذوى الأهلية الذين هم الآن في المجالس الوطنية.

ومعلوم أن وكلاء الجناب الخديوى في مجلس الاستئناف وفي مجالس المحرسة والاسكندرية والمنصورة لا يقومون بالخدمة التي يستطيعونها والتي ينبغي أن يكلفوا بها، وأن تطلب من معارفهم القانونية، وذلك لأن دائرة علمهم في تلك المجالس غير واسعة، فلامانع ولا صعوبة في استبدالها بالأوروبيين ونقلهم إلى المجالس الجديدة ليكونون بها قضاة أو وكلاء الحكومة على حسب أحوالهم ومعارفهم وكذلك يمكن نقل المستشارين والقضاة الوطنيين في المجالس المختلطة من غير أن يذهب ذلك بالحقوق المقررة لهم في مناصبهم الحالية كما أنه يمكن أن ينتخب عدد غير قليل من المستشارين والقضاة في المجالس الوطنية، فإذا اجتمعت هذه الفئات الثلاث، ولم تكن كافية لتشكيل المجالس الجديدة فلا مانع من أن يؤخذ من غيرهم أناس من ذوى المعارف والاستقامة لتتم المقدار المطلوب. وقد ظهر مما تقدم أننا ندخل الأجانب في هذا التشكيل الجديد، وذلك لم يمكن منا على سبيل التعصب والارتباب فإننا نحترم القضاة الأوروبيين غاية الاحترام ونعترف لهم بالأهلية والمعرفة والاستقامة واستقلال الخاطر، وغير ذلك من الصفات الكمالية في القضاء، ونرى أنه لو أمكن لنا الاستعانة بمعارفهم على هذا الإصلاح لكان ذلك من كمال

الحظ علما بأننا مع انتفاعنا بمعارفهم القانونية واختبارهم للأحكام نستفيد منهم الفائدة الكبرى وهي أن يشوا في أنفس قضائنا الاستقلال، الذي هم أحوج من غيرهم اليه، ولكن دون هذه الرغبة ودون إمكان الحصول على هذه المساعدة النافعة لمصلحتنا صعوبة لاسيما إلى إزالتها، وهي صعوبة اللغة. فإن القاضى الأوروبي لا يعرف العربية، وهي وحدها اللغة التي يمكن قبولها في المجالس الوطنية فضلا عن كون كثير من القضاة الوطنيين لا يعرفون إلا هذه اللغة وعن كون المتحايين الوطنيين قلة يعرفون غير لغتهم، وعن كون أوراق القضايا بجملتها تكون باللغة العربية.

فكيف يمكن للقاضى الأوروبي في هذه الأحوال أن يقوم بوظيفته ويطلع على الأوراق، ويسمع كلام أرباب الدعوى أم كيف يذكر رفقاء، كما يكون ذلك بواسطة الترجمة؟ ولكن كيف يمكن ذلك وكيف يوجد العدد الكافى من المترجمين؟ وعلى فرض وجوده فمن يضمن صحة الترجمة؟ وكيف يصح تكليف أرباب القضايا، ولا سيما الصغيرة والكثيرة العدد بتحمل نفقات الترجمة واحتمال التحريف أو الاختصار المخل فيها؟ أم هل يصح أن تجرى المذاكرة القضائية بين القضاة وبعضهم بواسطة ترجمان؟

وبناء على ذلك فلا ريب أنه لا يمكن إدخال الأوروبيين في المجالس الوطنية إلا إذا كان فيهم قضاة أو أموكاتية يعرفون لغة البلاد ويرضون بالمهية التي تلائم أحوال مالياتها، وحيث أن ذلك من الأمور العسيرة فلا بد لنا مع الأسف أن نحترم مساعدة القضاة الأوروبيين في إصلاح إدارتنا القضائية.

ولنتنقل بعد هذا إلى تنظيم المجالس الاستئنافية والابتدائية فنرى أننا أنه ينبغي محو النظام الحالى بجملته، ووضع ترتيب جديد يكون أكثر

ملاءمة لأحوال البلاد وما فيها من وسائل الإصلاح .

تقسم مصر بالنظر إلى إدارتها إلى مديريات متعددة، منها في مصر السفلى ومنها في مصر العليا، وفي هذه تنطوي مديريات مصر الوسطى، ثم إلى محافظات .

ففي مصر السفلى سبع مديريات هي الدقهلية والشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة والقليوبية والجيزة، ومحافظات عديدة هي محافظة مصر المحروسة (١) والاسكندرية ورشيد ودمياط والعريش وخليج السويس (وفي هذه تنطوي الاسمعية وبورسعيد والسويس وخطا الخليج) وفي مصر العليا والوسطى سبع مديريات وهي بني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وإسنا .

نضرب صفحاً عن باقي أملاك الحكومة المصرية مثل سواكن ومصوع وهبل والسودان ودارفور التي هي بحصر الأمر خارجة عن حدود مصر الحقيقية ومفصلة عنها بمسافة بعيدة، فهذه الأملاك يلزم لها مجالس مخصوصة ترجع إلى مجلس استئناف يكون مركزه في الخرطوم إذا سمحت بذلك حال تلك البلاد الآن .

أما المديريات والمحافظات المصرية فتختلف أهميتها بالنظر إلى عدد سكانها وعدد فدان أراضيها فهي في ذلك بين ٢٧٩٠٠٠ و ٢٥٠٠ من السكان و ١٣٤٢٠٠٠ و ١٥٦٠٠٠ فدان من الأراضي الداخلة في الزمام (٢)

(١) محافظة مصر أحييت إلى مأمورية ضبطتها من عهد وزارة نوبار وويلسون ودوبلنيار .

(٢) إن الإحصاءات التي نشرها في هذه السنة المسيو أمينشي مدير قسم الإحصاء بعناية نظارة الداخلية تتضمن ما يأتي بيانه :

	سكان	فدان
مصر	٣٢٧٤٦٢	١١٥
اسكندرية	١٦٥٧٥٢	٧٤٩٠
رشيد	١٦٢٤٣	١٤٠٩٤
دمياط	٣٢٧٣٠	٥٤
بورسعيد	٣٨٥٤	
العرش	٢٥٠٦	
اسماعيليه	١٨٩٧	
السويس	١١٣٢٧	
البحيرة	٢٣٨٥٩٠	٤٠١٢٢٤
القليوبية	٢٠٥٣٨٠	١٩٣٧٧٠
الجيزة	٢٧٠٠٧٢	٢٠٧٩٠٩
الشرقية	٤١٤٤٧٠	٥١٩٥٣٣
المنوفية	٤٨٤٥٥٠	٣٧٢٣٠٣
الغربية	٦٧٨٩٧٩	١٣٤٢٤٥٤
الدقهلية	٥٣١٩٥٤	٥٠٩٨١٧
بنى سويف	١٤٠٨٥٤	٢١٩٠٨٥
الفيوم	١٧٣٦٥٥	٢٩٣٤٥٩
المنيا	٣٣٨٦٢٦	٤٣١٢٧٣
أسيوط	٤٦١٦٧٩	٤٣٠٠٤٦
جرجا	٤١٧٨٦٩	٣٥٥٠٥٧
قنا	٣١٠٢٥٧	٣٠٥٩٢٤
إسنا	٢٨١٥٩٥	١٥٦٤٨٠

وتختلف طرق الاتصال والنقل في المديريات حسب اختلاف مراكزها
في جهات مصر السفلى أو العليا وبناء عليه يتعسر جعل المساواة في عدد
المجالس في المديريات والمحافظات، فيلزم في الترتيب الجديد أن ينظر
إلى هذا الفرق الناشئ عن تلك الاختلافات ويصكون العمل على
ما تقتضيه العدالة من توفير أسباب السهولة لأصحاب الدعاوى في دعاويهم
ولذلك نرى أن تشكل المجالس الآتية :

﴿ بيان المجالس الابتدائية والاستئنافية ﴾

في المحروسة

مجلس استئناف ترجع اليه المجالس الابتدائية في مصر والاسكندرية
والقليوبية والجيزة وبني سويف والفيوم .
ومجلس ابتدائي

في محافظة الاسكندرية

مجلس ابتدائي يشمل الاسكندرية وأبو قير والبرلس ورشيد
في محافظة خليج السويس
(في مدينة الاسماعيليه) مجلس ابتدائي يشمل بورسعيد والعريش ونخل
الخليج البحري .

في البحيرة

(في بندر منهور) مجلس ابتدائي

في القليوبية

(في بندر قليوب) مجلس ابتدائي

في الجيزة

(في بندر الجيزة) مجلس ابتدائي

في الشرقية

(في الزقازيق) مجلس ابتدائي

(وفي بلبيس) مجلس ابتدائي

في المنوفية

(في بندر منوف) مجلس ابتدائي

مجلس ابتدائى	(وفى شبين الكوم)
فى الغربية	
مجلس استئناف لصر السفلى إليه مرجع	(فى بندر طنطا)
مجالس البحيرة والمنوفية والغربية	
والدقهلية والشرقية ومحافظه خليج	
الموبس .	
مجلس ابتدائى	(وفى طنطا أيضا)
مجلس ابتدائى	(وفى المحلة الكبرى)
مجلس ابتدائى	(وفى سنود)
فى الدقهلية	
مجلس ابتدائى يشمل دمياط	(فى المنصورة)
مجلس ابتدائى	(وفى ميت غمر)
(فى بنى سويف)	
مجلس ابتدائى	(فى بندر بنى سويف)
فى الفيوم	
مجلس ابتدائى	(فى بندر الفيوم)
فى المنيا	
مجلس ابتدائى	(فى بندر المنيا)
مجلس ابتدائى	(وفى بندر بنى مزار)
فى أسيوط	
مجلس استئناف إليه مرجع مجالس مديرية أسيوط	(فى بندر سيوط)
والمنيا وجرجا واسنا	
مجلس ابتدائى	(وفى أسيوط أيضا)

(وفي منقلاوط) مجلس ابتدائي

في جرجا

(في بندر جرجا) مجلس ابتدائي

(وفي أنجيم) مجلس ابتدائي

في قنا

(في بندر قنا) مجلس ابتدائي

في اسنا

(في بندر اسنا) مجلس ابتدائي

على مقتضى هذا البيان يكون في البلاد المصرية ثلاثة مجالس استئناف وخمسة وعشرون مجلسا ابتدائيا. وربما يظن أن هذا العدد كثير وفيه مبالغة مع أننا نرى أنه لا يكاد يكفي لإقامة شعور العدالة. ثم إننا نرى ممكنا تشكيل هذه المجالس بسهولة كما سبق بيان ذلك. ومع هذا فلاجل زيادة السهولة ولأجل الحصول على المقصود نرى أنه لا بأس في تقليل عدد المجالس الابتدائية بشرط أن يزداد هذا العدد في الاستقبال عند الإمكان وحسب الضرورة .

ولذلك نرى أن عدد الأعضاء المستقرين في مجالس الاستئناف ينبغي أن يكون خمسة وفي المجالس الابتدائية ثلاثة فقط. وفي ظننا أن هذا العدد يكفي لاستقامة دائرة الحقائق فضلا عن أننا لا نقدر على تكثيره مراعاة لأحوال ماليتنا ومعارفنا في فنون الشريعة والقوانين ولا حاجة لبيان مقدار الفروع التي تسلك منها مجالس الاستئناف والابتدائية المهمة. فذلك يعتبر بالنظر إلى عدد الدعاوى والقضايا التي ترفع إلى تلك المجالس ويكون لكل فرع أى لكل أودة من مجالس الاستئناف خمسة مستشارين ولكل فرع من المجالس الابتدائية ثلاثة قضاة .

ولكن لأجل تمة انتظام الحفائية نرى أنه لابد من تشكيل مجلس أعلى وإيجاد قضاة المصالحة .

ما من أحد يشكر فائدة وجود قضاة المصالحة في بلاد مثل البلاد المصرية حيث الدعاوى والقضايا الجزئية لا تسمح للمتداعين بترك حقوقهم وأراضيهم وتحمل نفقات الانتقال ومصاريف الدعوى أمام المجالس الابتدائية . وحيث لم يكن قضاة صلح يضطر صاحب الدعوى أو القضية الجزئية أن يسقط حقه مفضلاً ذلك على تكبد ما يقاسيه من مشاق الانتقال . وبناء على ذلك نرى من الواجب تعيين قضاة مصالحة أومحاكم صغيرة للنظر في الدعاوى والقضايا الجزئية تكون فيها النفقات قليلة جداً بحيث يتمكن أصحاب الدعاوى والحقوق من مطالبة حقوقهم ولقائهم دعاويهم وتقديم قضاياهم .

ثم يشكل مجلس أعلى يرأس على جميع ما ذكر من محاكم صغيرة أو قضاة مصالحة ومجالس ابتدائية واستئنافية، وتفوض إليه ملاحظة وضع الشرائع والقوانين في محلها وإنزالها منازلها وتوحيد القضاء، وهي أمور لا يستغنى عنها في تنظيم أمور الحفائية على نمط عادل مستقيم . وما من أحد ينكر الفائدة التي تنشأ عن هذا المجلس الأعلى . ويمكن التحقق ذلك أن ينظر إلى الفائدة الحاصلة عن مثل هذه المجالس في البلاد الأجنبية .

ولا تسي أن في البلاد المصرية نفسها عند ماضع في تنظيم المجالس المختلطة لم ينس الرجال الخبيرون بالأحوال الذين اشتركوا في تنظيم المجالس المذكورة ضرورة توحيد مرجع الأمور القضائية، وأفنى بهم ذلك إلى تشكيل مجالس استئناف واحد فقط، فلا يحصل هذا التوحيد في تنظيم المجالس الأهلية الوطنية إلا بتشكيل مجلس أعلى ترجع إليه

بمجالس الاستئناف الثلاثة في المحرسة ومصر السفلى ومصر العليا .
وبعد أن ثبت لدينا عظم الفائدة التي تحصل عن وجود مجلس أعلى
تعين علينا أن ننظر في كيفية تنظيم هذا المجلس . ومن رأينا أن يكون
مؤلفا من وطنيين ومن أجنب . ولا يعترض علينا أننا استعصنا هنا دخول
العنصر الأجنبي حال كوننا لم نستحسن مثل ذلك في المجالس الابتدائية .
فإن المجلس الأعلى يختلف عن تلك في أنه لا توجد فيه الصعوبات التي
توجد فيها . وقد مرّ بيانها فهو مجلس واحد وتلك عددها نحو الثلاثين
تحتاج إلى عدد وافر من القضاة الأجانب مع أنه لا يحتاج إلا إلى عدد
قليل يمكن وجوده ولو اقتضى الأمر أن يكونوا من العارفين باللغة العربية ،
مع اعتقادنا بأنه ليس من الزوم أن يكون القضاة الأجانب في المجلس
الأعلى عارفين بالعربية . بل من الواجب أن يكون الأعضاء الوطنيون
فيه عارفين باللغة الفرنسية التي تمهد لهم سبل مطالعة ماصدر عن
المجالس الأوروبية ، لا سيما الفرنسية منها من خلاصات ومضابط
وأحكام . ثم إن المجلس الأعلى لا ينظر في جميع القضايا والدعاوى نظير
المجالس الابتدائية أو الاستئنافية . بل ينظر في المسائل المهمة الممكن
حصرها بأحد أمرين :

الأول - إخلال بالإجراءات المقررة حقا بحيث أن الوتقة التي تحوى هذا
الإخلال تعد لاغية .

والثاني - قرارات صدر بمعنى مضاد صراحة لنص القانون .
ومن المعلوم أنه في مثل هذه الظروف ليس أصحاب القضايا هم الذين
يتقدمون أمام المجلس الأعلى بل يتقدم المحامون (الأفوكاتية) بالنيابة
عنهم فلامانع إذاً من وجود العنصر الأجنبي في المجلس المذكور ومن
رأينا أن يكون نصف الأعضاء أجنب والنصف الآخر من الوطنيين .

ونفضل أن يكون الأعضاء في المجلس المذكور عين القضاة الاجانب
المعينين في مجلس استئناف الاسكندرية مع حفظهم مراآكرهم
الراهنه أى أن يكونوا أعضاء في المجلسين معا .
وذلك لأنهم عرفوا البلاد واختبروها في مدّة السنوات الأربع الأخيرة ،
فيمرتب على وجودهم في المجلس الأعلى نفع جليل لأنهم يدخلون
إليه معارفهم ودرايتهم ومعرفتهم البلاد وقوانينها وهذا غاية ما تقتى لفائدة
الوطن .

ولأجل تأكيد النجاح في إصلاح الحاقانية نرى أنه من اللازم الضروري
أن يكون القضاة الوطنيون آمنين في مراآكرهم لا يعزلون منها فذلك
وحده يمتوهم الاستقلال اللازم لهم .

ولانسى أن السلطة الإجرائية هي التي تعين القضاة وأنهم ينتظرون
منها ترقيهم وترفيع منزلتهم ورتبتهم ويعرض لهم أحيانا أن يحكموا
في أمورهم وتعلقاتهم مع الاهالى أو يصدروا أحكاما على عمالها ووكلائها
ومأموريها إذا تعدّوا على الحرية أو الملكية الشخصية . وإذا كان ذلك
فكيف يتجرأ القاضي على إجراء حقوق وتطبيقه مع علمه بأن أمر عزله
أو إباداله موقوف على إرادة السلطة الاجرائية؟ لعمري أنه إن عدم عزل
القضاة واجب لمصلحة القاضي نفسه ولصاحب الدعوى ولإعانة حرمة
الحكومة عينها .

ورب معترض يقول إن عدم عزل القاضي يوجب الخلل من حيث
أن القاضي الذي يعرف أنه غير معزول يتعظم ويغره ثبوته في المنصب
فيمتدّى حقوقه .

وإنه لاحتمال عدم الكفاءة في المعارف القضائية في من يعينون
للقضاة فلا يحسن والحالة هذه أن يكون القاضي غير قابل للعزل .

فنجيب عن الأول أن لدينا عينة هي القضاة الوطنيون في المجالس المختلطة، فإن لهم أربع سنوات، ولم يخلوا بسئ ما لبته، حال كونهم عالمين بعدم إمكان عزلهم، ثم يمكن منع حدوث الخلل بسن قانون صارم لمعاقبة الخونة وآخر لحفظ الانتظام والترتيب وتعيين مرتبات كافية للقضاة .

أما الإعتراض الثاني وهو الأهم فنجيب عنه إننا نعرف بأنه ليس من الصواب أن تتحول وظيفة القضاء إلى رجل لم يستجمع صفاتها اللازمة، وأن يترك مثل هذا الرجل في وظيفته غير قابل للعزل ولذلك نرى أن يعين القضاة إلى خمسة أعوام لا يعزلون قبل نهايتها، وفي تلك المدة يختبر القضاة، وفي المأمول أن يبدو في خلال المدة المذكورة من القضاة الوطنيين المصريين ما يثبت أن عدم عزل القضاة في مصر كما في سائر البلاد المتقدمة لا ينسأ عنه ما يجعل القضاة يخشون بأقل شيء في واجبات وظائفهم، وكذلك في خلال هذه المدة أيضا يكون قد نبغ في الوطنيين غير القضاة المعينين فيبدل منهم بالقضاة الذين ليس فيهم الكفاءة في المعارف القضائية، وحينئذ يمكن جعل وظيفة القاضي دائمة مادامت حياته .

٦- خصائص المجالس الوطنية

المجالس الوطنية كل منها ضمن حدود متعلقاته تنظر:
١- في كل دعوى بين الوطنيين في الأمور المدنية والتجارية والعقارية.

٢- في كل دعوى بين أما كن التقوى والعبادة وأشخاص خصوصيين.
٣- في كل دعوى بين الإدارة والمحلات العمومية وأشخاص خصوصيين ماعدا ما يفرز من ذلك بمقتضى نظام مخصوص ويكون النظر فيه من خصائص المجالس التي ستنشأ للقضايا المتعلقة بالضرائب.
٤- في كل دعوى بين مأمورى السلطة الإجرائية وأشخاص خصوصيين.

٥- في كل شكوى على الوزراء في الأمور الجنائية والجنيحة العادية التي ليست من متعلقات وتطبيقهم القانونية الصغيرة وكل الجنيح والجنايات.
٦- في كل المخالفات المنوّه بها في القانون الجنائى.

أما المواد الجنائية فتكون من خصائص مجالس الجنايات التي تنفذ الأحكام على مقتضى قرار المحكمين (juzg) تطبيقاً لأحكام القانون المصرى المتعلق بتحقيق الجنايات (أنظر من الفصل الثالث منه في البند ١٧٨ وما يليه)

مما تقدّم يتضح أنه تعين من خصائص المجالس الاعتيادية النظر في الأشياء التي في بعض مدن أوروبا تعدّ من خصائص المجالس الإدارية إلا أننا أبقينا حق النظر في الأمور التي تتعلق بالضرائب إلى

بمجالس مخصوصة مستقلة كما أشارت إلى ذلك لجنة التفتيش الأعلى
في لائحتها الأولى (صفحة ٤٥)

وربما لانسلم من الإعتراض في عدم التوزيع والميجاد الفرق في ترتيبنا،
هذا مع أنه لا يحمل عقلا إلى توزيع القضاء وتقسيمه بين المجالس الاعتيادية
وبمجالس إدارية. وفضلا عن ذلك فإننا ألقينا إلى الجمع بين النوعين
نظراً للصعوبة (إن لم تقل لعدم إمكان وجود عدد كاف من القضاء
في البلاد المصرية بالوقت الحاضر لتشكيل مجالس مختلفة من قضائية
 وإدارية.

ومع ذلك فقد رأيناه أن لا نترك للمجالس الاعتيادية النظر في القضايا
المتعلقة بالضرائب. وهذا السبب الأول لكي لا تزيد ثقل الأشغال على
المجالس الاعتيادية، والثاني لأن قضايا الضرائب تتطلب معرفة أشياء
لا يضطر إلى معرفتها كل عضو في المجالس الاعتيادية. وبناء عليه فقد
رأينا من الواجب أن تشكيل مجالس مخصوصة بأى اسم كان لعل
تكون سلطتها واستقلالها وخصائصها مرعية، وينتخب لها أناس ذوو
خبرة ودراية جانب من أعضائها تعينه السلطة الإجرائية وجانب ينتخبه
الذين يودون الضرائب، حتى إذا تم انتظامها وتشكيلها على هذا الوجه
يحصل لاشك عنها من الفائدة وسرعة الحكم ما لا يمكن حصوله عن
المجالس الاعتيادية.

الأفوكاتية والمحضرون — فكنتى بقليل من بيان ما يتعلق بالأفوكاتية
(المحاميين) والمحضرين فنقول إن حضور الأفوكاتية أمام المجلس الأعلى
وفي مجالس الجنايات ضرورى بل اجبارى. وأما أمام المجالس الأخرى
فالحرية في ذلك لأصحاب الدعاوى والقضايا.
أما المحضرون فإننا نفضل أن تكون وظيفتهم حرة، وأن يكونوا مسئولين

أمام منتخبهم، وأن لا يحدد أو يحدد عدد المناصب، خشية أن ينشأ عن ذلك الخلل الذي لا بدّ عنه إذا كانت مناصبهم محدودة العدد. ونرى أن كل شخص حصلت فيه الشروط اللازمة من المعرفة والتدريب على ما يقتضيه القانون وقدم الكفالة المقتضية معينا مقدارها له أن يعطى وظيفة المحضر، وذلك تحت عهده ومسئولته، وصاحب القضية ينتخب المحضر الذي يريد، ويكون من متعلقاته دفع أجرته ومعرفة مسئوليته الحقيقية، فإن المحضرين التابعين لمجلس المفانية ومجلس استئنافها ليست مسئوليتهم إلا وهمية (١)

(١) شواهد الحال كثيرة في هذا المعنى، فكف من قضايا كان سبب ضياعها خلل المحضرين أو أخطأوهم، وصاحب القضية لا يحق له أن يطالب بضياع حقوقه المجلس غير المسئول الذي عين المحضر المخطئ، كأنه لا يقدر أن يطالب المحضر نفسه لكونه لم يقدم أدنى كفالة، ولعساره مشهور.

٧- الإصلاحات الإدارية

لاشك أن الإصلاح الإداري هو من أهم الإصلاحات وجوداً، ومن أصعبها حصولاً. فهو ضروري لأن الإدارة وإن كانت مقسومة إلى فرود وزارية ومخاطفات ومديريات وأقسام ونواح، إلا أنه لا يوجد لها قوانين مقررة تبين خصائص الوزير أو الحاكم أو المدير أو من دونهم من ذوى السلطة، وعدم وجود هذه الحدود قد كان موجبا للخلل الموجب لزيادة الإرتباك وإضعاف سطوة الوزراء أنفسهم وإفساد أعمال المأمورين جميعاً. وهذا الإصلاح ضروري أيضاً لأن الترتيب الحالي مخالف للآراء الجديدة التي تقضى بأن سكان الناحية أو القسم أو المديرية يهتمون كثيراً أو قليلاً بما يتعلق بهم من الأمور . وهو ضروري كذلك لأن الإدارة الحالية قد ألقت على الحكومة مسؤولية فائقة الحدود، وكانت سبباً عظيماً في ضعف أنفس المصريين . ولطالما غيروا المأمورين رجاء معالجة الداء بهذا الدواء فلم ينفع العلاج وذلك لأنه كان يمس الأشخاص لا الإدارة، فإن المأمورين يتوالون بغير حدود معينة وبغير مسؤولية معينة فلا يصلحون الشرّ الواقع إلا نادراً، ولا يقون على الغالب لمرورهم بالمأمورية من أثر سوى أغلاط تضاف إلى الأغلاط السابقة. ومن ذلك نتجت الدعاوى المهلكة على الحكومة مما كان يمكن لإدارة منظمة أن تجتنبه .

وقد تقدّم القول بأن هذا الإصلاح صعب، وكيف لا يكون صعباً مع عدم العلم بمحيطة الفساد الواقع في كل فرع من الإدارة فإنه فيما نعلم

لم يحصل البتة تحقيق أو بحث على نقائص الإدارة نعم إن كثير من الناس قد تذدوا بالإدارات، ولكنهم لم يبينوا حقيقة الخلل. ولذلك فإننا مضطرون إلى الحكم على الإدارة بنتائجها وإلى تقديرها بالنظر إلى إجمال ترتيبها وإلى بيان ما نراه من الإصلاحات على هذه الطريقة الإجمالية فنقول:

وان صفة المديونية توجب علينا أولاً أن نفصل تمام الفصل بين الإدارة المالية والإدارة العمومية.

ومن المهم أيضاً تحديد الخصائص لكل وزير وكل محافظ أو مدير وناظر قسم واحد كم خط ورئيس قلم في إحدى الوزارات أو المحافظات أو المديريات. فإن بهذه الطريقة تحصل وحدة العمل في السطوة الإجرائية. وبعبارة ثانية يحصل الإحصار الإداري، وتتقرر مسؤولية الوزراء وسائر المسؤولين. ومن ذلك إنشاء الهيئات البلدية في المديريات والأقسام والنواحي بإيجاد مجالس البلدية في جميع تلك الفروع أو على الأقل في أهمها.

وينبغي أن تكون مجالس المديريات أو الأقسام أو النواحي مشكلة بالانتخاب، ويكون من حقوق جميع البالغين من السكان أن ينتخبوا ويكونوا من المنتخبين بتعديل يوافق نسبة العدد بين المصريين والنزلاء من الأوروبيين، أما رئيس المجلس فينتخبه رئيس الدولة من أعضاء المجلس نفسه ثم يوضع قانون خصوصي لتعيين خصائص مجالس المديريات والأقسام والنواحي، ولتبيين ما ينبغي أن يحفظ للحكومة من دخل البلدية. ومن المهم أيضاً أن يلاحظ في التسوية المالية القريبة الحصول أمر دخولية مصر والاسكندرية المعينة الآن للدين العمومي لتقسم بين الحكومة والبلدية خوفاً من حدوث صعوبة لا تزول عندما يتقرر إنشاء هيئة بلدية في هاتين المدينتين. وربما ظهر أن ما أوضحناه من الإصلاحات لا يفي بالمرام

وهو أمر نعتز به، وقد أظهرنا أسبابه . فإذا أريد تهمه فلا بد من تشكيل
لجنة من المصريين والأوروبيين للبحث عن فروع الإدارات في أماكنها
وعن كيفية إجراء الوظائف لمعرفة حقيقة الإخلال وإيضاح الدواء بعد
معرفة علة الداء .
على أن أعمال هذه اللجنة لا ينبغي أن تكون مانعة من إدخال الإصلاحات
المتقدمة بيانها والتي يمكن إجراؤها في الحال .

٨ - الإصلاح المالى

ليس من قصدنا أن نبحث فى هذا الباب عن أحوال مالية البلاد فقد اهتم بذلك قومسيون التفتيش العالى وأوضحه فى تقريره الابتدائى وفى لائحته المتعلقة بالتسوية المؤقتة للحالة المالية .

وإنا نوافق تمام الموافقة على القسم الأول من التقرير الابتدائى، وهو القسم المتضمن للبادئ الآتية، وهى :

لا يقرر رسم ولا ضريبة إلا بقانون ينشر فى جريدة رسمية .

يكون إجراء السلطة القضائية مؤيدا بالنظام، مضمونا بحيث يمكن إجراء أحكام الضرائب على جميع سكان القطر المصرى بغير تمييز بين الجنسيات . تنظيم حسابات الحكومة وإنشاء محاسبة خصوصية للميزانية .

تكوين مبلغ احتياطى لسد ما يمكن وقوعه من النقص فى بعض السنين عند عدم وفاء النيل . ونزيد على ذلك ما يمكن وقوعه عند زيادة الفيضان .

إنشاء سلطة قضائية مستقلة ترفع إليها الدعاوى المتعلقة بالضرائب .

تنظيم المجالس بحيث تلمحى الوطنيين من ظلم أهل الإدارة .

إلغاء الرسوم القليلة المقادير التى يصعب جمعها أو التى يدعو تحصيلها إلى القسوة والعنف والتعويض عنها بزيادة الضرائب الواقعة على بعض الأراضى أو رسوم تكون أوفر مقدارا وأقل صعوبة فى التحصيل .

تعديل الأموال التى على الأراضى وإيجاد كشوفات سنوية مبنية على زمام منتظم .

إعادة النظر في رسوم الجمارك وكيفية تحصيل رسوم الدخان والملح .
تعيين الحقوق في أخذ الماء من ترع الرى — ونزيد على ذلك وأخذ
الماء من بحر النيل .
تنظيم كيفية إجراء الأشغال العمومية مع إبطال السفرة في كل عمل لم
يتقرر أنه من أعمال المنافع العمومية .
تنظيم الخدمة العسكرية وتحديد مدتها ثم تقرير جمع العساكر بطريق
الإقتراع (١)

ونزيد على هذه المبادئ ما يأتى :
أولاً تنظيم كيفية التحصيل في المديرية على صورة تضمن للحكومة
حصول مطالبها ، وللأهالى حفظ حقوقهم الشرعية ، وأن تلغى مأمورية
الصارف في النواحي ، ويجعل مكانها أقلام تحصيل يعين كل منها
لناحية كبيرة أو لعدة نواح صغيرة .
ثانياً أن يستبدل مأمورو التحصيل أوعلى الأقل بعضهم بمن عرفت
استقامته من الضباط المستودعين .
ثالثاً أن تغير أوقات استحقاق فائدة الدين الموحد — والذي زاء أن
أول سبتمبر وأول مارس هما أحسن الأوقات لذلك ، لوقوعهما في آخر
المواسم فإن تم هذا فكون أول سبتمبر يدفع بسهولة أو بقليل من الصعوبة
أما كون أول مارس فيصير دفعه من غير صعوبة بالغة .

(١) لم نذكر في هذا النقل ما عرضه قومسيون التحقيق مما يتعلق
بأمورى التحصيل وتنظيم أمور المالية المنتوه بها في البند العاشر من الأمر
التدبوى الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ علماً بأن هذه المسائل لا بد
وأن تتقرر في التسوية المالية الجديدة .

رابعاً أن ينشأ بنك عقارى لا يكون قاصراً على مراعاة مصلحة أرباب
السهم فيه بل يكون من أخص شؤونه أن يقرض الفلاحين بأقل ما يمكن
من الفائدة من غير أن يعرضهم كثيراً لفقد أملاكهم
وإنوال هذا القصد لا ينبغي الاكتفاء بتعيين حد الفائدة بل يجب تعيين
حد للسمة وبصاريف الإدارة والا كان تعيين الفائدة خدعة للأعين
وضمانه غير صحيحة .

وقضاً عن ذلك ينبغي أن يدعى البنك على قدر ما تسمح بذلك قوانين
البنوك الأهلية أن يجعل استحقاقات مطالبه موافقة لأوقات المواسم .
فهذه هي الوسيلة الوحيدة لوفاء الفلاح دينه ونجاته من فقدان الملك
بالصورة الجبرية .

المعارف العمومية

لماذا ذكرنا مصائب البلاد قلنا أن عدم كفاية المعارف العمومية هو من أسبابها الأولى ولا نروم الرجوع الى بيان منافع نشر المعارف فهى بدئية لا تحتاج الى دليل وكل من أطلق نظره في أحوال ممالك العالم يرى أن تقدمها وحس حالها كان تابعا لحركة تقدم المعارف فيها وقد ذكرنا في ما تقدم أن الانشآت الاحكامية تقدم الرجال وقول أن المعارف توجدهم وأن التعليم ومنافع التعليم هي التي تقوى بها الاداب العمومية وتتقدم المنافع المادية

فاذا تقرر هذا فاناقتصر على أن نبين بالاختصار وسائل نشر المعارف وجعلها مفيدة للبلاد على قدر ما يصل اليه الامكان فنقول

أن المعارف تنقسم من ذاتها الى ثلاث مراتب متوالية وهي الابتدائية والمتوسطة والعالية ولا نرى واحدة منها منتشرة في الديار المصرية حتى الانتشار بل كلها تحتاج الى الزيادة والاتقان

فما هي أقرب الوسائل الممكنة لادراك هذه الغاية التي يعود نفعها على الحكومة كما يعود على الافراد — الجواب — من المعلوم أنه في بلاد كالقطر المصرى حيث الارادة الذاتية لا وجود لها الا نادرا وحيث السكان تحت الطاعة المطلقة من أعصر متعددة وحيث منافع المعارف تحسب الى الآن من موارد الحكومة يحق بل ينبغي للحكومة أن تسعى في تقديم المعارف بأن تعدّها من أوّل الضروريات والاحتياجات العمومية انما هذا الحق بل هذا الغرض الواقع بالضرورة على الحكومة بلائى

لأن الحظ صعوبة شديدة في أحوال المالية . ولا نريد بذلك أنه يستحيل أن يراد مقدار معين للمعارف العمومية بل المأمول أن الحكومة تزيد ذلك على قدر الامكان عندماتأخذ في تنظيم ميزانية المصروفات وزر جودك علما بمال الجعاب الخديوى من الميل الى المعارف وبما أنفق من ماله الخصوصى في سبيل نشرها وبحسن مقاصد الذين سيكلفون بتقرير تلك الميزانية . ومع ذلك فانا نعلم أنه لا يمكن في الاوقات الحاضرة أن يعين لنظارة المعارف المقدار الكافى لتعميم التعليم الابتدائى وتنظيم التعليم الوسط والتعليم التهاى

وبناء عليه فلا بد أن نعتبر عدم الكفاية في النقود التى ستعين لنظارة المعارف ثم نلتص وسيلة جديدة للإصلاح فلا نرى الى ذلك من سبيل الأبان يفرض على الاهالى أى على النواحى التى يرام نشر العلم بها جانب من نفقات المدارس الاولية . وهذا ازاى يوجب لاشك قفرة كثير من الافكار بل يوجب قفور أفكارنا اذا تصورنا الزيادة في الحمل الثقيل الملقى على عواتق ذوى الضرائب فانا لانجهل أن الرسوم المضروبة على القسم الاكبر منهم هى فوق الطاقة والاحتمال ولكنا نرجو أن هذه الاثقال لاتبقى على حالتها بل يحصل التخفيف في الرسوم وتطلب التخفيع من أرباب الديون على اختلاف أنواعها بحيث يرتفع بعض الشدة عن الفلاح فيبقى على تأدية شئ يسير لنشر المعارف التى تعود عليه بالنفع الكثير . وبناء على هذا الامل قدأبدينا رأى تقرير ضريبة المعارف على ذوى الضرائب وأهل النواحى وفى اليقين أن هذه الضريبة لاتكون من أكبر الضرائب ولان أصعبها تحصيلاً

هذا وأن اشتراك الامة في مصاريف التعليم الابتدائى يعود بالنفع من جهة أخرى اذ تقيمه الادارة الذاتية وتحصل الهبات الخصوصية التى

يمكن أن يجتمع منها أعظم خزينة للمعارف المصرية وذلك لأن المصريين قد برهنوا في كل عصر ومع كل حكومة عن جهم للمعارف بما أنشأوا لها من المكتاب وما وقفوا عليها من الاماكن وهذا أمر واجب الذكر بيانا للعواطف الانسانية التي دعت الى انشاء تلك المدارس ووقف تلك الاماكن وتخليد الذاكر أصحابها

ولترجع الى الكلام في التعليم من حيث هو فنقول أن لا بد أن يكون حزا وزيدا بالحرية أن يسمح لكائن ما كان أن ينشئ مدرسه وأن يعلم فيها ما لا يخالف الاداب العمومية ونظن أن هذه الحرية موافقة لآراء حكومتنا التي لم تعارضها مطلقا كما أننا ننشئها بذلك . وزرى أن هذه الحرية لا ينبغي أن تكون لها من حد الا فيما يتعلق بالرتب العلمية التي يجب أن تكون من خصائص مدارس الحكومة العالية

فاذا تقرر هذا الرأي وجب أن ينشر التعليم الابتدائي على قدر الامكان وأن يكون شاملا للقرأة والكتابة العربية ولا ربيع قواعد الحساب ولا جل هذا ينبغي انشاء مكاتب أهليه في جميع النواحي التي ليس فيها مكاتب سواء كانت بالوجه البحري أو بالوجه القبلي ويجب أن يكون مع كل معلم اجازة من نظارة المعارف مؤذنة بأنه يجوز له التعليم أما ما كن المكاتب فهي متيسرة الوجود بما سبقت العادة به في نواحي مدير باتنا اذ يمكن في كل حال جعلها في جامع أو في مكان من الوقف أو أن يقدمها الشيخ أو المدة وهكذا تنحصر مصاريف المكتب في راتب قليل يعين المعلم أو لبطعة معلمين وفي ثمن يسير للمكتب الابتدائية والورق أو الصفائح والاقلام والحبر فيمكن اجراء التعليم الابتدائي بنفقة قليلة وليس من رأينا أن يكون التلامذة درجتين ممتازتين منهم من يدفع أجرة ومنهم من لا يدفع اذ لا شيء أصعب على النفس من وجود هذا الامتياز الذي

بوجوب الانقسام بين أولاد ناحية واحدة ويجعل عند بعضهم على الصغر
عواطف رقة وعند الآخرين احساسات انعطاط
بل نرى أنه لا ينبغي أن يؤخذ من أى الاولاد أجرة بل يجب أن التعليم
والكتب وأدوات التعلم كل ذلك يعطى مجاناً للتلامذة على اختلاف
مراتبهم

ومصاريف كل مدرسة ابتدائية تجمع من سكان الناحية على قدر حاله
كل منهم مع قطع النظر عن مقدار الاولاد وعن كون الرجل ذا عائلة أو غير
ذى عائلة بل يكون المقرض عليه من المصاريف أو بعض النظر عنه منوطاً
بحالة مسيرته أو عدمها

نشأ المدارس الابتدائية في قواعد المديريات ان كانت خالية منها ثم نشأ
في القواعد الكبيرة مدارس متوسطة فوضع نظارة المعارف لائحة نظامها
وتقرير بيان علومها

أما الانتقال من مدرسة أودرجة الى مدرسة أودرجة أعلى منها فلا بد أن
يتقدمه الامتحان ليثبت به الاستحقاق

ولا يقبل التلميذ في مدرسة القوانين الا اذا كان مع اساطته بالمعارف الثانوية
عارفاً باللغة الفرنسية التي هي منتشرة غاية الانتشار في القطر المصري والتي
ينبغي تعلمها لكونها اللغة السياسية والتي يمكن للتلميذ أن يقف بها على ما لا يقف
عليه بغيرها من الاحكام القضائية في أوروبا

وما خلا هذه المدارس نرى من اللزوم أن ينشأ مدرستان للزراعة أحدهما
في طنطا والاخرى في أسيوط ولا تخفى على أحد أهمية هذه المدارس
في بلاد زراعية محضا ولذلك فالمأمول أن الحكومة لاتأخر عن اجراء
كل ما يتعلق بهما من وسائل تقيم هذا العمل المهم

وكذلك يوجد مشروع آخر لاتنقص فائدته عن مدرسة الزراعة وهوائشاً

مدرسة لتعليم القوانين فان عدم وجود هذه المدرسة قد جعل الحكومة الى الان مضطرة لارسال التلامذة الى أوروبا ليدرسوا فيها علم القانون وكان عدد اولئك المرسلين قليلا بحكم الضرورة لما يقتضيه تعلم الطالب في فرنسا من النفقات الكثيرة بالنسبة الى مقدرة البلاد ونتج من ذلك انه مع التخفية المشكورة لم يكن عدد الذين تعلموا القانون من الطلبة المصريين كافيا لتشكيل نصف المحاكم المصرية

فلو كان في مصر مدرسة عالية للقانون لكان عندنا الان بدلا من ثلاثين قانونيا مائة أومائة وخمسون ولم يكن بعد على الحكومة أن تتكبد المصاريف للحصول على هذه النتيجة فان ماتصرفه الحكومة على من ترسلهم من التلامذة الى فرنسا يكفي للقيام بمصاريف مدرسة للقانون يديرها مدرسون من ذوى الباعث ينتخبون من فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وسويسره فاذا لم يكن ذلك المصروف كافيا فانه يمكن تمجيحه بما يؤخذ من الرسوم على الاكتاب وعلى الاجازات أحم الشهادات التي تعطى من المدرسة فضلا عن كون وجود مدرسة للقانون في القطر المصري يكثر به عدد التشريعين فانه ذو فائدة وليست باقل من تلك وهو أن يتعلم المصريون ليس فقط المبادئ العمومية من القانون الروماني والفرنسوى بل يتعلمون أيضا قانن الحكومة المصرية موقفا بينه وبين غيره من القوانين ونافذة أحكامه في المحاكم المصرية ومن منافع هذا التعليم انه يكون لا محالة من الشروط الاصلية في نجاح الاصلاحات القضائية الوطنية

وكذلك تفصل الفائدة الرائعة بواسطة مجامع المذاكرات في المواضيع العلمية المختلفة التي تقدمها منها الموضوع الز راى الذين يهم جميع سكان القطر المصري ثم في القانون والادارة والمواد الصحية والمسائل

الادبيه والعليه . يتولى ذلك العلماء والقضاة والاطباء والمدرسون
تتكون هذه المجامع عضدا للعارف العموميه
وكذلك نرى من الضرورة أن ينشأ للعارف مجلس عال ومجالس ثانويه
في المديرية فان ذوى الاهليه والمعرفه الذين تتألف منهم هذه المجالس
يستطيعون بذكائهم وعلاومهم المتنوعه أن يوفر وأسباب التعليم والترتيب
والتهذيب والاصلاح للعارف العموميه

حرية المطابع والمجامع

ان الاصلاحات التى تشتملها أحوال البلاد لا يمكن أن تكون راجعة الا
مع حرية المطابع

فان الحرية الذاتية هي من المبادئ الاساسيه المقدسة فى القانون الاساسى
وربنا أن حكمانا لا يمتنعون من الاقرار على المبدأ الذى كان الى الان
منقوضا خلافا لطبيعة الانسان المولود حرا

ومعلوم أن حرية الانسان لا تنحصر فى كونه بحرك جسمه بحرية فان الانسان
لكونه مخلوقا عاقلا يفكر ويتصور ولكن لكونه غير كامل لا يكتفى
بذاته بل هو محتاج لان يقبل ويلقى الخواطر والاحساسات لانه بدون
هذه المبادله يبقى فكره مستقرا الا أن يكون من أفراد ذوى العقول
وهذا نادروا نادرا لا يقاس عليه . وهذه المبادله لا يمكن حصولها على وجه

التمام الا مع حرية المطابع

فينتج من ذلك أنه اذا كان لا يرام قتل الفكر فلا بد من تقرير حرية المطابع
واجماع فان جعل المطابع أو الجرائد مقيدة أو مرتبكة أوقفت الاحكام
الاستبدادية يعود بالضرر حتى على الحكومة نفسها فان ذلك يجعلها بارادتها
أو بغير ارادتها مسؤلة عما ينشر فى الجرائد من الآراء العمومية ويجهل العامة
على الظن وهما أوحقيقة بأنها مصدر تلك الآراء وكذلك الاشخاص الذين

تعرض الجرائد بالانتقاد عليهم يتهمون الحكومة بأنها هي التي أضرمت
الجريدة بذلك . فهذه الشبه والظنون سواء كانت صحيحة أو فاسدة لا تخلو من
الانصرار بشأن الحكومة وفضلا عن ذلك فإن أحسن الآراء والخواطر
وأقربها إلى الصواب وأكثرها قفعا تنقد من قدرها ومن تأثيرها من كان
المظنون أنها صادرة من الحكومة لمجرد مصلحتها

بخلاف ما لو كانت الجرائد حرة فانهاتفيد الحكومة بأن تزيد المحامين عنها
قوة أو أن يكونون أكثر يقينا وأقل غرضا وتعود عليها وعلى الأمة
بالنفع العظيم الذي يسر لهم البحث والمذاكرة في الإصلاحات وبيان المغايرات
وإيضاح أدوية الداء ونشر الخواطر وتعيم الآداب والعلوم وإظهار المعارف
السياسية ودعوة جميع الناس إلى الاهتمام بالأمور العمومية

أما ما يقع في هذه الحرية من المجاوزات كالأهانة والإخبار الكاذبة
والطعن في الخصوصيات والقدح في استقامة المأمورين زورا وغير ذلك
فيكون موجبا للعقاب ويعاقب جهارا بعد المحاكمة توفيقا لأحكام تقرر
في القانون . وهذا القانون يكون صارما فيحترمه جميع الناس . وتكون
المحاكمة صارمة أيضا في حكمها فلا يتولى الإنسان رد الطعن بمثله على شرط
أن تكون تلك المجالس عادلة

هكذا يكون قدر الحكومة محترما وحرية القانون والمطابع محفوظة
وهذه هي الإصلاحات التي رأينا أن نستلمت إليها أنظار القابضين بأيديهم
على زمام مستقبل مصر

وقد ألبأتنا الحوادث الأخيرة إلى تجميل هذه الرسالة فلم تكن فيما أشرنا
إليه من الإصلاحات من تمام الاستيعاب واستيفاء الأبواب على أننا
سنذكر ذلك فيما يأتي أما الآن فترجوا من القارئ المعذرة
ولأرب أن الإصلاحات على الصورة السابق عرضها تصادف الآن ما لا نذكر

من الصعوبة وقامها يتوقف على الوقت والاختيار . ولكننا على يقين
من أن المهم من هذه الإصلاحات مما تقتضيه أحوال القطر وطبيعته وبما
يمكن إجراؤه على وجه السرعة وأنا وإن لم تكن من سريعي التسليم لأنيأس
من انتعاش القطر المصري بل نبذل في ذلك جميع قوانا وثقتي بل تأمل أن
الجناب الخديوي يصرف عنايته إلى هذا الإصلاح فيحصل له الحق الشرعي
في ممنونية أهل هذه البلاد في الحال والمستقبال

فهرس المحتويات

الصفحة	
٥	تقديم
٧	مقدمة
١١	جمعية سياسية ووثيقة اصلاحية
١١	١ - الصحف
١٧	٢ - المسارح
١٩	٣ - الجمعيات
٢٠	جمعية مصر الفتاة
٢١	المحافل الماسونية
٢٤	جمعية حلوان
٣٠	شهادات المعاصرين
٣٥	اشارات الدارسين
٤٣	لائحة الاصلاح
٤٩	مفردات محتاج إلى شرح بترتيب ورودها في الوثيقة
	لائحة اصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق
٥١	الأول خديو مصر من جمعية مصر الفتاة

صدر في هذه السلسلة

- ١ - الأصول التاريخية لمسألة طابا «دراسة وثائقية» د. يونان لييب رزق
- ٢ - مجمع اللغة العربية «دراسة تاريخية» د. عبد المنعم الدسوقي الجميحي
- ٣ - التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين «دراسة تاريخية في فكر الشيخ محمد عبده» د. زكريا سليمان بيومي
- ٤ - رؤية في تحديث الفكر المصري «الشيخ حسن الرصفي وكتابه «رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب» د. أحمد زكريا الشلق
- ٥ - الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية د. محمد كمال يحيى
- ٦ - صياغة التعليم المصري الحديث - دور القوى السياسية والاجتماعية د. سليمان نسيم
- ٧ - دور مصر في افريقيا في العصر الحديث د. شوقي عطا الله الجمل
- ٨ - التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩ والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ د. فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ٩ - المرأة المصرية والتنير الاجتماعي ١٩١٩ - ١٩٤٥ د. لطيفة محمد سالم
- ١٠ - الأسس التاريخية للتكامل بين مصر والسودان د. نسيم مقار
- ١١ - حول الفكرة العربية في مصر د. فؤاد المرسى خاطر
- ١٢ - صحافة الحزب الوطني ١٩٠٧ - ١٩١٢ د. يواقيم رزق مرقص
- ١٣ - الجامعة الاهلية بين النشأة والتطور د. سامية حسن ابراهيم
- ١٤ - العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤ د. أحمد دياب
- ١٥ - حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين احمد عصام الدين
- ١٦ - مصر وحركات التحرر الوطني في شمال افريقيا د. عبد الله عبد الرازق
- ١٧ - رؤية في تحديث الفكر المصري دراسة في فكر أحمد فتحي زغلول د. أحمد زكريا الشلق

١٨ - صناعة تاريخ مصر الحديث - دراسة في فكر عبد الرحمن الراجحي
د . حماده محمود أحمد اسماعيل

١٩ - الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢
د . لطيفه محمد سالم

٢٠ - الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨
د . عادل حسن غنيم

٢١ - الجمعية الوطنية المصرية - جمعية الانتقام ١٨٨٣ .
د . زين العابدين شمس الدين نجم

٢٢ - قضايا الفلاح في البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦
د . زكريا سليمان بيومي .

٢٣ - فصول في تاريخ تحديث المدن في مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .
د . حلمي أحمد شلبي

٢٤ - الأزهر ودوره السياسى والحضارى في أفريقيا
د . شوقى عطا الله الجمل

٢٥ - تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر في عهد الاحتلال
البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤

د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .
وبين يديك :

جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ . دراسة وثيقية
د . على شلش
والعدد القادم :

السودان في البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦
د . يواقيم رزق مرقص

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٩/٩٠١٥

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ٢٣٠٩ - ٩

● ● نشر الأصول الوثائقية والتحليلات العلمية من الأمور الهامة في البحوث التاريخية ، وهو ما اتبعته هذه الدراسة في تاريخها لجمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ ، التي كانت من أولى المؤسسات السياسية ذات الطابع الشعبي ، التي اتجهت الى الدعوة للإصلاح والتغيير ، في أعقاب تدهور الأوضاع الاقتصادية في عهد اسماعيل باشا

وفي إطار التحليل تعرض للعديد من الآراء ، كما تتناول ظروف العصر في جوانبها الفكرية والسياسية من صحف ومسارح وجمعيات ومخالف ، كذلك شهادات المعاصرين ، تتبعنا لظروف نشأة الجمعية ووصولها الى مشروعها الاصلاحى المقدم للخديوى توفيق ، المنشور نصه الاصلى كملحق للدراسة ، تبين من ذلك إبراز حقيقة تاريخية